



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة - 1 -

كلية اللغة والأدب العربي والفنون

قسم اللغة والأدب العربي



المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بوعمامة

إعداد الطالب:

سليم حمدان

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	عزالدين صحراوي
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	محمد بوعمامة
عضوا مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ التعليم العالي	بشير إبرير
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	جودي مرداسي
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	الأمين ملاوي
عضوا مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر أ	عادل محلو

السنة الجامعية: 2015 / 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

التداولية والبلاغة

مفاهيم عامة

- توطئة

I - مفاهيم تداولية عامة

II - مفهوم البلاغة

الباب الأول

تداولية السياق

الفصل الأول :

السياق بين النحو والبلاغة

الفصل الثاني :

البلاغة والسياق

الفصل الأول

السياق بين النحو والبلاغة

- توطئة

I - السياق اللغوي

II - السياق المقامي

III - السياق والتأويلي

الفصل الثاني

البلاغة والسياق

- توطئة

I - علاقة اللفظ بالمعنى

II - المقام

III - الأغراض البلاغية للأسلوب

IV - الفصاحة والسياق

الباب الثاني

التواصل وإستراتيجيات الخطاب

الفصل الأول :

قواعد التخاطب ومبادئه

الفصل الثاني :

إستراتيجيات الخطاب

الفصل الأول

قواعد التخاطب ومبادئه

- توطئة

I - قواعد التخاطب

II - مبادئ الخطاب

الفصل الثاني

إستراتيجيات الخطاب

- توطئة

I - العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية

II - الإستراتيجية الإقناعية

III - الإستراتيجية التلميحية

IV - الإستراتيجية التوجيهية

الباب الثالث

أفعال الكلام في التراث البلاغي العربي

الفصل الأول :

معايير تقسيم الخبر والإنشاء

الفصل الثاني :

تقسيم البلاغيين للخبر والإنشاء

الفصل الأول

معايير تقسيم الخبر والإنشاء

- توطئة

I - مفهوم أفعال الكلام

II - تصنيف أفعال الكلام

III - معايير تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء

الفصل الثاني

تقسيم البلاغيين للخبر والإنشاء

- توطئة

I - التقسيم الإجمالي

II - التقسيم التفصيلي

المقدمة

الختمة

فهرس الموضوعات

قائمة

المصادر والمراجع

تشكر

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور : محمد بوعمامه

الذي لم يدخر جهدًا ماديًا أو معنويًا في سبيل إنجاز هذا البحث.

كما أعبر عن شكري وتقديري

للأستاذ الدكتور : خالد ميلاد

من جامعة منوبة بتونس، على ما قدّمه لي من مساعدات.

وإلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث من قريب أو بعيد.

لقد هيمن التياران البنيوي والتوليدي على الساحة اللسانية لمدة طويلة ، إلى أن أفرزت الدراسات المعاصرة نظريات ومفاهيم لغوية ، مبنية على أسس معرفية متباينة انبثقت عنها تيارات لسانية جديدة ، أبرزها التيار التداولي .

وهو تيار لساني يدرس علاقة اللغة بمستعملها ، ويركز على كيفية استعمال العلامات اللغوية بنجاح من خلال السياق والمقام الذي ينجز ضمنه الخطاب ، كما أن التيار التداولي يبحث عن العوامل التي تجعل الخطاب ناجحاً .

لقد تناول الدارسون وظيفة اللغة ، خاصة الغربيون منهم ، وبحثوا في جميع جوانبها سواء المتعلقة بخصائص اللغة ذاتها أو باستعمالها التداولي ، ولكن البحث في التراث العربي عن مفاهيم التداولية ومبادئها لم يأخذ حقه ، رغم أننا لو تمعنا في علم البلاغة لوجدنا أن أغلب التعريفات التي أعطيت للغة والبلاغة في تراثنا العربي تبين أن التداولية موجودة بالقوة ، وبالفعل أحياناً ، في أغلب جوانبها .

ورغم أن بعض الدارسين قد كتبوا في التداولية من وجهة نظر تراثية ، سواءً نحوية أو بلاغية أو أصولية إلا أنهم لم يعمموا الكلام عن التداولية في جميع جوانبها، وركز أغلبهم على جانب واحد ، كأفعال الكلام أو السياق أو استراتيجيات الخطاب ، ومن ذلك نذكر كتاب : (التداولية عند العلماء العرب – دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) للباحث مسعود صحراوي، والذي تناول ظاهرة أفعال الكلام فقط وبحث عن أصول الأفعال الكلامية في التراث العربي عموماً، سواءً البلاغيين أو الأصوليين أو الفلاسفة وقابلها بما توصلت إليه التداولية . كما تناول الباحث خليفة بوجادي التداولية من منظور تراثي في كتابه (في اللسانيات التداولية – مع محاولة تأصيلية في درس العربي القديم)، وعلى أهمية هذا الكتاب ، الذي بين أصول التداولية في الدرس العربي القديم، إلا أنه لم يفرد علماً بعينه وإنما مزج بين أصولها عند البلاغيين والأصوليين والنحويين.

لذلك حاولت أن أجمع هذه الجوانب الثلاثة ، وأبحث عن جذورها في تراثنا البلاغي

العربي .

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على مصطلحات البلاغيين ثم قابلتها بما توصلت إليه التداولية اليوم ، وليس العكس ، دون تحديد بلاغي بعينه ، وإنما بالاعتماد على بلاغيين المرحلتين ، مرحلة النشأة والتأصيل ، ومرحلة الضبط والتععيد.

إن الباحث في البلاغة العربية قد يذهب به الظن إلى أن البلاغيين العرب اهتموا بالجماليات وأسس الفصاحة ، أو أنهم اعتمدوا على اللسانيات الصارمة انطلاقاً من علم النحو ، دون أن ينتبه أن هناك أمور كثيرة قد اعتنوا بها أو أشاروا إليها على الأقل ، مثل : وظائف اللغة ، مركزين في ذلك على الوظيفة التبليغية التواصلية ، مما أفضى بهم إلى بعض أسس التداولية كالسياق واستراتيجيات الخطاب ، ومبادئه بداية من مبدأ الاقتضاء والإفادة وغيرهما ، إلى تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ثم تقسيم كل منهما تقسيماً تفصيلياً معتمدين في ذلك على عدّة معايير تداولية .

وبما أن أصول المشكلة أصبحت واضحة جلية ، فقد حاولت المساهمة مع بعض السابقين في هذا المجال في محاولة الكشف عن المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي.

ولعلّ أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ، هو أن اللسانيات التداولية أضحت أظهر فروع اللسانيات الاجتماعية وارتقت إلى أن تكون من أهم المعلومات اللسانية برمتها ، بالإضافة إلى اهتمامي بتقصي التراث العربي والكشف عن أغواره دون تمحلّ أو تحيز ، بل عن طريق الإثباتات العلمية المؤسّسة ، وذلك بالرجوع إلى مصادر التراث البلاغي والوقوف على أهم ما كتب في هذا المجال.

وجاء تحديدي للتراث البلاغي العربي ، بمثابة حصر للموضوع حتى لا تتناثر أطرافه بين التراث البلاغي للغات وأمم أخرى .

والجدير بالذكر أنني اعتمدت كذلك – أحيانا – على بعض الفلاسفة كنصر الدين الفارابي ، وعلماء الأصول كبدر الدين الزركشي ، ولكن فيما تطرقوا فيه إلى جوانب بلاغية محضة .

والسبب الآخر هو أنني أردت المواصلة في الاتجاه الذي كنت قد تطرقت له في
مذكرة الماجستير والموسومة بـ (أشكال التواصل في التراث البلاغي العربي - دراسة في
ضوء اللسانيات التداولية -)

وقد بدأت بحثي هذا بتمهيد تطرقت فيه إلى أبرز المفاهيم التي تقوم عليها التداولية
وهي (أفعال الكلام / القصديّة / الاستلزام التخاطبي / متضمنات القول / نظرية الملاءمة)
ثم انتقلت إلى البلاغة مبينا مفهومها لغة واصطلاحاً ، متطرقاً إلى شروطها .

ثم بعد ذلك قسمت البحث إلى ثلاثة أبواب ، حيث كان عنوان الباب الأول : (تداولية
السياق) ، وقسمته إلى فصلين ، كان الفصل الأول فيه بعنوان (السياق بين النح و
والبلاغة) ، وضحت في بدايته مفهوم السياق عموماً عند البلاغيين العرب ، ثم عند الغربيين
ثم تعرضت إلى السياق اللغوي بشقيه ، الصوتي والنحوي ، ومنه انتقلت إلى مفهوم السياق
المقامي عند البلاغيين وكيف عولج مقارنةً ذلك بما تكلم عنه الغربيون في هذا المقام ، أمّا
العنصر الأخير في هذا الفصل فقد كان (السياق والتأويل) أي عملية إعادة إنتاج المعنى أو
ما سماه الشيخ عبد القاهر الجرجاني بـ (معنى المعنى) .

أمّا الفصل الثاني من هذا الباب فقد كان (البلاغة والسياق) وتعرضت فيه إلى علاقة
اللفظ بالمعنى في التراث البلاغي ، ثم المقام ومنه إلى الأغراض البلاغية للأسلوب التي
يكشف عنها الموقف الذي قيل فيه الكلام ، ثم تعرضت إلى الفصاحة والسياق ، موضحاً
العلاقة الرابطة بينهما .

وبعد هذا الباب انتقلت إلى الباب الثاني الذي عنوانه بـ (التواصل واستراتيجيات
الخطاب) والذي قسمته إلى فصلين ، كان الأول منهما (قواعد التخاطب ومبادئه)
فوضحت مفهوم التواصل في التراث البلاغي العربي ثم عند الغربيين ، ومنه عرفت
الإستراتيجية الخطابية ، حيث تطرقت إلى (قاعدة الإفادة ، قاعدة القصد ، قاعدة الإخبار
والشمول ، قاعدة الصدق) ، وكل ذلك من خلال مقولات البلاغيين العرب ثم تطرقت إلى
مبادئ الخطاب بادئاً إيّاها بمبدأ الاقتضاء ، ثم مبدأ التأدب ، فمبدأ التصديق ، والقواعد

المتفرعة عنه .

أمَّا الفصل الثاني فعنوانته ب (إستراتيجيات الخطاب) ، تطرقت فيه إلى العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية الخطابية ، و هي (المقاصد ، السلطة) ثم تطرقت إلى الإستراتيجيات التي رأيت أنها متوفرة في الدرس البلاغي التراثي وهي :

- الإستراتيجية الإقناعية.

- الإستراتيجية التلميحية .

- الإستراتيجية التوجيهية .

وقد عرفت كل إستراتيجية ثم وضحت مصوغات استعمالها ومنها إلى آلياتها البلاغية .

أمَّا الباب الثالث والأخير فهو (أفعال الكلام في التراث البلاغي) ، وفيه فصلان ، الفصل الأول وهو ، (معايير تقسيم الخبر والإنشاء) حيث بدأته بتعريف الفعل الكلامي وتصنيفاته عند أوستين ثم سيرل ثم انتقلت إلى المعايير التي اعتمدها البلاغيون العرب في تقسيمهم الخبر والإنشاء ، ذلك لأن أفعال الكلام في البلاغة العربية متمثلة في هذه الظاهرة (أي الخبر والإنشاء) فوقفت على هذه المعايير وهي (معيار الصدق والكذب / معيار القصدية / معيار النسبة الخارجية / معيار اعتقاد المتكلم / معيار القرينة الحالية)

أمَّا الفصل الثاني منه فهو (تقسيم البلاغيين للخبر والإنشاء) حيث قسموا الكلام تقسيماً عاماً وهو الخبر والإنشاء ، ثم قسموه تقسيماً تفصيلياً أي أن كل قسم من القسمين السابقين له تقسيمات تفصيلية ، وبعد هذه الأبواب الثلاثة بفصولها الستة ، خلص البحث الى خاتمة تناولت فيها أهم النتائج التي خلص إليها البحث .

ولما كان المنهج المتبع في الدراسة بمثابة الطريق والدليل في الرحلة ، فقد اعتمدت المنهج الوصفي الاستقصائي ، وذلك باستقصاء ما جاء في التراث من سمات تداولية ثم وصفها وتوضيحها ، مع مقارنتها بما جاء عند علماء التداولية المعاصرين .

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع ، أهمها كتب البلاغة العربية ككتاب البيان والتبيين للجاحظ (المتوفى 255 هـ)، ودلائل الإعجاز للجرجاني (المتوفى 471 هـ) ، ومفتاح العلوم للسكاكي (المتوفى 626 هـ) وتلخيص المفتاح للقزويني (المتوفى 739 هـ) ، وكتاب شروح التلخيص ، بالإضافة إلى أهم كتب التداولية ككتاب نظرية أفعال الكلام العامة لجون أوستين واللغة والعقل والمجتمع لجون سيرل ، وكتاب التداولية لجورج يول وغيرها من الكتب التي عالجت هذا المنهج .

وكل بحث لم يخل هذا الأخير من صعوبات خاصة في الحصول على أهم المصادر والمراجع ، ولعل أبرزها كتاب نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب لطالب سيد هاشم الطبطبائي، إضافة إلى ظروف العمل .

وطبعًا يظل الفضل الأول في إنجاز هذا البحث للعليّ القدير جلّ شأنه ، ثم لأستاذي المشرف ،الأستاذ الدكتور محمد بوعمامة ،الذي ترك بصمة بارزة في هذا الانجاز ، فله كل الاحترام والتقدير،وجزاه الله عني خير الجزاء. .

وأخيرا أسأل المولى جلّ وعلا التوفيق والسداد .

توطئة:

من المعلوم أن الإنسان أرقى أنواع الحيوان ، وأوسعها إدراكا ، وبسعة إدراكه كثرت حاجاته كثرة لا يستطيع الاستقلال بها بمفرده ، فاحتاج إلى أبناء قومه ليتعاون معهم، لكن هذا التعاون يحتاج إلى واسطة للتواصل فكانت هذه الواسطة هي اللغة ، التي عرفها المجتمع الإنساني منذ تكوّنه فأسهمت في وجوده وقيام حضارته (1).

أما العناية باللغة على نحو علمي فقد كان بعد اختراع رموز الكتابة بزمن طويل . ثم قطع الإنسان أشواطاً كبيرة في ميدان التقدم العلمي وخضعت اللغة لدراسات مختلفة الاتجاهات والتخصصات، وتوصل الدارسون إلى حقائق تهمُّ كلاً منهم حسب مجال تخصصه .

فتناولها عالم الاجتماع على أنها ظاهرة اجتماعية ، بل اعتبرها أهم هذه الظواهر . كما تناولها عالم النفس على أنها المعبرة عن خبايا النفس الإنسانية ، وغيرهم من علماء المجالات الأخرى .

وكان في مقدمة هؤلاء جميعاً علماء اللغة الذين درسوها في ضوء الحياة الاجتماعية وأبرزوا دورها في تشكل المجتمع وتنظيمه ، فتناولوها بالدراسة العلمية وحلّوا عناصرها ووصفوها بدقة للتوصل إلى معرفة حقيقتها وطبيعتها ووظيفتها ، بالإضافة إلى مسارها التاريخي وتطورها عبر الحقب الزمنية المتوالية .

ومن الملاحظ أن الدرس اللساني يتداخل مع كثير من الحقول المعرفية تداخلاً وتكاملاً واضحين ، مما أدى إلى انقسام الدرس اللساني في النصف الثاني من القرن العشرين إلى اتجاهين كبيرين :

¹ - ينظر الشيخ أحمد رضا - مولد اللغة - ص 26.

اتجاه شكلي ينظر إلى اللغة على أنها ظاهرة عقلية ويدرسها كنظام مستقل بذاته .
واتجاه آخر وظيفي توافي ، يدرس اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية من خلال
المنجز اللفظي في سياق معين ، وقد تمثل هذا الاتجاه في مجالات مختلفة منها :
اللسانيات الاجتماعية ، اللسانيات التداولية ...

وقد برزت التداولية كمذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه ، باحثاً
عن عوامل نجاح الخطاب وفشله في التواصل باللغات الطبيعية .
ومن هنا نخلص إلى تساؤلات مهمة هي :

ما مفهوم التداولية ؟ ما موضوعها ؟ ما مفاهيمها الأساسية التي تقوم عليها ؟ ما
أهدافها وغاياتها ؟ هل للتداولية إرصاصات في الدرس البلاغي العربي ؟

مفاهيم تداولية عامة:

مفهوم التداولية* :

من الصعب أن نتفق على تعريف جامع مانع دقيق للتداولية يوفق بين التعريفات المتداولة، لكننا سنقف عند بعض تعريفاتها وأبرزها ، حيث يعود مصطلح التداولية إلى الفيلسوف (تشارلز موريس) انطلاقاً من عنايته بتحديد الإطار العام لعلم العلامات أو السيميائية من خلال تمييزه بين ثلاثة فروع هي :

« - الفرع الأول النحو أو التراكيب : وهو دراسة العلاقات الشكلية بين العلامات بعضها ببعض .

- والفرع الثاني الدلالة وهي : دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات .

- والفرع الثالث التداولية وهي: دراسة علاقة العلامات بمستعملها ومؤولها » (1)

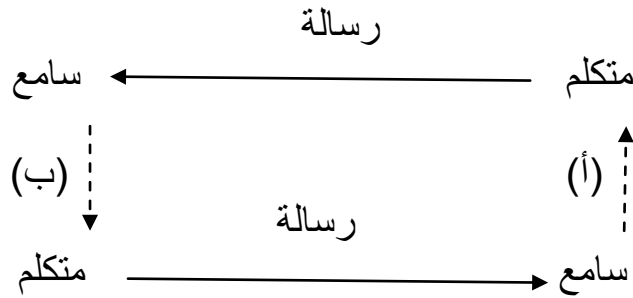
لقد بين هذا التعريف معالم التداولية بوضوح ، ولكنه لم يهتم بتحديد قواعدها ، مما فسح المجال أمام تعريفات أخرى قد تصل إلى ذلك بدقة .

وقد عرّفت أرمينكو التداولية بقولها : « هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب ، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية » (2) حيث يتبين من خلال ذلك أن مهمة التداولية دراسة بعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال الاستعمال ، في غير معزل عن السياق ، هذا ما تنبأه (ستالناكر و جاك) كتعريف للتداولية ، مفاده أنها دراسة خضوع القضايا للسياق ، فالإقتضاء الأولي لها هو وجود مفهوم بسيط

* يعود أصلها الفرنسي pragmatique الى اليونانية pragmatikos نسبة إلى الفعل من "pragma" فعل ينظر فرانك نوفو - قاموس علوم اللغة ترجمة صالح الماجري ص 147. وينظر : محمود أحمد نحلة : آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ص 9 .

1 عبد الهادي بن ظافر الشهري. استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية ص 21
2 فرنسواز أرمينكو - المقاربة التداولية ترجمة سعيد علوش ص 8.

للسياق ، لأن السياق الذي تخضع له الجمل هو الذي يستعمل في تحليل أفعال اللغة (1)
 فالتداولية إذن هي خضوع القضايا للسياق الذي ترد فيه ، حتى يتسنى للدارس
 الوقوف على هذه العلاقات التي تبني على أساسها الصيغ اللغوية ، لأن « التداولية
 وحدها تبيح اشتراك البشر في عملية التحليل ، تمتاز عملية دراسة اللغة من خلال
 التداولية بأنها تمكننا من التحدث عن المعاني التي يقصدها الناس ، وعن افتراضاتهم
 وأهدافهم وما يصبون إليه ، وأنواع الأفعال التي يؤدونها أثناء تكلمهم (مثلا : تقديم
 طلب) » (2) وذلك من خلال معرفة غاياتهم من الطلب ، فعلى سبيل المثال ، يختلف
 غرض الأمر ومفاده حسب هدف المتكلم من حقيقي ، إلى التماس و دعاء وغيرها من
 الأغراض التي يمكن أن تفهم من خلال جملة الطلب ، لأن روح اللغة - حسب
 يسيرسن - تكمن في النشاط الإنساني من جانب فرد يفهم نفسه لشخص آخر ، ونشاط
 من جانب الآخر لفهم ما كان يجري في ذهن الشخص الأول (3) وهذا ما يؤكد تبادل
 الوظائف بين مستعملي اللغة ، كما هو موضح في الشكل التالي:



* مخطط يوضح تبادل الوظائف بين مستعملي اللغة *

لكن هذا التبادل في الوظائف من خلال العملية التخاطبية لا يمكن أن يتجسد
 بشكل صحيح إلا إذا كانت لدينا معرفة بالقوانين الكلية للاستعمال اللغوي ، لذا

1 ينظر :علي آيت اوشان - السياق والنص الشعري ص21 .
 2 جورج يول - التداولية ترجمة قصي العتابي ص 20 .
 3 ينظر عبد العزيز شرف - علم الإعلام اللغوي ص70 .

فالتداولية « هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي ، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية من ثم جديرة بأن تعرف بأنها "علم استعمال اللغة" وقد نقول في تعريفها : بأنها نسق معرفي استدلالي عام ، يعالج الملفوظات ضمن سياقاتها اللفظية، والخطابات ضمن أحوالها التخاطبية » (1)

وهذا مما يوضح أن قيمة البحث التداولي ، لا تكمن في استخدام اللغة فقط ، بل كونه يسعى إلى الإجابة عن بعض الطروحات اللسانية، منها مثلا :

- من المتكلم ؟

- من المخاطب (المتلقي)؟

- ما المقصود من الكلام ؟

- كيف يمكننا أن نتكلم بشيء ونسعى إلى آخر من خلاله ؟

- لماذا نتكلم على هذا النحو ؟ ... (2)

لذلك فالتداولية تقوم أساسا بدراسة المعنى كما يوصله المتكلم في سياق معين ، ويؤوله السامع ، وكيفية تأثير السياق في المعنى ، ومنه فالتداولية تهتم بمجالات معينة - كما حددها جورج بول - وهي :

- دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم .

- دراسة المعنى السياقي .

- دراسة كيفية إيصال أكثر مما يقال ، أي ما لم يتم قوله .

- دراسة التعبير عن التباعد النسبي ، والذي من خلاله يحدد المتكلمون مقدار ما

1 مسعود صحراوي - في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر ، ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة) ص42

2 ينظر : علي آيت أوشان - السياق والنص الشعري (من البلية إلى القراءة) ص56 .
وحافظ اسماعيلي علوي : التداوليات (علم استعمال اللغة) تقديم الكتاب ص02 .

يحتاجون إلى قوله بناء على قرب أو بعد المستمع مادياً واجتماعياً وثقافياً ومفاهيمياً⁽¹⁾. وبما أن لكل مجال علمي مهام ، فإن للتداولية كذلك مهام ، يمكن أن تُلخص فيما يلي : « - دراسة استعمال اللغة ، فهي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة ، أي باعتبارها كلاماً محدداً صادراً من متكلم محدد، وموجهاً إلى مخاطب محدد ، في مقام تواصل محدد، لتحقيق غرض تواصل محدد.

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات .

- بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر ، وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر .

- شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات « (2)

ومنه يتوضح لنا أن التداولية لها مهمة أساسية هي دراسة اللغة المستعملة في مقام أو سياق معين على خلفية تأديتها معنى معيناً في ذلك المقام دون غيره في مقام تواصل لتحقيق غرض بعينه ، على عكس اللسانيات البنيوية التي فشلت في معالجة الملفوظات ، ذلك لأنها صورية شكلانية .

لقد تناول دارسوا اللغة ، وتحديدأ الذين اعتنوا بالمجال التدولي ، عدداً من المفاهيم التي تقوم عليها التداولية وهي : « الفعل الكلامي - القصدي - الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي) متضمنات القول Les implicites ونظرية الملاءمة (3) «Théorie de la pertinence

فما مدلولات هذه المفاهيم ؟

1 ينظر جورج يول - التداولية ، ترجمة : قصي العتابي ص 19 - 20
2 مسعود صحراوي - في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر - ضمن كتاب التداوليات (علم استعمال اللغة) تنسيق وتقديم : حافظ إسماعيل علوي ص 40 .
3 نفسه ص 42 .

1 / أفعال الكلام :

أصبح مفهوم أفعال الكلام هو المحور الذي تدور حوله كثير من الأعمال في مجال البحث التداولي ، والأفعال الكلامية « نظرية أسس لها أوستين (austin) وقام ببنائها سيرل (searle) ، ليوسع مجالها - في أطوار - باحثون آخرون ، وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الجمل في اللغات الطبيعية ، لا تنقل مضامين مجردة ، وإنما تؤدي وظائف تختلف باختلاف السياقات والمقامات ، كأن تنفيذ طلبا أو سؤالاً أو وعداً أو غيرها ، مما يحققه السلوك اللغوي من فعل «⁽¹⁾ لأن القول في كثير من الأحيان لا يكون مجرد إخبار عن شيء ما ، ولكن قد يقصد من خلاله إنجاز فعل ما ، حسب السياقات والمقامات التي يرد فيها هذا القول، ف « التمييز الأساسي لسيمانطيقاً فعل الكلام هو أننا نستعمل اللغة لإنجاز الأشياء «⁽²⁾ ، ولكن ذلك ليس في كل الأحوال لأنه يمكن في الغالب استعمال اللغة للتعبير عن الأوضاع والأحداث في شكل إخباري غير أنه يمكن أيضاً التلفظ ببعض الجمل التي تعد في سياق معين إنجازاً للعمل⁽³⁾ وذلك كجمل الطلب والاستفهام .

ومن هنا يتضح أن نظرية أفعال الكلام ، تذهب إلى التأكيد على أن العبارة لا تنقل مضموناً مجرداً ، وإنما تختلف حسب عدة عوامل ، منها السياق ، إضافة إلى ظروف تتدخل في تحديد الدلالة وقوة اللفظ يحددها المقام ، ومن ثم «تحويل الاهتمام من الجملة ذاتها (نمط) إلى البحث في مختلف مظهراتها (موقع) ، ومن ثم الانتقال من الإحالة اللسانية إلى إحالة المتكلم «⁽⁴⁾

وقد توصل أوستين في أواخر مراحل بحثه إلى تقسيم فعل الكلام إلى ثلاثة أفعال

هي :

- فعل القول (الفعل القولي) : وهو إصدار أصوات تنتمي إلى معجم لغة ما ، منظومة

1 عبد السلام اسماعيلي علوي - ما التداوليات؟ ضمن كتاب التداوليات 21/22 .
2 راث كيمبسون - نظرية علم الدلالة (السيميا نطقاً) تر - عبد القادر قنيني ص75 .
3 ينظر : ج براون - ج يول - تحليل لخطاب ص277 .
4 العياشي أدراوي - الاستلزام الحوارية في التداول اللساني ص 79 .

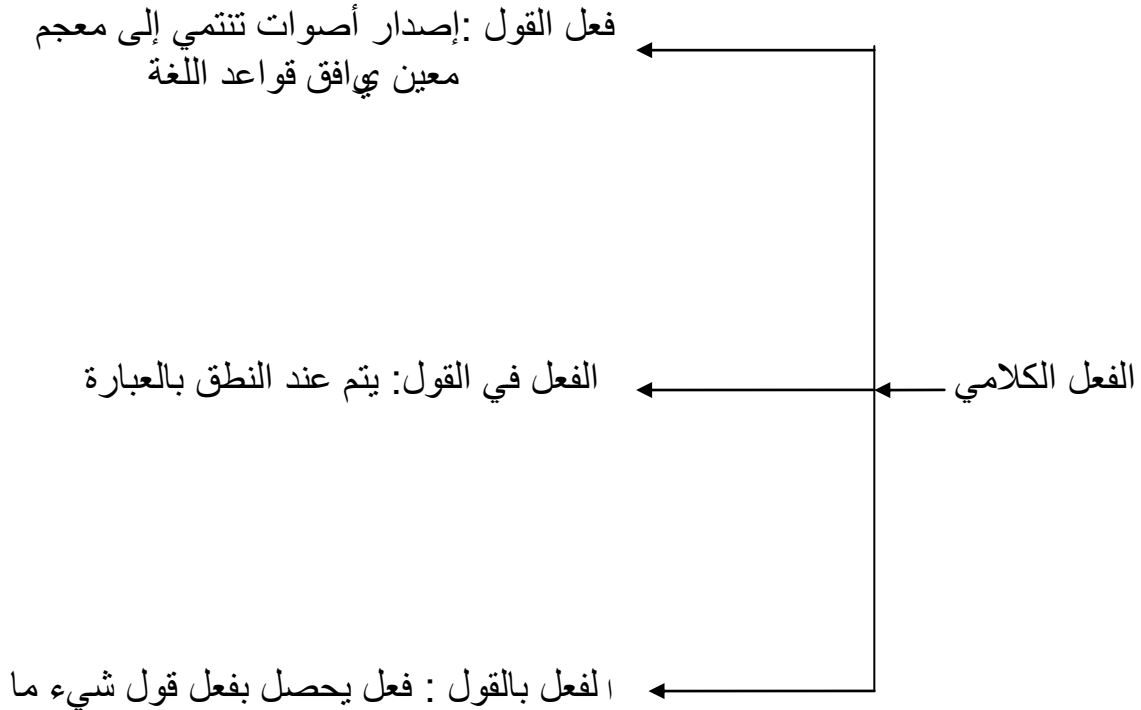
وفقاً لقواعد تلك اللغة (...)

- الفعل في القول (الفعل الداخِل في القول) : ويتم عند النطق بعبارة ما .

- الفعل بالقول (الفعل المتعلق بالقول) : وهو فعل يحصل بفعل قول شيء ما (1)

كأن تقول لأحد : (ناولني الكتاب) . فحروف هذه العبارة منتمية إلى المعجم العربي ، وموافقة لقواعد اللغة العربية (فعل القول) ثم تنطق بهذه العبارة (الفعل في القول) وعن طريق تأثر السامع بالعبارة يقوم بإعطائك الكتاب .

وهنا يتحقق (الفعل بالقول) . ويتضح ذلك في قول أوستين بأن « العبارة الإنشائية لا يقصد بها قول شيء ما ، بل يقصد بها إنجاز هذا الشيء » (2) ويمكن أن نوضح الفعل الكلامي عند أوستين في الشكل التالي :



* الفعل الكلامي عند أوستين *

- 1 ينظر جيل بلان. عندما يكون الكلام هو الفعل - ترجمة جورج كتورة - مجلة العرب والفكر العالمي عدد 5 ص 46 .
2 أوستين - نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) ترجمة عبد القادر قريني ص 39 .

2 / القصدية :

يمكننا أن ندرك أن للإنسان حالات شعورية ، كالاقتادات والرغبات وغيرها ، وهذه الحالات يجب أن تكون مرتبطة بالقصد أي النية ، مثلما أقول مثلاً : (أنوي أن أراجع دروسي الليلة) ، ومن هنا فـ « القصدية صفة للحالات العقلية والحوادث التي يتم بها التوجه إلى موضوعات العالم الخارجي وأحواله ، أو الإشارة إليها، فإذا كان هناك اعتقاد ما مثلاً ، فإنه لا بد من أن يكون خاصاً بهذا أو بذاك ، أو أن تكون الحالة كذا وكذا' (...) وحين يكون لديّ قصد معين يجب أن يكون قصداً لفعل شيء ما »⁽¹⁾.

وليس الشرط في القصدية النجاح في إصابة الهدف ، فقد أعتقد أنني قادر على مراجعة دروسي الليلة أو السهر أمام التلفاز ، لكنني قد أخفق في ذلك ، لكن - ورغم هذا الإخفاق - فإن مبدأ القصد قد تحقق .

وكمثال أوضح ، إذا افترضنا حواراً بين (أ) و (ب) .

(أ) ← الجو بارد

(ب) ← حقيقة هو كذلك

(أ) كان يريد طلب غلق النافذة ، وهذا هو قصده من خلال وصفه الجو ، لكن (ب) لم يتوصل إلى هذا المعنى، وإنما أقرّ ما وصفه (أ) ، إذاً فإن (أ) قصد شيئاً وأخفق في تحقيقه بسبب عدم فهم (ب) للقصد. ورغم ذلك فإن مبدأ القصد قد تحقق.

3 / الاستلزام التخاطبي * :

تعد ظاهرة الاستلزام التخاطبي من أبرز الظواهر التي تتميز بها اللغات

1 جون سيرل - القصدية، بحث في فلسفة العقل - ترجمة أحمد الأنصاري ص 21
وينظر كذلك : جون سيرل - اللغة والعقل والمجتمع - ترجمة سعيد الغانمي ص 149 .

الطبيعية ، ومعنى الاستلزام التخاطبي تجاوز السامع المعنى الظاهري للعبارة لأن المتكلم لا يريد هذا المعنى في هذا المقام ، وعليه «فهو شيء ينبع منطقيا مما قيل في الكلام ، أي أن الجمل هي التي تحوي الاستلزام وليس المتكلمون» (1) . حيث أن الجملة لها معنىً ظاهري غير مقصود وآخر ضمني وهو المقصود ، فجمل اللغات الطبيعية - حسب الفيلسوف غرايس - في بعض المقامات لا تدل على محتواها القضيوي (2) ويتضح ذلك من خلال الحوار الآتي :

- الأستاذ (أ) : هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة ؟

- الأستاذ (ب) : إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز

ومن هنا لاحظ (غرايس) أن الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ (ب) تدل على معنيين هما :

- معنى حرفي : هو أن الطالب (ج) من اللاعبين الممتازين .

- معنى استلزامي : هو أن الطالب (ج) غير مستعد لمتابعة الدراسة في قسم الفلسفة (3)

ومنه أيضا قوله تعالى : « فأتوا بسورة من مثله ... » (4) .

وفيما يلي توضيح للاستلزام التخاطبي من خلال الآية الكريمة:

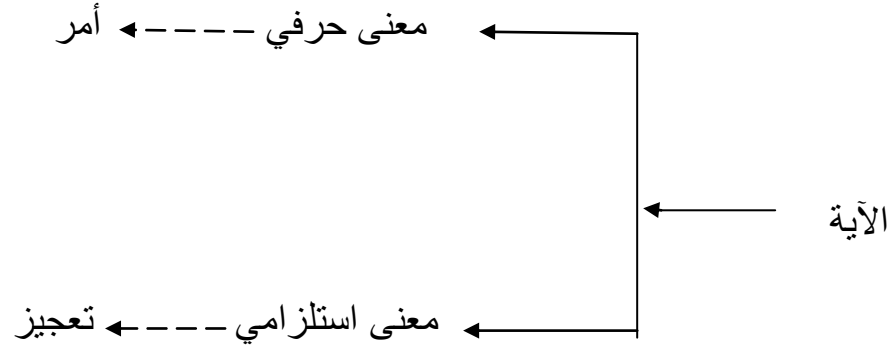
* L'implication conversationnelle وهناك من يطلق عليه اسم الاستلزام الحوارية أو المحادثي.

1 جورج يول - التداولية ص51.

2 ينظر : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص45 .

3 ينظر نفسه ص نفسها

4 سورة البقرة. الآية 23.



* الاستلزام التخاطبي في الآية السابقة *

وللاستلزام التخاطبي قواعد «تبنى على مبدأ عام يقضي بتعاون المتخاطبين في تحقيق الهدف في حوارهم، وصيغته كالتالي :
ليكن اندفاعك في الكلام على الوجه الذي يقتضيه الاتجاه المرسوم للحوار الذي اشتركت فيه .

والقواعد المشتقة منه موزعة إلى أربعة أصناف*:

- منها ما يتعلق بكم الخبر وهي :

- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته .

- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب .

- ومنها ما يرتبط بكيف الخبر وهي :

- لا تقل ما تعلم كذبه .

- لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة .

* يذكرها مسعود صحراوي في التداولية عند العلماء العرب وغيره باسم المسلمات وهي أربع : - مسلمة القدر - مسلمة الكيف - مسلمة الملاءمة - مسلمة الجهة .

- ومنها ما يرتبط بعلاقة الخبر بمقتضى الحال :

- ليناسب مقالك مقامك .

- ومنها ما يتعلق بجهة الخبر :

- لتحترز من الخفاء في التعبير .

- لتحترز من الاشتباه في اللفظ .

- لتتكلم بإيجاز .

- لترتب كلامك «(1)

هذه هي القواعد التي تضبط التخاطب الصريح بين المتخاطبين والذي يقوم دائماً على مبدأ التعاون فمتى اختلفت إحدى القواعد السابقة الذكر ، وجب على السامع صرف النظر عن ظاهر المعنى، إلى آخر خفي مترتب عن خرق إحدى القواعد السابقة .

4/ متضمنات القول :

تتعلق متضمنات القول بجملة من الظواهر المتعلقة بجوانب خفية من الخطاب تحكمها قوانين وظروف الخطاب ذاته ، كالسياق بأنواعه والمقام وغير ذلك ومن أهمها :

أ/ الافتراض المسبق :

ينطلق المتخاطبون من معطيات متفق عليها لتكون سبباً في نجاح التواصل ، فإذا كانت الجمل هي التي تحوي الاستلزام التخاطبي، فإن « الافتراض المسبق هو شيء يفترضه المتكلم ،يسبق التفوه بالكلام ، أي أن الافتراض المسبق موجود عند المتكلمين

1 طه عبد الرحمن في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ص 103 - 104 .

وليس في الجمل «⁽¹⁾»، حيث أن كل عبارة ينطق بها المتكلم فهو بينها على افتراض مسبق قبل النطق بها، ففي المثال التالي، وفي مقام تواصل معين يقول (أ) لـ (ب):

- هل تخرّجت من الجامعة؟

فالاقتراض المسبق لهذا الملفوظ هو أن (ب) طالب جامعي، وأن المتخاطبين (أ) و (ب) تربطهما علاقة ما، تسمح لـ (أ) بطرح هذا السؤال .

فإذا كانت العلاقة كما ذكرنا ، فإن المتحاور (ب) قد يجيب كما يلي :

- نعم تخرّجت ، شكراً .

- أنا في السنة الأخيرة ، شكراً .

أمّا إذا كانت الخلفية التواصلية غير مشتركة بين المتحاورين ، فإن (ب) قد يرفض السؤال ، ويجيب بإحدى العبارات التالية :

- أنا لست طالبا جامعيًا .

- لا أعرفك .

لذا فإن التداوليين يرون «أن الافتراضات المسبقة ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ . ففي التعليميات (Didactique) تم الاعتراف بدور الافتراضات المسبقة منذ زمن طويل ، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلاّ بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه ، أمّا مظاهر سوء التفاهم المنطوية تحت التواصل السيء ، فلها سبب أصلي مشترك ، هو ضعف أساس الافتراضات المسبقة الضروري لنجاح كل تواصل كلامي²»

1 جورج بول - التداولية - ص51.

2 مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص44.

وللافتراض المسبق أنواع ، حددها جورج يول في الجدول التالي : (1)

النوع	المثال	الافتراض المسبق
وجودي	الـ (س)	« س موجود
واقعي	ندمت على مغادرتي	« غادرت
غير واقعي	تظاهر بالسعادة	« لم يكن سعيدا
معجمي	تمكن من الهروب	« حاول الهروب
بنيوي	متى توفيت ؟	« توفيت
مناقض للواقع	لو لم أكن مريضاً...	« أنا مريض

ب / الأقوال المضمرة :

« وهي النمط الثاني من متضمنات القول ، وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه ، على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية » (2) حيث أن الأقوال المضمرة تعتمد على التأويل حسب المقام الذي ينتج فيه الخطاب ، مما يفتح مجالاً واسعاً للتأويل .

ففي قولنا مثلاً: الوقت متأخر .

فإن السامع لهذا الملفوظ قد يعتقد أن المتكلم يدعوه إلى :

- العودة إلى البيت .

- الإسراع إلى العمل ...

1 جورج يول - التداولية ص58 .
وللتوسع في ذلك ينظر (نفسه) (ص ص 53 - 58) .
««يستلزم مسبقا .
2 مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص44.

وهنا يلاحظ أن الملفوظ قد خرج عن المعنى الحقيقي إلى معانٍ تأويلية أخرى .

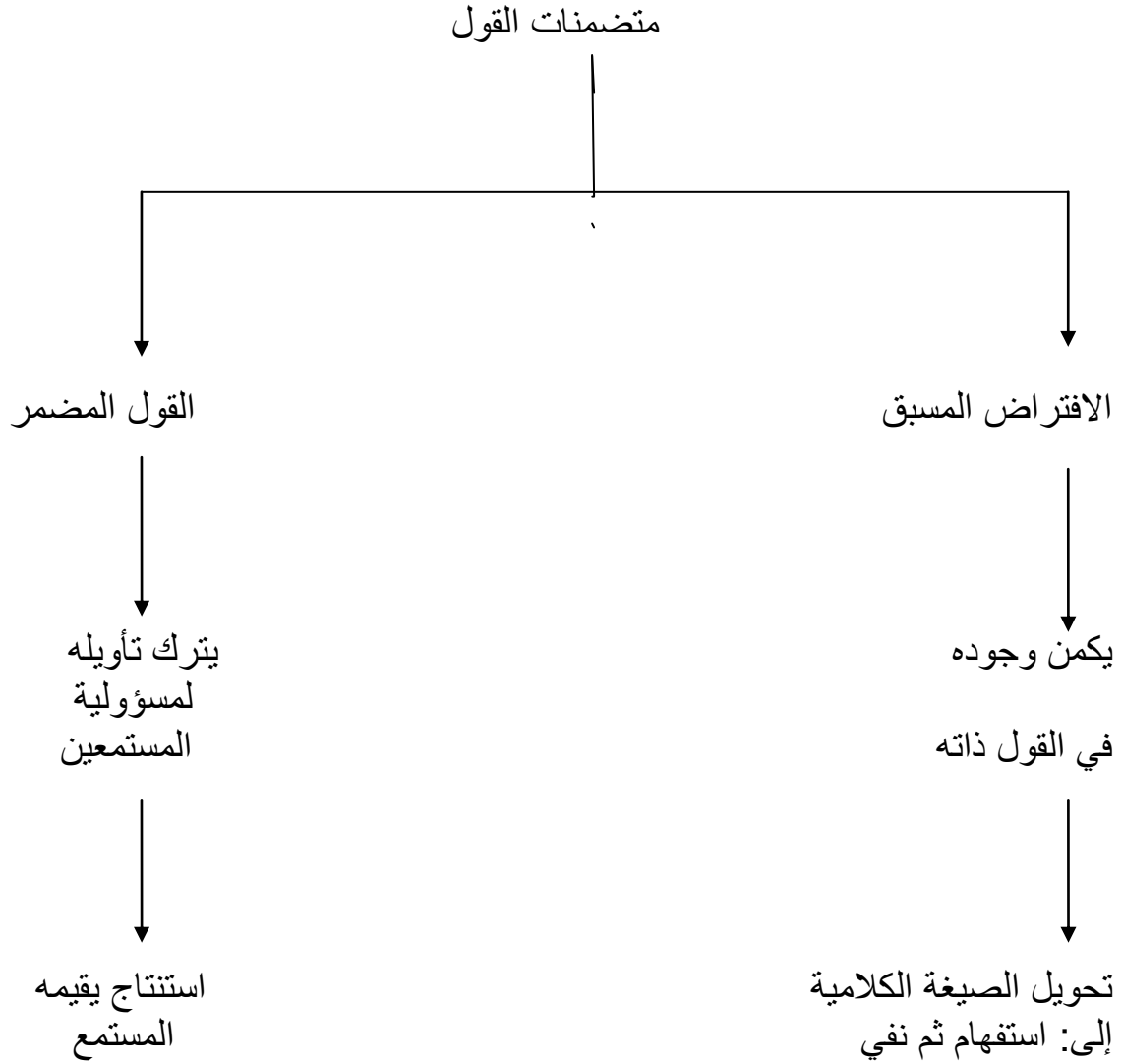
لكن السؤال المطروح : ما الفرق بين الافتراض المسبق ، والأقوال المضمرّة ؟

« إنه من الضروري التعرض إلى ما يميز أحدهما عن الآخر رغم أنهما ينتميان إلى نفس نمط الحديث، لا حظنا بأن الافتراض المسبق يكمن وجوده في القول ذاته ، وهو يمثل ما هو شائع بين المتخاطبين، على عكس القول المضمر الذي يترك تأويله لمسؤولية المستمعين، والوصول إلى معرفة الافتراض المسبق هو تحويل الصيغة الكلامية إلى استفهام ثم إلى نفي، والقول المضمر يعرف عن طريق استنتاج يقيّمه المستمع، انطلاقاً من مجموعة من معطيات السياق » (1)

فالافتراض المسبق إذن تكون انطلاقته مما هو شائع ومتفق عليه بين المتخاطبين ، أما القول المضمر فتأويله متروك لمسؤولية المستمع بحسب ملايسات الخطاب ، لأن التأويل فيه يجري حول وضعية الخطاب ومقامه .

ومنه نستطيع تلخيص ما سبق في المخطط الآتي :

1 عمر بلخير - تحليل الخطاب المسرحي ص120 .



* مخطط يلخص متضمنات القول *

5 / نظرية الملازمة :

وهي إحدى المفاهيم التي تقوم عليها التداولية ، وتناولها عدد من الدارسين ، وأرسى معالمها ، كل من ديردر ولسن (D.Wilson) ودان سبربر (D . Sperber) حيث إن هذه النظرية ، نظرية تداولية معرفية ، وتتجلى أهميتها في أمرين :

- أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية .

- أنها، ولأول مرّة منذ ظهور الأفكار والمفاهيم التداولية، يتبين موقعها من علم التراكيب على الخصوص .⁽¹⁾

ومنه فنظرية الملازمة تعمل على تفسير الكلام وظواهره البنيوية في السياقات المختلفة .

لقد استفادت نظرية الملازمة من نظرية غرايس ، التي تنص على أن التواصل الكلامي محكوم بمبدأ التعاون الذي يقوم على مسلمات أربع* إلا أن نظرية الملازمة اقتصرت على مبدأ الملازمة** فقط .

ويتحدد هذا المبدأ « انطلاقاً من وسيطين: الآثار المعرفية (contextual effects) والجهد المعرفي (cognitif cost) ، يراد بالمفهوم الأول تعالق بين معلومتين إحداهما قديمة والثانية جديدة، مما ينتج عنه مجموعة من الحوسبات الذهنية، كتعديل ، أو تحسين ، أو إثبات ، أو إقصاء افتراضات توجد في ذاكرتنا التصورية »⁽²⁾

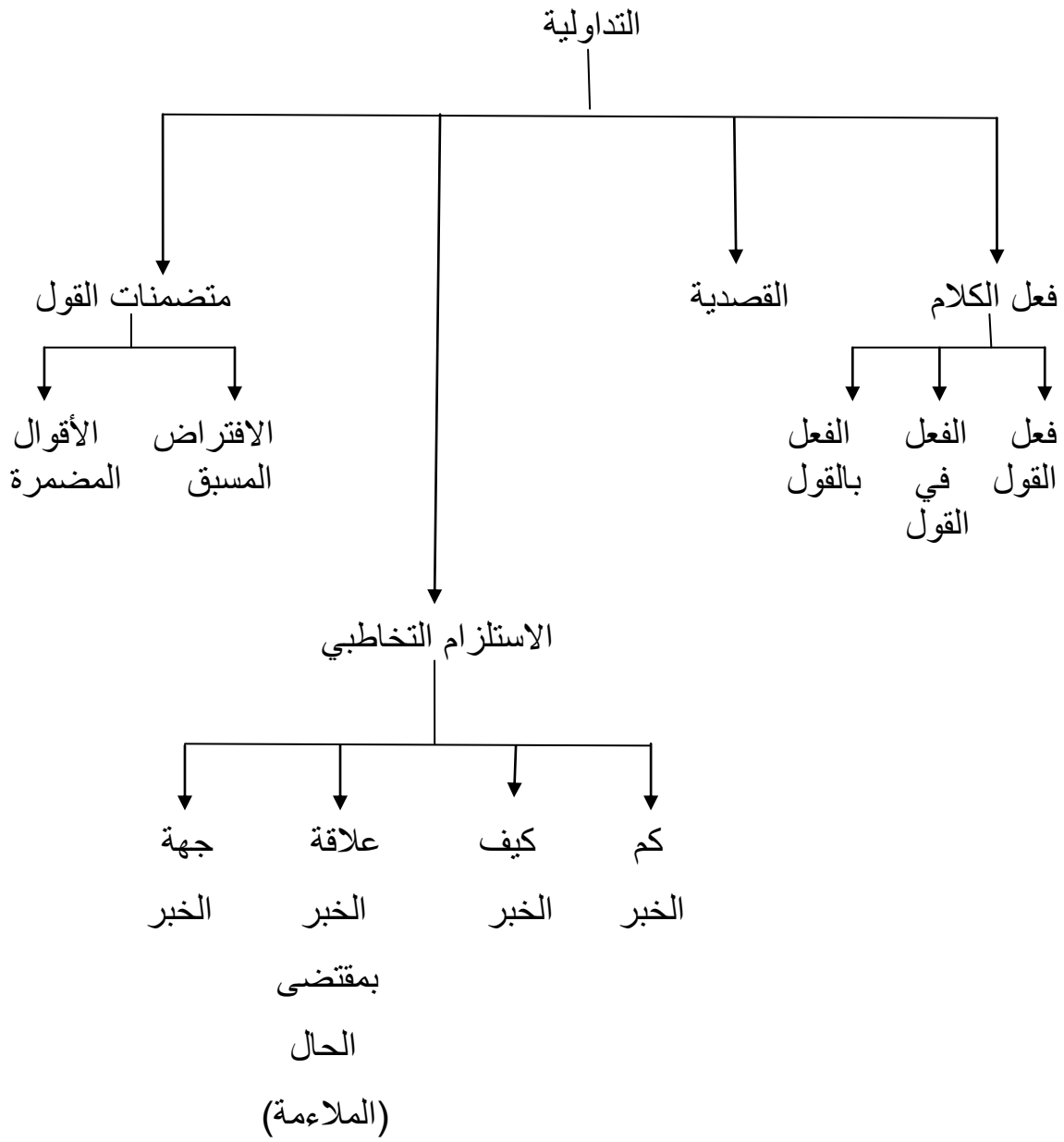
1 ينظر: مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص50 .
* ذكرت هذه المسلمات في عنصر (الاستلزام التخاطبي)
** يسميه الدكتور طه عبد الرحمن بـ (علاقة الخبر بمقتضى الحال) .
انظر عنصر (الاستلزام التخاطبي) من هذا البحث .
2 نفسه ص54.

وهذا التفاعل بين المعلومات القديمة والجديدة يمكّننا من التمييز بين هذه المعلومات.

لكن ذلك لا يعني أن ملاءمة الخطاب تتوقف فقط على علاقة الخبر بمقتضى الحال (الآثار السياقية)، بل إن للجهد المعرفي كذلك دور في تقويم ملاءمة الخطاب ، حسب المبدأ التالي:

« كلما قلَّ الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ، ازدادت درجة ملاءمة هذا الملفوظ كلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهداً كبيراً ، كانت ملاءمته ضعيفة »⁽¹⁾

وفيما يلي تلخيص للمفاهيم التي تقوم عليها التداولية :



* مخطط يلخص المفاهيم التي تقوم عليها التداولية *

مفهوم البلاغة:

جاء في مختار الصحاح للرازي (توفي بعد 666هـ) : «...والإبلاغ والتبليغ ، الإيصال .والاسم منه البلاغ والبلاغ أيضا الكفاية ...والبلاغة الفصاحة » (1) ، فالبلاغة عند أهل اللغة مرتبطة بحسن التكلم والفصاحة ، و« البلاغة من قولهم : بلغت الغاية إذا انتهيت إليها وبلغتها غيري ومبلغ الشيء منتهاه ، والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته ، فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع » (2) وإن كان تعريف العسكري (توفي 395هـ) تعريفاً لغوياً ، إلا أنه يصل بقارئه إلى مفهوم البلاغة ، من خلال وصول المعاني إلى قلب السامع ، أي وصولها فهماً وتدبراً .

وقد وضح الجاحظ مفهوم البلاغة عند غير العرب ، فيما رواه عن أبي الزبير ومحمد بن أبان إذ يقول : « خبرني أبو الزبير كاتب محمد بن حسان ، وحدثني محمد بن أبان ولا أدري كاتب من كان ، قالاً :

وقيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل .

وقيل لليوناني : ما البلاغة ؟ قال تصحيح الأقسام ، واختيار الكلام .

وقيل للرومي : ما البلاغة ؟ قال حسن الاقتضاب عند البداهة ، والغزارة يوم الإطالة . وقيل للهندي : ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة ، وانتهاز الفرصة وحسن الإشارة »³

والملاحظ على ما أورده الجاحظ هاهنا، أنّ كل التعريفات ركّزت على أنّ البلاغة إيصال المعاني، ووضوحها في ذهن السامع، مع التركيز على الإيجاز في موطن

1 محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، تحقيق أحمد إبراهيم زهوة - مادة (بلغ) ص 41

2 أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، تحقيق :محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ص06.

³ - الجاحظ- البيان والتبيين تحقيق عبد السلام هارون ج1 ص 88 .

الإيجاز والإطناب وقت الحاجة إليه ، وذلك لإصابة المعنى .

ويدل على ذلك ما أورده أبو عثمان أيضاً من سؤال معاوية لصحّار بن عياش العبدى « ما البلاغة فيكم ؟ قال : الإيجاز . قال معاوية : وما الإيجاز ؟ قال صحّار : أن تجيب فلا تبطيء وتقول فلا تخطيء » (1) .

ويركز الجاحظ أكثر على أنّ البلاغة ليست في الإيجاز وحده ، ولا في الإطناب دون غيره وإنما البلاغة في معرفة موضع كل منها ، وفي ذلك أورد الجاحظ ما رواه له ابن الأعرابي ، قال : « قال لي المفضل بن محمد الضبّي : قلت لأعرابي منّا : ما البلاغة ؟ قال لي : الإيجاز في غير عجز ، والإطناب في غير خطل » (2)

أما المبرد (توفي 285 هـ) ، فيرى أن حق البلاغة « إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم »³ ، وهو بذلك قد وقف على أهمية إتمام المعاني ، و حسن اختيار اللفظ الموافق للمعنى مع حسن نظمه.

ولعل ابن وهب (عاش أوائل القرن 4 هـ) ، قد وضع لها حدّاً بقوله : « وحدّها عندنا : القول المحيط بالمعنى المقصود مع اختيار الكلام وحسن النظام وفصاحة اللسان » (4) فالمعنى المقصود يحاط بقول أنيق بلاغيّاً ونظام لفظي حسن ، هذا كله يضاف إليه فصاحة اللسان .

وقد زاد الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله المعروف " بابن عبد البر " (المتوفى 463 هـ) ، القصد إلى الحجّة ، حيث «سئل عبد الله بن عبد الله بن عتبة : ما البلاغة ؟ فقال : القصد إلى عين الحجّة بقليل اللفظ » (5)

¹ السابق ج 1 ص 96 .

² نفسه ج 1 ص 97 .

³ المبرد، البلاغة تحقيق: رمضان عبد التواب ص 81

⁴ ابن وهب - البرهان في وجوه البيان - تقديم وتحقيق :حفني محمد شرف ص129 .

⁵ الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله ، المعروف ب (ابن عبد البر) - أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان ودم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك - تحقيق ودراسة سمير حلي ، ص 68.

وقد ركز هنا ابن عبد البر أيضاً - فيما قاله خالد بن صفوان عن إصابته المعنى والقصد إلى الحجّة المرادة، غير أنه لم يمدح الإيجاز إلا إذا أصاب وأوصل المعنى كاملاً، ولم يذم الإطناب إذا لم يكن منه بُد .

كما يرى العسكري أن « البلاغة كل ما تبّلع به المعنى قلب السامع ، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك ، مع صورة مقبولة ومعرض حسن ، وإنما جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطاً في البلاغة ، لأن الكلام ، إذا كانت عبارته رثة ومعرضه خلقاً ، لم يسمّ بليغاً ، وإن كان مفهوم المعنى مكشوف المغزى » (1) وهنا يركز العسكري على وظيفة الإفهام أيضاً بعد أن يتمكن المعنى في قلب المتكلم نفسه ، لكن ذلك غير كاف ، لأن البلاغة لا تكمن في كشف المعاني فحسب ، وإنما تركز أيضاً على المعرض الحسن ، واستقامة التركيب حتى تصل هذه المعاني قلب السامع في حلّة أنيقة ، وشكل لائق .

وقد « قيل للفارسي ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل. وقال المأمون لبعضهم: من أبلغ الناس؟ فقال: من قرّب الأمر البعيد المتناول، والصعب الدرك بالألفاظ اليسيرة قال: ما عدل سهمك عن الغرض ، ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته ، ولا يجيل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ ، ولا يكره المعاني على إنزالها في غير منازلها، ولا يتعمد الغريب الوحشي، ولا الساقط السوقى، فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل، كانت كاللآلئ بلا نظام» (2)

بات واضحاً هنا من تعريف الفارسي للبلاغة أنها تركز على الفصل والوصل بل المعرفة بهما - على حد رأي المأمون - هي البلاغة ذاتها، غير أنه أضاف إليها ، اختيار اللفظ وإنزاله منزلته مع عدم تعمد الغريب من الألفاظ ولا الوحشي منها ، ولا السوقى الساقط .

1 العسكري : الصناعتين ص 10 .
2 نفسه ص 438

وفسر ابن المقفع (توفي 131هـ) البلاغة تفسيراً لم يفسره غيره - على حد رأي العسكري - فيما رواه عن إسحاق بن حسان « إذ قال :البلاغة اسم لمعاني تجري في وجوه كثيرة ، منها ما يكون في السكوت ، ومنها ما يكون في الاستماع ، ومنها ما يكون شعراً ، ومنها ما يكون سجعا، ومنها ما يكون خطباً ، وربما كانت رسائل ، فعامة ما يكون من هذه الأبواب، فالوحي فيها والإشارة إلى المعنى أبلغ ، والإيجاز هو البلاغة » (1)

لقد ركز ابن المقفع هنا على الوجوه التي تكون فيها البلاغة ،فقد تصل المعاني إلى قلب السامع بالسكوت أو بالشعر أو بالاستماع أو السجع أو الخطب أو حتى الرسائل ، لكن مدار الأمر عنده أن البلاغة تقوم على الإيجاز ، والوحي والإشارة إلى المعنى أبلغ من كثرة الكلام ، ،إن وصل المعنى نفسه إلى ذهن السامع .

أما السكاكي فقد ركز في تعريفها على إعطاء خواص التراكيب حقها مع استعمال بعض البيان على الوجه الصحيح ،حيث يقول :« البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني ، حدًا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها » (2)

وكل ذلك يشترط فيه وصول المعاني إلى السامع على الوجه الذي يريد المتكلم بلوغه ، فقد قيل :« يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء فهم الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع » (3) وهنا يركز الخفاجي على الوظيفة الإفهامية ، فمن أوفر حظوظ البلاغة أنها تقوم على الفهم والإفهام بين المتكلم والسامع حتى يتمكن المعنى في قلب هذا الأخير .

1 السابق ص 14.

2 أبو يعقوب السكاكي - مفتاح العلوم - تحقيق عبد الحميد هنداوي ص526 .

3 ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة - تح :إبراهيم شمس الدين ص 83 (وقد أورده الجاحظ ونسبه إلى أبي مسلم الخراساني ، نقلا عن الإمام إبراهيم بن محمد ثم يعقب بقوله : «أما أنا فأستحسن هنا القول جدا» " البيان والتبيين"ج1 ص87).

ولكن السؤال المطروح: فيم تكمن البلاغة؟ أفي الكلام أم المتكلم؟ أم فيهما معاً؟

يرى القزويني أن البلاغة «تكون في الكلام والمتكلم» .

والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته ، فالكلام البليغ هو الكلام الواضح المعنى ، الفصيح العبارة ، الملائم للموضع الذي يطلق فيه وللأشخاص الذين يخاطبون (...)

وللبلاغة طرفان :

أعلى : وهو حد الإعجاز ، وما يقرب منه (أي ما يقرب من هذا الطرف الأعلى) .

وأسفل : وهو الذي إذا غيّر الكلام عنه إلى ما دونه ، التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات (وهو عند بعضهم ليس من البلاغة في شيء) (1) «

هذه هي صفات الكلام البليغ ، حيث لا بد من أن يكون معناه واضحاً وعبارته فصيحة ، وموضعه الذي يطلق فيه ملائماً لمقامه وللمخاطبين .

وللبلاغة - حسب رأي القزويني - طرفان :

أحدهما : الطرف الأعلى ، وهو الذي يكاد يكون إعجازاً ، وذلك بسبب الإجادة في الكلام ، والإيجاز في القول ، ومعرفة المخاطب والموضع وقيمتها .

أمّا ثانيهما : الطرف الأسفل ، فهو ما يكاد يكون أصواتاً ، دون معانٍ حتى أن بعض البلغاء لا يعتبرونه من البلاغة في شيء .

والجدير بالذكر في هذا المقام هو ضرورة معرفة المخاطب للمقامات التي يرد فيها الكلام ، « فإن مقامات الكلام متفاوتة .

فمقام كل من التنكير والإطلاق ، والتقديم والذكر يباين مقام خلافه .

(1) القزويني : تلخيص المفتاح - تحقيق ياسين الأيوبي ص42.

ومقام الفصل يبين مقام الوصل .

ومقام الإيجاز يبين مقام خلافه .

وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام .

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدمها « (1) فالبلّغ من يُقدّر المقام الذي يكون فيه الكلام .

أما البلاغة في المتكلم فهي « ملكة وقدرة يستطيع بواسطتها تأليف كلام بلّغ » (2) حتى يصل بها إلى قلب السامع فيمكنه فيه كتمكنه في نفسه .

ومن هنا نخلص إلى شروط البلاغة عند القزويني ، حتى يتمكّن المتكلم من إفهام كلامه للمخاطب :

- مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

- وضوح المعنى .

- فصاحة العبارة .

- ملكة المتكلم وقدرته على تأليف الكلام البلّغ .

لذلك قال خالد بن صفوان :

« ما الإنسان لولا البيان إلا صورة ممثلة أو بهيمة مرسلّة أو ضالة مهملّة » (3)

شرح تلخيص المفتاح (سلسلة شروح التلخيص) تحقيق وتحليل

1 ابن يعقوب المغربي - مواهب الفتاح في

إبراهيم خليل - مجلد 1 ص 16-17.

2 القزويني - تلخيص المفتاح ص 42.

3 ابن عبد البر : أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان ودم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك - ص 42-43.

توطئة:

إن كل ملفوظ ، يرجى من ورائه معنى أو رسالة موجهة من متكلم (مرسل) إلى سامع (مرسل إليه)، ولكن المعنى قد يمكن تحققه من الملفوظ وحده ، غير أن الظروف المحيطة بالحدث الكلامي لها دور فعّال في إظهار المعنى المقصود .

كما أن اللفظ بمفرده إذا نطق به قد لا يؤدي المعنى كاملاً وقد لا يؤديه نهائيًا إلا بالتعرف على مضمورات القول ، وقد يقع في اللفظ الواحد تغير في صوت (صائت أو صامت)، فيؤدي ذلك إلى تغير في المعنى والدلالة ، ف « المعنى واللفظ هما ثنائية التركيب اللغوي العام » (1) الذي يسعى باللفظ إلى تقديم رسالة تهدف إلى توصيل خطاب ما .

وحتى نتعرف على هذه العلاقة أكثر ، وكيفية كشفها عن المعاني ضمن سياق ما ، لابد أن نتعرف أولاً على ماهية السياق ومفهوم السياق اللغوي تحديداً وما يتفرع منه .

1 فاطمة الشيدي - المعنى خارج النص (أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب) - ص 09 .

مفهوم السياق :

لتحديد مفهوم السياق كمصطلح ، لابد من الوقوف على مفهومه اللغوي من خلال القواميس أولاً .

أورد ابن منظور (توفي 711 هـ) لفظ السياق في مادة (سَوَّقَ) بقوله : « السوق ، معروف ساق الإبل وغيرها ، يسوقها سوقاً وسياقاً ، وهو سائق وسواق (....) وقد انسأقت وتساوقت الإبل تساقاً ، إذا تتابعت ... » (1) .

وهكذا يظهر لنا أن السياق جاء بمعنى : قاد وتتابع .

وذكر الزمخشري (المتوفى 538 هـ) في أساس البلاغة أن السياق من « ساق النعم فانسأقت .وقدم عليك بنو فلان فأفدتهم خيلاً ، وأسقتهم إبلًا... ومن المجاز - ساق الله إليه خيرا ... وتساوقت الإبل: تتابعت ، وهو يسوق الحديث أحسن سياق ، (إليك يساق الحديث) وهذا الكلام مساقاً إلى كذا ، وجئتك بالحديث على سوقه : على سرده ... » (2)

وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ

وَشَهِيدٌ ﴾ (3) حيث وردت لفظة (سائق) بصيغة اسم الفاعل وجاءت بمعنى

القيادة ، على حسب تفسير الزمخشري ، أن السائق والشهيد « ملكان ، أحدهما يسوقه

1 ابن منظور - لسان العرب - ج10 ص 166.

2 الزمخشري - أساس البلاغة - تح : محمد باسل عيون السود - ج1 ص484.

3 سورة ق الآية 21.

إلى المحشر ، والآخر يشهد عليه عمله « (1) وقد استعمل المفسر هنا حرف الجر (إلى) دليل انتهاء الغاية أي أنه سبق إلى غايته وقال عز وجل أيضاً : ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ

يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (2) أي « سياق إلى الله وحكمه» (3)

ومن هنا نخلص أن السياق هو التتابع والقيادة .

أمّا مفهوم السياق عند الغربيين ، فقد ورد في عدد من القواميس، منها ما جاء في معجم اللسانيات الذي أشرف عليه جورج مونان ، وفيه أن السياق عبارة عن « سمات شكلية تقع في المحيط اللساني الفعلي، (...) يجب أن نميز بين السياق الذي هو لساني عن الوضعية (situation) التي هي التجربة المعيشة غير اللسانية « (4) حيث يبدو أن صاحب الشرح هذا قد ميز بين السياق الداخلي المتعلق بالوحدات اللسانية للخطاب ، وبين السياق الخارجي الذي يستدعى من قبل السامع ، ليستعيد الوضعية الغائبة في السياق اللساني حتى يتفادى الغموض ، لاسيما في حالة المشتركات اللفظية .

وقد فسّر (جون دي بوا) السياق بأنه « مجموع النصوص التي تتواجد داخل وحدة مصممة ، بمعنى العناصر التي تسبق أو التي تتبع هذه الوحدة « (5) . فحتى نتعرف على المعاني الواردة في جملة ما أو تلفظ ما ، لا بد من التعرف على السابق واللاحق ، لأن السياق لا يمكن للملاحظ الخارجي أن يحيط به إلا عبر التصورات المتباينة في كثير من الأحيان ، والتي لا يتصورها إلا المشاركون في الخطاب سواء

1 الزمخشري - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل-ج5ص599

2 سورة القيامة الآية 30.

3 الزمخشري - الكشاف ج6 ص272.

4 جورج مونان - معجم اللسانيات - ترجمة جمال الحضري - ص 252.

Jean Dubois et des autres - dictionnaire de linguistique et des sciences du langage - p 5

أكانت داخلية أم خارجية (1) ، وهذا ما أكده فيرث زعيم هذا الاتجاه (النظرية السياقية)، بقوله : « إن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية ، أي وضعها في سياقات مختلفة » (2) فالمعنى عنده يفسر على أنه وظيفة في سياق معين ، بحسب ما يسبقه وما يليه من ألفاظ في الجملة الواحدة .

1 ينظر : دومينيك مانفو – المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، تر : محمد يحياتن ، ص27.
2 أحمد مختار عمر – علم الدلالة – ص68.

السياق بين النحو والبلاغة:

يعد السياق ركيزة جُدمهمة في التواصل ، وهو أحد ركائز التداولية الحديثة ، وقد اعتمد علماء العربية عليه كثيراً في الوقوف على المعاني ، ذلك لأن المعاني لا يمكن – في كثير من الأحيان – الوقوف عندها إلا بالتعرف على سياقها فـ « الغموض الذي يلف العلامة المتعددة الدلالات يزول عندما توضع في سياقها »⁽¹⁾

لم يكن الاعتماد على السياق في التراث حكراً على البلاغيين وحدهم ، وإنما تجاذبه عدد من العلماء ، فمنهم المفسرون الذين اعتمدوا في عملهم وتفسيرهم آيات القرآن الكريم على السياق بنوعيه ، الداخلي والخارجي ، وكذا النحاة الذين وضعوا لكل نوع من الجمل سياقه الخاص ، ولا يتغير ذلك إلا بسياقات أخرى يرجى منها إفادة المخاطب . وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالسياق ومنها : الصوت .

أمّا البلاغيون فقد كان اعتمادهم عليه – ربما – أكبر لأنهم ركزوا على السياق بنوعيه، الداخلي والخارجي ، وإن كان تركيزهم على هذا الأخير أكبر ، وقد سموه : المقام/ سياق الموقف .

وفيما يلي سنقف عند السياق بمفهوميه اللغوي والمقامي في النحو والبلاغة .

¹ على آيت أوشان- السياق والنص الشعري ص39.

1/ السياق اللغوي :

يعرّف السياق اللغوي بأنه « نظم الكلمة في الجملة وموقعها من ذلك النظم » (1) حيث أن موقع الكلمة بين السابقة واللاحقة يوضح معناها والمراد منها ف - « السياق اللغوي Linguistique contexte... يعني ذلك المعنى الذي ورد لهذه الكلمة في المعجم، أي معنى الكلمة في الجملة أو العبارة ، أو بمعنى آخر ، المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة أو الجملة ، ويتمثل في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب (2) ، لذلك فإننا نجد كلمة ما يختلف معناها باختلاف الألفاظ التي تكوّن معها معنى جملة أو عبارة ، ومن ذلك كلمة (عين) :

- رأيت عين القوم ← سيدهم وشرفهم

- رأيته بأمر عيني ← العين الباصرة

- أرسلت إليهم عيناً ترقبهم ← الجاسوس

- شربت ماء العين ← عين الماء... وهكذا

ويوافق ذلك فندريس الذي يرى « أن للكلمات دائماً قيمة حضورية ، بمعنى أنها محدودة باللحظة التي تستعمل فيها ، لأن الاستعمال الالغوي يخلع على كل كلمة قيمة محدودة ، دون النظر إلى المعنى أو المعاني التي كانت في الماضي» (3)

فكلمة (عين) مثلاً ، إذا استعملت في سياق معين ، فإن المتلقي يبعد

جميع التوقعات لمعنى هذه الكلمة ، ويستقر ذهنه على معنى واحد ، مرتبط

1 ستيفان أولمان : دور الكلمة في اللغة - تر : كمال بشر .ص 16.

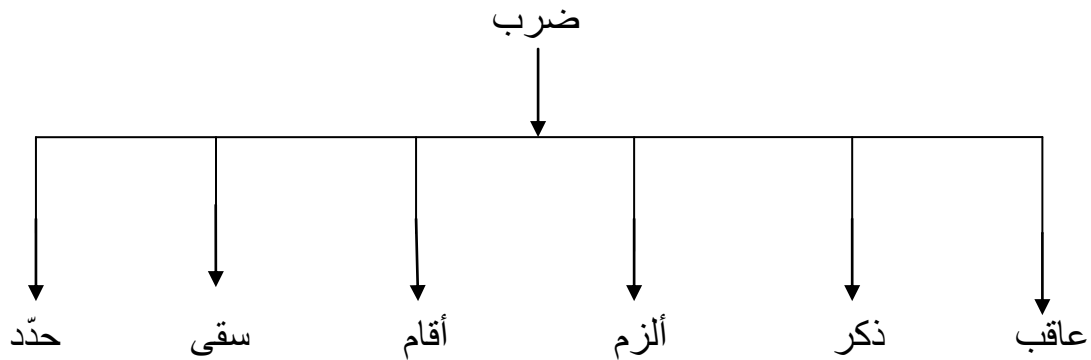
2 عبد النعيم خليل - نظرية السياق بين القدماء والمحدثين - ص33.

3 حسين حامد الصالح - التأويل اللغوي في القرآن الكريم ، ص128.

بالسياق الذي وردت فيه ، وحسب رأيه ف « إننا حين نقول بأن لإحدى هذه الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد ، نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما ، إذ لا يطفو الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات ، إلاّ المعنى الذي يعينه سياق النص ، أمّا المعاني الأخرى فتمحي وتبتدد ، ولا توجد إطلاقاً » (1)

ومن ذلك قوله تعالى ' «وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ» (2)

فضرب لها عدة معانٍ مختلفة ، لا يمكن الوقوف على المعنى المراد إلاّ من خلال السياق.

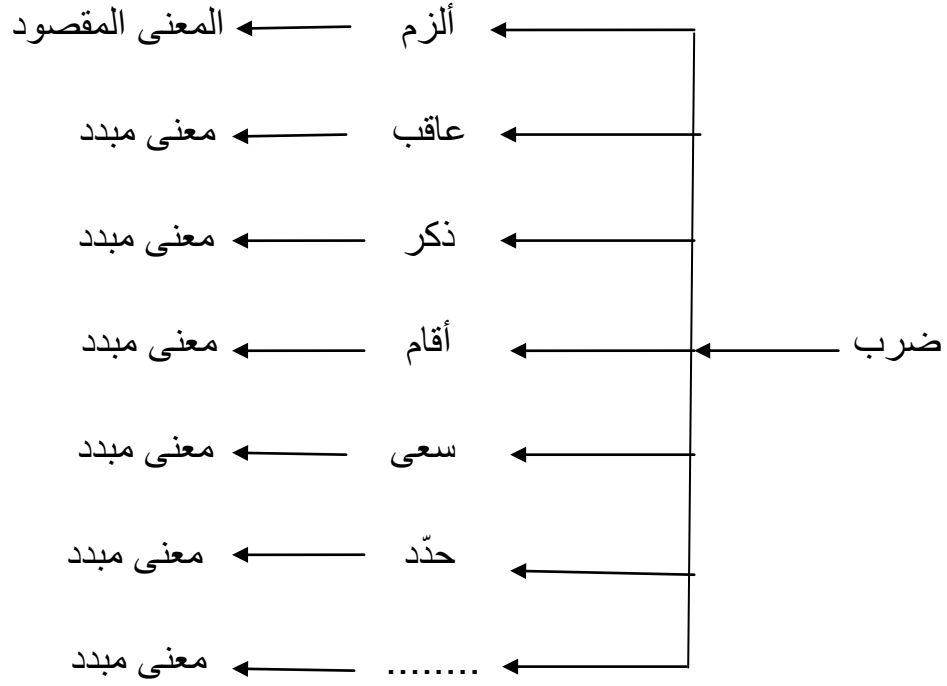


*** مخطط توضيحي لتعدد معنى الفعل ضرب ***

وقد فسّر القرطبي (المتوفى 671هـ) الآية السابقة موضحا المراد من لفظ

1 السابق ص 104.
2 سورة البقرة الآية 60.

(ضربت) ،بقوله « أي أُلزِموها ، وقضي عليهم بها »(1)



*** مخطط توضيحي لتعدد معنى الفعل ضرب ***

من خلال تفسير القرطبي للآية يتبين أن المعنى الأول هو المقصود أمّا بقية المعاني فمبذدة ، لأن السياق يفرض معنى (أُلزِم) ، أي أُلزِموا الذلة والمسكنة .

هذا ما يؤكدّه سيبويه (توفي 180 هـ) بقوله « ... واتفاق اللفظين والمعنى مختلف ، قولك وجدت عليه من المَوْجِدَة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير»(2)

1 القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج 1 - ص 4
2 سيبويه - الكتاب ج 1 ص 24.

وخلاصة القول أن السياق اللغوي هو النظم اللفظي للكلمة وموقعها من الجملة أو العبارة ، ومنه فالسياق اللغوي بهذا المفهوم يتكون من مستويين اثنين هما :

- 1/ تموضع الكلمة المجردة في العبارة أو الجملة وارتباطها بالقواعد المنظمة لترتيب الكلمات على مستوى التركيب من حيث التقديم والتأخير ، والزيادة والحذف...إلخ
- 2/ارتباط الكلام بالسياقات الصوتية كالتنغيم والنبر .

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد السياق اللغوي في سياقين هما :

- السياق الصوتي .

- السياق النحوي .(1)

أولاً :السياق الصوتي :

تعرضنا فيما سبق إلى أن السياق اللغوي هو النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم، أي ترتيبها في الجملة أو العبارة، أمّا السياق الصوتي فهو : « فهو النظم اللفظي للصوت ، في إطار الأصوات الأخرى على مستوى الكلمة أو الجملة»(2)

ويتضح ذلك من خلال التحليل الفونولوجي ، ووحدة التحليل هي :

1 ينظر عبد النعيم خليل – نظرية السياق بين القدماء و المحدثين ص37-38.

2 السابق ص38.

أ/ الصوتيات *

وهذا المصطلح يقابل (الفونيم) عند الغربيين ، وهو « الوحدة المتميزة الصغرى التي تجزئ سلسلة التعبير إليها » (1)

ومنه فالسياق الصوتي هو ترتيب الفونيمات في الكلمة وموقعها في بنيتها ، وعلى أساس ترتيبها تكون الدلالة اللغوية ، فكلمة (dog) لا يمكن أن تدرك دلالتها إلا بوجود فونيماتها الثلاث (D.O.g) متتالية وبذات الترتيب. فلو أبدل الصوت (D) بصوت (B) لسمعنا (Bog) وهما يختلفان في المعنى (2)

ومن ذلك ألفاظ (قال) (صال) (جال) في اللغة العربية قد تغيرت معانيها بتغير الصوت الأول (القاف / الصاد / الجيم). رغم أن الأصوات المتبقية مشتركة بين هذه الألفاظ .

وقد تنشأ بعض الأصوات الجانبية للصوت الرئيسي ، وهي لا تؤدي إلى تغيير في المعنى وتسمى الألو فونات (3) وهي نتيجة لتأثر الصوت بالأصوات المجاورة له تفخيماً أو ترقيقاً ، مثلما هو الحال في لفظ الجلالة (الله) ، فاللام في أصلها مرققة ، إلا أنها تفخم في لفظ الجلالة – كما يذكر علماء القراءات – إذا لم تسبق بصوت من أصوات الكسرة (4) ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ

* ونعني. بذلك (الفونيم). وقد ورد هذا المصطلح عند ابن جني ، وهو يوافق معنى الفونيم عند الغربيين .
أنظر (ابن جني : سر صناعة الإعراب - تحقيق حسن هنداوي. ص 7) . وقد ترجمه بعض العرب المحدثين (الصوتيم) (أنظر مثلاً: سعد عبد العزيز مصلوح - دراسة السمع والكلام ص204 .)

1 أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي - ص161.
2 ينظر : عبد النعيم خليل - نظرية السياق بين القدماء المحدثين ص41.
3 ينظر : أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي ص 170
4 ينظر : رمضان عبد التواب - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي - ص48.

وَرَسُولِهِۦ وَالتَّوْرِ الَّذِي أَنْزَلْنَا وَاللَّهِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٨﴾ (1) فالفرق

واضح في نطق اللام المرققة في (الله) الأولى والمفخمة في الثانية ، لكن ذلك لا يعد سياقاً صوتياً، إنما هو ظاهرة سياقية صوتية ، لأنها لا تؤدي إلى تغير المعنى.

أما الصاد في اللغة العربية فهي (صويت) مستقل بذاته ، كذلك الزاي

(صويت) آخر، مثل (صال / زال) غير أن الزاي تعد أحياناً تنوعاً ، ولكن ثمة تقابل في العربية بين الحركات التي تعتبر فونيمات (صويتات) ، « فكلمة (كَرَمَ) اسم ، و(كَرَمَ) فعل ، فالفتحة في العربية فونيم ، والضمة فونيم ، كما أن الكسرة فونيم ، لأننا نقول سفر (سَفَر) بمعنى جماعة المسافرين و (سَفْر) بمعنى الكتاب » (2)

وقد سمى الدكتور محمد بوعمامة هذا النوع - إحلال بعض الأصوات مكان

أخرى - بالتبديل (3) ، سواءً أكان ذلك تبديلاً في الصوامت (خضم - قضم) شرط أن يؤدي اختلاف الصوامت إلى اختلاف المعنى المراد ، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ وغيره ، والقضم لأكل اليابس.

وقد يكون في الصوائت (الحركات) مثلما أسلفنا سابقاً في مثال (سَفْر / سِفْر).

ب/النبر :

جاء في أساس البلاغة للزمخشري ، مادة (نبر): «... نبرت الشيء رفعته ،

ونبر فلان نبرة : نطق نقطة بصوت رفيع ...» (4)

ولا يختلف هذا التعريف اللغوي المعجمي عن معنى النبر في الاصطلاح،

1 سورة التغابن الآية 8 .

2 محمود السعران : علم اللغة - ص196/197.

3 ينظر : محمد بوعمامة - الصوت والدلالة ص11 وما بعدها - مجلة التراث العربي عدد 85.

4 الزمخشري أساس البلاغة - ج2 ص242.

الذي هو « قوّة التلفظ التي تعطي للسان في كل مقطع من مقاطع الكلمة ، أو الجملة»⁽¹⁾.

وعرفه تمام حسان بأنه « ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزاء »⁽²⁾

وهذه التعريفات كلها أهملت الجانب الدلالي للنبر وحصرت توضيحاتها له في أنه جهد عضلي ووضوح سمعي ، رغم أهميته في الكشف عن المعنى ، لذلك عدّ عبد النعيم خليل النبر نوعاً من أنواع السياق الصوتي ، مبرّرا ذلك بالأسباب الآتية :

1/ اتصال النبر اتصالاً وثيقاً بالنطق الصوتي للكلمة ، بل هو جزء منها حتى أن التعريفات السابقة الذكر تربط بين النبر والمقطع ، وهذا الأخير جزء من الكلمة .

وهو عبارة عن تتابع الفونيمات في لغة ما ، والكلمة في أحد جوانبها الصوتية مجموعة متتابعة من الأصوات ، وهذا التتابع هو ما يسمى بالسياق الصوتي .

2 / يلعب النبر دوراً هاماً في تحديد المعنى اللغوي ، حيث يدل على معانٍ إضافية كالتأكيد مثلاً ، فحينما ننطق كلمة من الكلمات بتركيز أشد من البقية ، فهذا يعني التأكيد عليها⁽³⁾

ج / التنغيم :

جاء في معجم علم الأصوات لمحمد علي الخولي أن التنغيم « إعطاء القول

1 محمد علي الخولي - معجم علم الأصوات - ص169.

2 تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - ص170.

3 ينظر : عبد النعيم خليل - نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ص46-47.

- وقد ذكر الكاتب سبباً ثالثاً ، حيث اعتبر أن النبر بدرجاته الثلاث (النبر القوي / النبر المتوسط / النبر الضعيف) إذا اجتمع مع بعض العناصر الأخرى كالتنغيم والفونيم فإنه يكون سبباً صوتياً ، غير أنه لم يذكر السبب ، لأننا الآن بصدد الكلام على النبر وحده ، كيف يكون سبباً صوتياً مثلما كان الحال في العنصر السابق (الصوتي / الفونيم) والعنصر اللاحق كذلك (التنغيم) .

الأنغام المناسبة والفواصل المناسبة ، وقد يكون القول كلمة أو جملة أو جزءاً من جملة ، والقول كلام مسبوق بصمت ، ومتبوع بصمت « (1)

وربّما وضّح ذلك أكثر الدكتور حلمي خليل حينما قال « هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق » (2)، أي أن الجملة في سياقها التنغمي توضح المراد من المتكلم من خلال ارتفاع صوته وانخفاضه ليفصح بذلك عن مراده .

وللتنغم دوره الفعّال في السياق الصوتي ، وذلك من خلال وظائفه الآتية :

1/ الوظيفة النحوية :

يقول الدكتور تمام حسان « يمكن تعريف التنغم بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام ، وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام » (3) فأنت عندما تسمع قول أحدهم (أنت محمّد) فإن طريقة رفع الصوت أو خفضه تنبئ عن النفي أو الإثبات ، « ومادامت ناحية الخلاف هذه قادرة على أن توضح كلاً من المعنيين، فللتنغم إذاً وظيفة نحوية » (4)

ولا تنحصر الوظيفة النحوية للتنغم في النفي والإثبات ، وإنما تتعداهما إلى توجيه الإعراب ، كما هو الحال في (كم) التي تستعمل للإخبار أو الاستفهام.

كما أن له دور واضح في التفريق بين أسلوبَي التعجب والاستفهام (5) ومن

ذلك قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام- ﴿ مَا لِي لَأَ أَرَى أَلْهُدْهَدَ ﴾ (6)

فسليمان -عليه السلام - لا يستفهم عن السبب وإنما يتعجب من غياب الهدهد، ودليل

1 محمد علي الخولي - معجم علم الأصوات ص47.

2 حلمي خليل - الكلمة (دراسة معجمية ولغوية) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ط - 1980 - ص54.

3 تمام حسان - مناهج البحث في اللغة - ص 164.

4 نفسه الصفحة نفسها .

5 ينظر : عبد النعيم خليل - نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ص 49.

6 سورة النمل - الآية 20.

ذلك تتمّة الآية ﴿ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾⁽¹⁾. ويرى القرطبي في الجامع أن (أم)

هنا بمعنى (بل) (2)

كما تظهر أيضاً الوظيفة النحوية للتنغيم في النداء عند حذف الأداة، والتفرقة كذلك بين ياء النداء وياء الندبة .

2/ الوظيفة الدلالية :

يقرّ الدكتور رمضان عبد التواب ، بالوظيفة الدلالية للتنغيم في معرض تعريفه له إذ يقول « أمّا التنغيم ، فهو رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام للدلالة على المعاني المختلفة للجملّة الواحدة ، كنطقنا لجملّة مثل : (لا يا شيخ) للدلالة على النفي أو التهكم أو الاستفهام وغير ذلك » (3)

فالجملّة هنا واحدة ، لكن لا يتضح المقصود من خلالها إلا بالنطق والتنغيم ، والشيء نفسه نجده في عاميتنا الجزائرية عندما ننطق عبارة (يا رجل) التي تبدو أنها نداء ، ولكن بالتنغيم قد يظهر فيها التهكم والسخرية .

وقد تنبه ابن جني إلى ذلك حيث يقول : « وقد حذفّت الصفة ودلّت عليها الحال ، وذلك ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل ، وكأن هذا إنما حذفّت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتصريح والتفخيم والتعظيم ، ما يقوم مقام قوله ، أو نحو ذلك وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملتّه ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوّة اللفظ (الله) هذه الكلمة

1 سورة النمل الآية نفسها .

2 ينظر القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج13 ص139.

3 رمضان عبد التواب - المدخل إلى علم اللغة ص106.

وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها ، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك «⁽¹⁾ وهذا قول صريح في وضوح الدلالة التي يريدها المتكلم من خلال التنغيم الذي يعتبر هنا وجهاً من وجوه السياق الصوتي .

وفي ذلك يقول الزركشي موجهاً من أراد ترتيل القرآن الكريم ترتيلاً صحيحاً :

« فمن أراد أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله ، فإن كان يقرأ تهديداً لفظ به لفظ المتهدد ، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفظ به على التعظيم «⁽²⁾ وهذا دليل من الزركشي على أن المعاني يتضح المراد منها من خلال التنغيم ، مما يوضح وظيفة الدلالة .

ثانياً : السياق النحوي :

ليس النحو العلم الذي يبحث في أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، ومعرفة الكلمات كونها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة وغير ذلك من الأحكام النحوية فقط ، بل هو كذلك « دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتجمائية (Syntagmatic relations) أو السياقية «⁽³⁾

وعلى هذا فإن مهمة النحو تتعدى الوقوف على معرفة أحوال أواخر الكلم ، إلى التركيب والارتباط بين وحدات الجملة ، وفي ذلك يقول الجرجاني : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهَجَتْ ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك ، فلا

1 ابن جني - الخصائص - تحقيق : محمد علي النجار - ص551.
2 بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - البرهان في علوم القرآن - تح : محمد أبو الفضل إبراهيم - ج 01 ص450.
3 تمام حسان - مناهج البحث في اللغة ص 195 .

تُحَلُّ بشيء منها» (1)

وهذا النظم أو التركيب في الجملة أو العبارة تحكمه في كل لغة مجموعة من القواعد المنظمة لهذه اللغة على مستوى التركيب وهذا ما يسمى بالسياق النحوي .
ومن ذلك تقسيم الجملة في اللغة العربية إلى اسمية وفعلية ، والسياق النحوي في الجملة الفعلية فإنه يتكون من :

- فعل + فاعل + (مكمل) .

مثل : انطلق زيد / انطلق زيد (مسرعاً) .

- فعل + فاعل + مفعول به + (مكمل) .

مثل : ضرب زيد عمرًا / ضرب زيد عمرًا (ضربًا مبرحاً) .

- فعل + فاعل + مفعولين + (مكمل) .

مثل : رأيت العلم نافعًا / رأيت العلم نافعًا (لصاحبه) .

- فعل + فاعل + ثلاث مفاعيل + (مكمل) .

مثل : أعلمت زيدًا العلم نافعًا / أعلمت زيدًا العلم نافعًا (لصاحبه) .

- فعل + نائب فاعل + (مكمل) .

مثل : كُتِبَ الدرسُ / كُتِبَ الدرسُ (في حينه) .

1 عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز تح : عبد الحميد هنداوي - ص60.

فهذه العلاقات النحوية المحددة للسياق ، تقوم على قواعد تقضي بأنه « ما كان كالجاء من متعلقه لا يجوز تقدمه ، كما يتقدم بعض حروف الكلمة عليها ، وفيه فروع :

- الأول : الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها ، لأنها بمنزلة الجاء من الموصول .
- الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله ، لأنه كالجاء منه .
- الثالث : الصفة لا تتقدم على الموصوف ، لأنها من حيث أنها مكملة له ومتممة له أشبهت الجاء منه .
- الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجاء من المضاف فلا يتقدم عليه .
- الخامس: حرف الجر بمنزلة الجاء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور» (1).

أما السياق النحوي في الجملة الاسمية فيتكون من :

- مبتدأ + خبر + (مكمل) .
- مثل : زيد قائم / زيد قائم (على قدميه) .
- مبتدأ + فاعل سد مسد الخبر .
- مثل : « أسارِ ذانِ فالهمزة للاستفهام ، وسارِ مبتدأ ، وذانِ فاعل سدّ مسدّ الخبر » (2)
- خبر + مبتدأ + مكمل .

1 السيوطي - الأشباه والنظائر في النحو - ج 1 ص 347 .
2 ابن عقيل - شرح ابن عقيل تح : محمد محي الدين عبد الحميد - ج 1 ص 189 .

مثل : في المسجد رجل / في المسجد رجل (صالح) .

وهذا من مسوغات الابتداء بالنكرة ، شرط أن تفيد (1)

ويدخل في هذه السياقات النحوية باب جواز حذف المبتدأ أو الخبر إذا دلَّ على المحذوف دليل ، وكذلك باب جواز حذف الخبر والمبتدأ (2) وكل ذلك يدخل في ما يسمى بالسياق النحوي المنظم لتراكيب اللغة .

غير أن هذا التنظيم اللغوي الموافق للسياق النحوي ، خاضع لدلالة المعاني ، فالكلام « منه مستقيم حسن ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسأتيك غداً وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً وسأتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت ، كي زيد يأتيتك و أشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس « (3)

وفيما سبق توضيح من سيبويه للاستقامة النحوية والدالالية للجملة

فالأولى : مستقيمة نحويًا ودلاليًا .

أما الثانية : فمستقيمة نحويًا ، ولكن نقض أول الكلام بآخره يفسد الدلالة ، خاصة وأن السين في (سأتيك) تستعمل للمستقبل ، غير أن معناها قد نقض بـ (أمس) .

1 انظر تفصيل ذلك في شرح ابن عقيل ج1 ص215 وما بعدها .

2 انظر نفسه ص 243 وما بعدها .

3 سيبويه الكتاب ج1 ص 25-26 .

وأما الثالثة : فمستقيمة نحويًا ، لكن المنطق لا يتقبلها إلا إذا دخلت في باب المجاز ، فنشرب ماء البحر مثلاً شيء غير منطقي ، والمقصود منه أنه شرب من ماء البحر ويدخل ذلك في باب المجاز المرسل ، وعلاقته الجزئية .

والرابعة : من باب المستقيم القبيح فلو كانت الجملة (قد رأيت زيدًا) لكان ذلك أكثر استساغة.

وأما الأخيرة : فمحال في تركيبه ، محال في معناه ، ولو صحَّ تركيبه لقلنا أنه يدخل في باب المجاز أيضًا .

2/ السياق المقامي :

تعرفنا فيما سبق على السياق اللغوي بوجهيه (الصوتي والنحوي) ، ويسمى السياق الداخلي ، أما السياق الخارجي فهو ما يعبر عنه بالمقام ، وهي فكرة عربية أصيلة⁽¹⁾ وردت ضمن الموروث العربي ، وشرح معناها الميداني في مجمع الأمثال بقوله : « لكل مقام مقال ، ويراد أن لكل أمر، أو فعل، أو كلام موضعاً، لا يوضع في غيره »⁽²⁾

كما صاغها الحطيئة (المتوفى 45 هـ) شعراً عندما اعتذر لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – واستعطفه بقوله :

تحنن عليا هداك المليك فإن لكل مقام مقالاً⁽³⁾

وهذا مما لا يدع مجالاً للشك في أصالة هذا المفهوم عند العرب ، كما ورد هذا المفهوم أيضاً معنى من غير لفظ ، فيما رواه صاحب الأغاني من قول أحمد بن جلاّد، قال : حدّثني أبي قال : قلت لبشار ، إنك لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت ، قال : وما ذلك ؟ قال : فقلت : بينما تقول شعراً يثير النقع وتخلع به القلوب ، مثل قولك :

إذا ما غضبنا غضبة مضرية هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

إذا ما أعرنا سيّداً من قبيلة نرى منبرا صلّى علينا وسلماً

1 هناك من يدّعي أن هذه الفكرة يونانية الأصل وانتقلت إلى العرب عن طريق الذين تأثروا بالثقافة اليونانية (ينظر تفصيل ذلك : عبد الفتاح عبد العليم البركاوي – دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث – ص 54)
2 أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني – مجمع الأمثال ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد - ج 2 ص 198 ، (وقد أوردها الميداني غير منسوبة)
3 الحطيئة – ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت – دراسة وتبويب : محمد مفيد قميحة ص 164.

تقول :

ربابة ربة البيت تصب الخل في الزيت
لها عشر دجاجات وديك حسن الصوت

فقال بشار :

لكل وجه موضع ، فالقول الأول جُدُّ ، وهذا قلته في ربابة جارتني ، وأنا لا أكل
البيض من السوق ، وربابة لها عشر دجاجات وديك ، فهي تجمع لي البيض ، فهذا
عندها من قولي، أحسن من (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) عندك (1)

وهذا دليل آخر على فهم العرب للمقام الذي يورد فيه الكلام ، فليس مقام (قفا
نبك ...) عند بشار في مخاطبته ربابة شبيه بما ذكرها به في البيتين السابقين ، وذلك
مما جعل العرب تمدح مراعاة المقام عند الشعراء ، كما ذكر الحسن بن بشر الأمدى ،
وعلي بن عبد العزيز الجرجاني، أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه
- أثنى على زهير بن أبي سلمى بأنه لا يمدح رجلاً إلا بما في الرجال ، ولا يمدح
العامة بما يمدح الخاصة ، ولا يمدح التجار وأصحاب الحرف بما يمدح به الصعاليك
وحملة السلاح. (2)

وفي هذا الكلام مراعاة لأقدار السامعين ، فليس التاجر والحرفي كحامل السلاح
مثلاً ، فلكل مواصفاته التي يمدح بها ، ولكل جوانب تذكر فيه ، وبذلك يكون هذا
الشاعر قد أثر في نفس السامع وأثار مشاعره كما فعل بشار مع ربابة .

كما أن السياق المقامي يعنى بالموقف الخارجي الذي يجري فيه الكلام « فالكلام

1 ينظر أبوا الفرج الأصفهاني - الأغاني - مطبعة عز الدين (بيروت) ط - دت ج 1 ص 31.
2 ينظر الأمدى - الموازنة بين أبي تمام والبحثري ص 261 وعلي بن عبد العزيز الجرجاني - الوساطة بين
المتنبي وخصومه ص 24.

يجري حسب الموقف الذي يحدث فيه أو يثير الكلام و يثير اللغة « (1) ، فيُعبر بذلك عن مشكلات ، أو قضايا ، أو أوضاع اجتماعية حسب الموقف ، فلفظ (يرحم)

– على سبيل المثال - يفهم حسب المقام الذي قيل فيه، فإننا نشمّت العاطس بقولنا : (يرحمك الله) ، ونترحم على المتوفى بقولنا : (الله يرحمه) ، ومن خلال الموقف نفهم أن طلب الرحمة هنا كان طلباً للرحمة في الدنيا أم طلباً لها في الآخرة (2) ، فظروف الكلام هنا هي التي تتحكم في المعنى المراد من خلاله والدلالة المرجوة منه ف « لكل رسالة سياق معين مضبوط قيلت فيه ، ولا تفهم مكوناتها الجزئية أو تفك رموزها السننية إلا بالإحالة على الملابس التي أنجزت فيها الرسالة، قصد إدراك القيمة الإخبارية للخطاب ، ولهذا ألح جاكبسون على السياق باعتباره العامل المفصل للرسالة » (3)

فالرسالة – حسب ما ألح عليه جاكبسون – لا يمكن أن تقف عند تفصيلاتها إلا من خلال السياق الذي قيلت فيه والظروف التي وردت فيها ، ومن هنا يصبح المقال يرتبط بالمقام ترابطاً جدلياً ، يجعل خصائص الكلام غير منفصلة عن السياق الذي يحتويه (4)

ومن هنا فإن المحدثين أيضاً قد ركزوا على فكرة المقام حينما اعتبروه « السمات التي يمثلها العالم الخارجي، بالنسبة للكلمة المنطوقة، أو النص الذي يحمل معنى » (5)

وقد أشار هاليداي إلى أن المقام هو « البيئة التي تجعل الحياة تدب في النص

1 عيسى عودة برهومة – تمثلات اللغة في الخطاب السياسي – مجلة عالم الفكر (مجلة دورية محكمة) – مجلد 36 يوليو / سبتمبر 2007 ص 131.

2 ينظر : أحمد مختار عمر – علم الدلالة – ص 7

3 الطاهر بومزبر – التواصل اللساني والشعرية – ص 30 .

4 ينظر: حمادي صمود- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس.ص 195

5 عبد النعيم خليل – نظرية السياق ص 82 .

(...) إنه الظروف أو الملابس ذات الصلة بكل ما هو خارج النص»⁽¹⁾

فإذا كنا قد وقفنا فيما سبق على معنى المقام وعلاقته بالسياق عند العرب القدامى ، فإن المحدثين كذلك لم يخرجوا عن هذا المعنى الذي يربط الكلام بالمواقف الاجتماعية حتى أن بعضهم عرّف التداولية على أنها « دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة »⁽²⁾ ذلك هو السياق المقامي المتميز بالاعتراف به اجتماعيًا ، لتضمنه غايات المتكلمين ومعنى ملازم تتقاسمه الشخصيات المنتسبة إلى الثقافة نفسها .

والملاحظ مما سبق، أن فكرة المقام من أهم الجوانب التي دار حولها البحث البلاغي العربي ، حتى أن البلاغة عند بعضهم عرفت بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال⁽³⁾ ، وسبب هذا الاهتمام كان نابغًا من أن الكلام لا ينفصل عن الموقف أو الظروف المحيطة بالحدث الكلامي ، ومن هنا كان لزامًا على المتكلم مراعاة تلك الظروف ، وإذا كان لهذه الظروف الأثر البالغ في النشاط اللغوي ، فإن تحديد دلالة الكلام لا تتم إلا بالرجوع إلى هذه المواقف والظروف وطبيعتها⁽⁴⁾

1 السابق والصفحة نفسها.

2 أوزوالد ديكره - مقام الخطاب - مقال ضمن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان - تأليف (أوزوالديكرو - جان ماري سشايفر) ص 677.

3 ينظر : التفتازاني- المطول ص 16 .

4 ينظر : المهدي إبراهيم لغويل - السياق وأثره في المعنى - ص 129 .

3/ السياق والتأويل :

سبق وأن تعرفنا على معنى السياق في اللغة والاصطلاح ، أمّا التأويل فقد يتداخل معناه مع التفسير ، رغم الفارق الذي بينهما ، ويوضحه القرطبي في معرض تفسيره لقول الله عز و جل ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ بِأَمْثَلِ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ

فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا

﴿ وَأُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ (1) حيث يقول : « ... والتأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك :

تأويل هذه الكلمة على كذا ، و يكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه ، واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا ، يؤول إليه أي صار ، وأولته تأويلاً أي صيرته وقد حدّه بعض الفقهاء فقالوا : هو إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه ، فالتفسير بيان اللفظ ، لقوله :

﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ * أي لاشك ، وأصله من الفسر وهو البيان ، يقال : فسرت الشيء

(مخففا) أفسره (بالكسرة) فسراً ، والتأويل بيان المعنى ، كقوله لاشك فيه عند

1 سورة آل عمران – الآية 07.

* سورة البقرة – الآية 02.

المؤمنين ، أو لأنه حق في نفسه فلا يقبل الشك، وإنما الشك وصف الشاك»⁽¹⁾

وهنا يتضح الفرق بين التفسير والتأويل ، فالتفسير هو الشرح وبيان اللفظ ، وهو مشتق من الفسر وهو البيان ، ونقول : استفسرت عن كذا أي طلبت تفسيره وبيانه ⁽²⁾

أما التأويل فهو بيان المعنى ، وإظهار احتمالات المعنى الوارد في اللفظ .
 وذهب ابن الأثير إلى حصر التأويل في التفسير ، حيث جعل التأويل أحد أقسام التفسير بقوله : «.... (التفسير) يطلق على بيان وضع اللفظ حقيقة ومجازاً ، لأنه من الفسر ، وهو الكشف ، كتفسير الرصد في الآية * المشار إليها ، بالرؤية – وتفسير بالتحذير من تعدي حدود الله ومخالفة أوامره .

وأما (التأويل) فإنه أحد قسمي التفسير وذلك أنه رجوع عن ظاهر اللفظ ، وهو مشتق من الأول ، وهو الرجوع ، يقال : آل يؤول ** ، إذا رجع ، وعلى هذا فإن التأويل خاص والتفسير عام ، فكل تأويل تفسير ، وليس كل تفسير تأويلاً ، ولهذا يقال تفسير القرآن ، ومن تفسيره ظاهر وباطن ⁽³⁾ «

ومعنى ذلك أن التفسير يشمل الظاهر والباطن ، أما التأويل فشمل الباطن وحده دون الظاهر ، لذلك كان التفسير أشمل ، فإذا بيّنّا الباطن نكون قد فسرنا وأولنا ، أما إذا بيّنّا الظاهر وحده دون الرجوع إلى الباطن ، فهذا تفسير فقط .

وبهذا يكون التأويل « صرف اللفظ إلى ما يؤول إليه » ⁽⁴⁾ وليس الوقوف على ظاهر المعنى .

1 القرطبي- الجامع للأحكام القرآن ، ج4 ص15 – 16 .
 2 ينظر : الرازي – مختار الصحاح ص246 – مادة (فسر) .

* (إن ربك لبالمرصاد) سورة الفجر الآية 14 .
 ** وردت الهمزة في الأصل مرسومة على النبرة .
 3 ابن الأثير - المثل السائر – ج1 ص63 .
 4 الزركشي : البرهان في علوم القرآن – ج2 ص166 .

إن التأويل إذاً بهذا المعنى هو عبارة عن حركة موجهة بالعقل في المقام الأول ويميز النشاط التأويلي بالعمل الذهني ، حيث يكون المتلقي ذاتاً فاعلة في تشكيل الظواهر⁽¹⁾

وقد وقف ابن جني على التفريق بين الخطاب بالجملة الاسمية ، والخطاب الجملة الفعلية « وهذا كقولك : إذا زرتني فأنا ممن يحسن إليك ، أي فحري بي أن أحسن إليك ، ولو جاء بالفعل مصارحاً به فقال إذا زرتني أحسنت إليك ، لم يكن في لفظه ذكر عاداته التي يستعملها من الإحسان إلى زائره ، وجاز أيضاً أن يُظن به عجز عنه، وُنِيّ وفتور دونه، فإذا ذكر أن ذلك عاداته ، و مَظَنه منه كانت النفس إلى وقوعه أسكن، وبه أوثق فأعرف هذه المعاريف في القول ، ولا تربيئها تصرفاً واتساعاً في اللغة ، مجردة من الأغراض المرادة فيها ، والمعاني المحمولة عليها »⁽²⁾

فليس الخطاب (بالفعل أو الاسم) – عند ابن جني – من باب التعرف والاتساع في اللغة ، وإنما هو غرض مُراد من المتكلم، ويؤوّله السامع بحسب الجملة المستعملة في الخطاب ، فيحمل المعنى على ذلك .

ويؤكد هذا الإمام عبد القاهر بقوله : « فإذا قلت زيد طويل وعمرو قصير ، لم يصلح مكانه (يطول) و (يقصر) ، إنما تقول : (يطول) و (يقصر) إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات ، والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر ، فأماً وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ، ولم يكن ثمّ تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلاّ الاسم »⁽³⁾

إن الفرق بين إيراد الجملة الاسمية أو الفعلية ليس فرقاً لفظياً فحسب ، وإنما

1 ينظر : محمد مشبال – البلاغة والأصول (دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي) نموذج ابن جني ص198 .

2 ابن جني – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تح: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شبلي – ج2 ص 274 .

3 الجرجاني – الدلائل ص118 .

يؤول إلى فرق تداولي ، باعتبار أن العبارة اللغوية نتاج تفاعل بين عناصر السياق المكونة للعبارة ، فالتعبير عن الإحسان – عند ابن جني – بالاسم يصور في ذهن المتلقي معنى غير وارد في الفعل (1)

كما يتضح كذلك في التعبير عن صورة الرجل المكتملة بنيته (زيد طويل) بالفعل الذي يوضح تجدد الطول واستمرار في المخبر عنه ، وهذا ما لا يحتمله السياق في الموضوع المذكور ، على خلاف لو كان الكلام حول صبي مثلاً .

وهكذا يلتقي تفكير الجرجاني بتفكير ابن جني في أن الأساليب البلاغية تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام .

ومن هنا فقد كشف الجرجاني و ابن جني أن التأويل أداة للكشف عن جمالية الأساليب ، و خصائصها الإبداعية، وقد ذهب ابن جني إلى توضيح مقومات وأسس هذا التأويل في نص يوضح فيه سبب اختيار سيبويه لفظ (كلم) ، عوض (كلام) قائلاً: « (وقال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم في العربية) * ، فاختر الكلم على الكلام ، وذلك أن الكلام اسم من كَلَّمَ ، بمنزلة سَلَّمَ ، وهنا بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كَلَّمَ وسَلَّمَ ، قال سبحانه : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾ [النساء 164] وقال عز اسمه : ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب 56] .

فلما كان الكلام مصدرًا ، يصلح لما يصلح له الجنس ولا يختص بالعدد دون غيره ، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة ... وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء ما يخص الجمع وهو الكلم ، وترك ما

1 ينظر : محمد مشبال – البلاغة والأصول – ص200 – 201 .
* ينظر سيبويه : الكتاب ج1 ص

لا يخص الجمع وهو الكلام ، فكان ذلك أليق لمعناه ، وأوفق لمراده « (1)

نلاحظ من خلال نص ابن جني أنه ركز على ألفاظ (الاختيار / العدول / موافقة المراد)، التي تعتبر أساس التأييل البلاغي للعبارة اللغوية ، حيث أن الاختيار مبدأ أساسي في إنشاء الكلام ، وهو ما يترتب عليه العدول عن شكل تعبيرى، إلى شكل آخر.

وهكذا يرتبط العدول بالاختيار ، فلولا الاختيار ما كان العدول. وعندما يختار المتكلم العبارة المراد التلفظ بها، فإنه يراعى في ذلك الغرض المراد توصيله ، حتى تكون عبارته موافقة للموقف الذي يجري فيه الكلام ، ولكن ما وجب الوقوف عنده ، وكيف يمكن للمؤول الوصول إلى تأويل مقبول مستساغ ؟

إن ذلك لا يتأتى « دون استحضار سنن العرب في كلامها ، منها مخالفة ظاهر اللفظ معناه كقولهم عند المدح (قاتله الله ما أشعره) فهم يقولون هذا ولا يريدون وقوعه، ومن سننهم الاستعارة مثل : (انشقت عصاهم) إذا تفرقوا ، ومن سننهم الحذف ، مثل (والله أفعل ذلك) ، أي لا أفعله .

ومن سننهم ذكر الواحد والمراد الجمع : ضيف ﴿ هَوَّلَاءِ ضَيْفِ ﴾ * أي

ضيوفي ... ومن السنن أن تخاطب الشاهد ثم تحوّل الخطاب إلى الغائب ثم تحوّل إلى الشاهد وهو الالتفات ** ، ومن سنن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ الماضي وهو حاضر

أو مستقبل ، أو بلفظ المستقبل وهو ماض ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ *** ... « (2)

1 ابن جني - الخصائص ص 62

* الحجر اية 68

** يراجع الالتفات في : التبيان في البيان للإمام الطيبي ص421 وما بعدها .

*** النحل الآية 01 . (ينظر تفسير ذلك في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج10 ص65).

2 محمد بازي - نظرية التأويل التقابلي ، مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب ص118 - 119.

كما أنه من سنن العرب في كلامها أيضاً الكناية ، كقوله تعالى: ﴿ وَحَمَلْنَاهُ

عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسْرٍ ۖ ﴾ (1) فالقاريُّ للآية الكريمة إذا كان عارفاً بسنن العرب

في كلامها، يعرف بأن المولى جل وعلا يقصد من ذلك السفينة .

وهذا ما سمّاه الإمام عبد القاهر بـ (معنى المعنى)، الذي فرّق بينه وبين المعنى بقوله : « تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر » (2) وهو التأويل بعينه ، ولا يتوصل إلى معنى المعنى إلاّ عن طريق صور البيان ومعرفة سنن العرب في كلامها، إذ يقول عبد القاهر « ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض » (3) ، ومدار الأمر على البيان من كناية واستعارة وغيرهما ، حيث لا يظهر المعنى المراد إلا من خلال تأويل قول المتكلم ، ومعنى ذلك أن التفاوت لا يقع في المعنى الأوّل ، وإنما في المعنى الثاني (معنى المعنى) (4)

من خلال ما سبق ، يبدو لنا أن التأويل يكون من خلال السياق الذي يرد فيه الخطاب، فالمتكلم يورد خطاباً له مراد في سياق معين ، وعلى السامع تأويل ذلك بحسب الظروف التي ورد فيها ، وبحسب السياق اللغوي الذي ورد به ، وبذلك يكون قد أعاد إنتاج الرسالة من جديد .

1 سورة القمر الآية 13 .

2 الجرجاني - الدلائل - ص 173 .

3 السابق والصفحة نفسها .

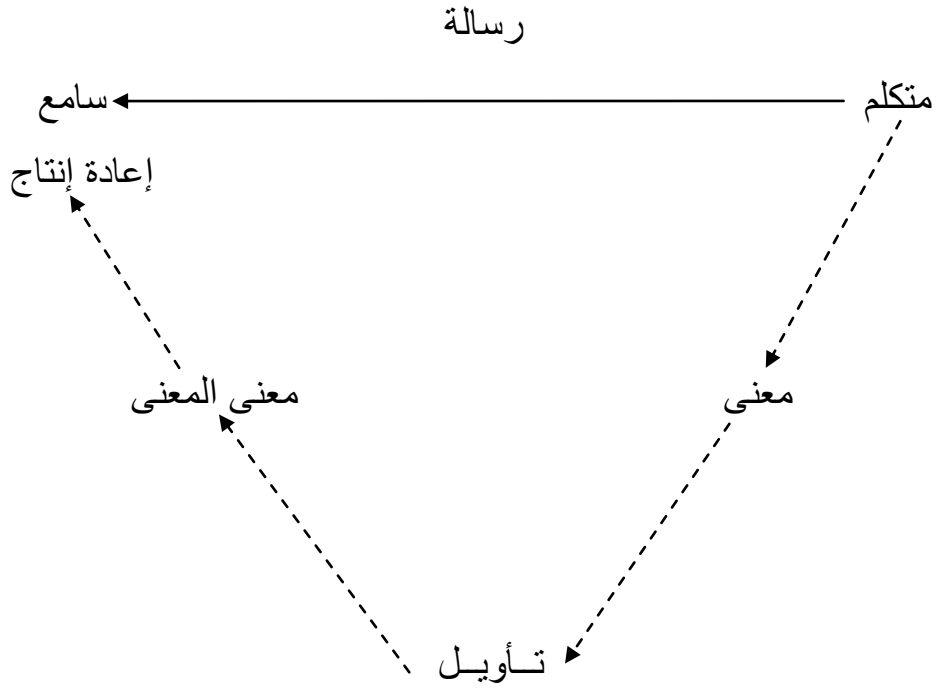
4 ينظر : محمد مطلوب - معجم المصطلحات البلاغية وتطورها - ج 3 ص 281 .

وهنا نخلص إلى تساؤل مهم هو : هل التأويل مجرد فهم لقول أو نص ما ،
وإعادة إنتاج للرسالة ؟

إن قيمة التأويل تكمن في :

- كونه تأويلاً لهذه الرسالة .
 - إعمالاً للعقل ، وإظهار نتائجها المميزة .
 - جعل الرسالة محلاً للتواصل .
 - تعبيراً عن علاقة المجتمع بالرسالة .
 - إشباع حاجة الناس المعرفية لهذه الرسالة .
 - كون التأويل نفسه نظرة عصرية جديدة متجددة للرسالة (1)
- ولتوضيح عملية التأويل أكثر نوجزها في المخطط التالي:

1 ينظر : سمير شريف استيتية- اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج) ص718 .



* مخطط يوضح العملية التأويلية *

وهكذا نجد أن العلماء العرب قد ركزوا على ما يسمى بالسياق الصوتي لاسيما النحاة منهم موضحين بذلك دلالة النبر والتنغيم ، وترتيب الفونيمات في الكلمة الواحدة والتبديل الصوتي بين بعض الألفاظ مما يؤدي إلى تغير الدلالة .

ولم يغفلوا أيضاً السياق النحوي من حيث التركيب الذي تحكمه مجموعة من القواعد المنظمة له ، كمكونات الجملة الاسمية بأنواعها ، والفعلية بأنواعها

أمّا البلاغيون فإن تركيزهم منصب أكثر حول المقام ، وقد رأينا بأن المقام معروف عند العرب منذ الجاهلية ، وقد راعته في كلامها بحسب أقدار المستمعين والمخاطبين .

والسياق عندهم يعتمد على التأويل للوصول إلى إعادة إنتاج الرسالة ، وذلك مع معرفة سنن العرب في كلامها ، من كناية ، والتفات ، وحذف وغير ذلك .

توطئة :

ركز علماء العربية على السياق بصفة عامة ، وإن كان النحويون قد صبُّوا جام تركيزهم على السياق اللغوي أكثر من غيره ، وخاصة النحوي منه ، فإن البلاغيين ركزوا على السياق بوجهيه ؛ اللغوي والمقامي ، وإن كانوا قد اهتموا بالمقام أو ما يسمى (مقتضى الحال) أكثر ، حتى أن بعضهم قد جعل البلاغة مقتضى الحال ، بل وجعل بعضهم مقتضى الحال / المقام من حسن الكلام ووروده على الاعتبار المناسب⁽¹⁾ .

وفي ظل ذلك تكلموا عن علاقة المعنى باللفظ ، فمنهم من اهتم بالمعنى أكثر ، ومنهم من جعل بلاغة الكلام تدور على اللفظ وما فيه من حسن ، كما تكلموا عن الأغراض البلاغية للأسلوب التي يفضي لها السياق ، ولم يهملوا جانب الفصاحة سواءً أكانت على مستوى الكلمة أم على مستوى التركيب ، بل منهم من جعلها في المتكلم ذاته .

1 ينظر : بدر الدين بن مالك - الشهير بان الناظم - المصباح في المعاني والبيان والبدیع - حققه وشرحه ووضع فهارسه : حسني عبد الجليل يوسف - مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز (مصر) - ط 1 - 1989 ص 07.

علاقة اللفظ بالمعنى :

إن معرفة معاني الألفاظ من خلال المعجم قد لا تسعف وحدها في فهم التعبيرات اللغوية ، حتى ولو كانت في جملة مكتملة الأركان ، لأن المتكلم لا يتقيد بحرفية الألفاظ ومعانيها المعجمية - في كثير من الأحيان - وهذا ما يجعل المخاطب في حاجة ماسة إلى عوامل تساعد للوقوف على معنى المتكلم ، ومن ذلك السياق بنوعيه ، الداخلي والخارجي.

ومن هنا ينبغي أن نفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الدلالي المقصود ، فالمعنى المعجمي هو فهم العبارة بحسب معاني ألفاظها الواردة في المعجم ، وبذلك فهمها عن طريق اللغة وحدها ، أمّا المعنى الدلالي ، فهو المقصود والمفهوم من القول في ظل عناصر السياق .

ومن هنا لا بد من وقفة عند مفهوم المعنى ، فقد أورد الزمخشري في أساس البلاغة: «... وعنيت بكلامي كذا ، أي أردته وقصدته » (1) هذا ما يظهر أن المراد بالمعنى (القصد) ، والمعنى من القول هو القصد منه وليس اللفظ في ذاته .

وقد أسهب البلاغيون في هذه القضية ، ومنهم حازم القرطاجني الذي فصل فيها وخصص لها جانباً كبيراً من كتابه (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) ، وهو يرى أن المعاني « هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان » (2)

أي ما يحصله المرء في ذهنه عن الصورة الموجودة في الخارج والمرئية بالعين المجردة ، وهي - أي المعاني - « صنفان : وصف أحوال الأشياء التي فيها

1 الزمخشري : أساس البلاغة ج1 - ص682 مادة (عني)
2 القرطاجني - منهاج ص18.

القول، ووصف أحوال القائلين ، أو المقول على أسنتهم ، وأن هذه المعاني تلتزم معانٍ آخر، تكون متعلقة بها وملتبسة بها « (1)

يبدو أن القرطاجني من خلال توضيحه للمعنى قد أشار إلى المقام وعناصره ، فالمعنى إمّا أن يكون وصف للأشياء وحالها أو لأحوال القائلين في ذاتهم ، أو حتى ما يقال على أسنتهم مما يظهر ويبرز معانٍ أخرى متعلقة بذلك كله كالانفعال مثلاً .

أمّا عبد القاهر الجرجاني فقد تعرض لقضية المعنى في دلائل الإعجاز من خلال عرضه لنظرية النظم ، حيث قسّم الكلام إلى ضربين ، «ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وإذا قصدت أن تخبر عن زيد ، مثلاً بالخروج عن الحقيقة فقلت : (خرج زيد) وبالانطلاق عن عمرو فقلت : (عمرو منطلق) ، وعلى هذا القياس ضرب آخر أنت لاتصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدُلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل « (2) .

وهكذا يوضح الإمام عبد القاهر الجرجاني أن المعاني الأولى مفهومة من خلال اللفظ وحده ، فلا يدل هنا اللفظ (خرج / انطلق) إلا على الخروج أو الانطلاق ، أمّا الضرب الثاني فلا يمكن الوصول إلى معناه من خلال الظاهر، إلا إذا استطعت أن تستدل عليها بالألفاظ ، ومدار ذلك على بعض أنواع البيان ، وهذا ما سمّاه (معنى المعنى) .

وقد سمى عبد القاهر المعنى الذي يفهم من اللفظ بـ (المعاني الأول) أمّا المعاني التي تظهر من خلال المعاني السابقة، (أي معاني الألفاظ) فسمّاها (المعاني الثواني) .

1 السابق ص14.

2 الجرجاني - الدلائل ص173.

اللفظ ← المعنى (المعاني الأول) ← معنى المعنى (المعاني الثواني).

إن فكرة النظم عند الجرجاني مستمدة أصلاً من أن اللفظ المفرد مجرد إشارة ، لا يمكنه أن يدل على شيء محدد ، وإنما يحتمل مئات المعاني ، ولا يؤدي معنىً محدداً إلا من خلال السياق الذي وضع فيه ، فالسياق وحده القادر على أن يمنح اللفظ معنىً بعينه ، دون معانٍ أخرى قد يدل عليها اللفظ منفرداً .

يقول عبد القاهر الجرجاني : « اعلم أن هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في

صور من يعرف من جانب، وينكر من آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينها فوائد ، وهذا علم شريف وأصل عظيم .

والدليل على ذلك ، أننا إن زعمنا أن الألفاظ ، التي هي أوضاع اللغة ، إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها ، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته ، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لنعرفها بها « (1) ، فلو لم يفعل واضعوا الأسماء لمسمياتها لما عرفناه ا ، ولو لم يضعوا الصيغ (أفعال / يفعل / افعل) لما كانت لنا دراية بذلك، وربما جهلنا حتى معاني الحروف من نهى واستفهام ... إلخ ، وكيف يكون ذلك ، « والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم ، فمحال أن يوضع اسم لغير معلوم ، لأن المواضعة كالإشارة ، فكما إنك إذا قلت : (خذ ذاك) لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ، ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها ، كذلك حكم اللفظ ما وضع له « (2) ، ليعرف الشيء المسمى بلفظ ما عن باقي الأشياء الموجودة ، ويميّز عنها بذلك الاسم .

من خلال نص الجرجاني نقف على أمور ذات أهمية بالغة :

1 الجرجاني - الدلائل ص353.
2 نفسه والصفحة نفسها .

- نحن نعرف الأشياء قبل أن توضع لها ألفاظ تدل عليها ، وعندما نستعملها في كلامنا لا نقصد أن نعرّف السامع بها ، وإنما نشير بها إلى أشياء لنميزها عن غيرها .

- الألفاظ المفردة مجرد وسيلة كالإشارة في (خذ ذاك) أو (هذا أفضل من ذاك) ، فإننا عندما نقول رجل أو امرأة فذلك لتمييزهما عن باقي المخلوقات والموجودات ، ثم لتمييزهما عن بعضهما البعض فيما اتفق عليه من جنس كل منهما .

- اللفظ المفرد لا نقف من خلاله على معنى محدد إلا من خلال وجوده ضمن سياق ما ، فنحن عندما ننطق لفظ (رجل) فهو دليل على جنس معين، ولكن إذا قلنا عن رجل عظيم شريف رفيع المقام : (فلان رجل حقيقة) فلفظ (حقيقة) قرينة سياقية لعلو مكانة المتكلم عنه ، أمّا لو قلنا : (فلان ... يعني / رجل !) فنحن هنا نقف على معنى الذكورة لا أكثر .

ومن هنا نستنتج أن الجرجاني جعل العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة سياقية .

أمّا الجاحظ فيرى بأن « المعاني مطروحة في الطريق ، يعرفها العجمي والعربي ، والبدوي والقروي والمدني ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع ، وجودة السبك » (1)

وفي هذا القول معارض لرأي الجرجاني الذي جعل أساس المفاضلة للمعاني .

أمّا الجاحظ فقد جعل اللفظ أساس المفاضلة ، على اعتبار أن الجميع عارف بالمعنى ، لكن كيف يعبر عنه وكيف يسبك جملة ويتخير لفظه الموافق له ، فهو انطلق من « أن الصياغة هي التي يكمن فيها التفاضل بين الناس » (2)

بل إن الجاحظ قد فصل بين اللفظ والمعنى حينما جعل للألفاظ جهابذة يعنون بها

1 الجاحظ - الحيوان تح : عبد السلام هارون - ج 3 ص 131.
2 المهدي إبراهيم لغويل - السياق وأثره في المعنى ص 31.

، وللمعاني نقادًا يرجع إليهم فيها ، حتى لكان القضية قسمة بين اللفظ والمعنى (1) ، حيث يقول : « قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني : المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم ن والمتصلة بخواطرهم، والحادثه عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة، لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه ، ولا معنى شريكه والمعاون له على أموره ، وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنما يحي تلك المعاني ذكرهم لها ، وإخبارهم عنها ، واستعمالهم إياها (...) وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل، يكون إظهار المعنى » (2)

وهكذا جعل الجاحظ المعاني سبّاقة عن الألفاظ ، حيث تكون موجودة في الصدور ومتصورة في الأذهان قبل أن تكسوها الألفاظ لتظهر للعيان .

ولم يحد رأي العسكري عن رأي الجاحظ ، حيث أورد ما أورده بقوله : « ليس الشأن في إيراد المعاني ، لأن المعاني يعرفها العربي والعجمي والقروي والبدوي ، وإنما هو في جودة اللفظ » (3) ، فأبو هلال لم يجعل اللفظ منفصلاً عن المعنى ، وإنما انتصر إلى اللفظ أكثر لأن المعنى يشترك فيه كثير من الناس ، أما جودة اللفظ وحسن تخييره فللخواص دون غيرهم .

ثم ذهب يستدل على أن مدار البلاغة على اللفظ لا على المعنى ، بقوله :

« والدليل على أن مدار البلاغة على تحسين اللفظ ، أن الخطب الرائعة والأشعار الرائعة ما عُمِلت لإفهام المعاني فقط ، لأن الرديء من الألفاظ يقوم مقام الجيدة منها في الإفهام » (4) . ويفهم من قول العسكري أن المعنى واضح وملك لأيّ كان ، وإنما

1 ينظر : محمد زكي العشماوي - قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث - ص250.

2 الجاحظ - البيان والتبيين ج1 - ص85.

3 العسكري - الصناعتين ص57 - 58.

4 نفسه الصفحة 58 .

يشرف بشرف الألفاظ وينحط بانحطاطها .

وهكذا لم يخرج العسكري عن رأي الجاحظ فقد جعل –أي العسكري والجاحظ –
الأهمية كلها للفظ الذي يعلو به المعنى أو ينحط، وإنما لنلمس العلاقة السياقية هنا أيضاً.

مطابقة الكلام لمقتضى الحال :

لقد تطرق البلاغيون العرب إلى المقام أو ما سموه بمقتضى الحال وأسهبوا
الكلام فيه ، ومن ذلك ما أورده الجاحظ في موازنته المعاني مع أقدار المستمعين
ومقاماتهم حيث يقول: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازن بينها وبين
أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة
من ذلك مقاماً ، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على
أقدار المقامات، و أقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات » (1)

ومن هنا يبدو أن البلاغيين العرب قد اهتموا بمقام المخاطب، الذي قسموه إلى
خواص وعوام ، دون أن ينقصوا من قيمة المعنى مهما كان المخاطب ، وقد ورد هذا
في صحيفة بشر بن المعتمر ، حين مروره بإبراهيم بن جبلة بن مخرمة السكوني ،
وهو يعلم فتیانهم الخطابية فقال : « فكن في ثلاثة منازل ، فإن أولى الثلاث أن
يكون لفظك رشيقياً عذباً ، فخمّاً سهلاً ، ويكون معنك مكشوفاً وقريباً معروفاً ، إمّا عند
الخاصة إن كنت للخاصة قصدت وإمّا عند العامة إن كنت للعامة أردت ، والمعنى
ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني
العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب
لكل مقام من المقال » (2)

ورغم أن البلاغيين العرب لم يجعلوا الشرف حليف معاني الخاصة ، ولا

1 الجاحظ – البيان والتبيين – ج1 ص138-139 ، وينظر أيضاً في هذا المعنى الصنائع ص 153.
2 نفسه ج1 ص136.

الاتضاع لمعاني العامة ، إلا أن تقسيمهم قائم على الطبقة بين العامة والخاصة، سواءً أكان التقسيم سياسياً أم اجتماعياً ، فلكل طبقة ألفاظها ومعانيها التي تفهمها ، ولا يمكن أن تفهم غيرها ، لذلك أضاف صاحب البيان والتبيين ، أنه « كما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً ، وساقطاً وسوقياً ، فكذلك لا ينبغي أن يكون اللفظ غريباً وحشياً ، إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً ، فإن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس ، كما يفهم السوقى رطانة السوقى ، وكلام الناس في طبقات ، كما أن الناس أنفسهم في طبقات » (1) فإذا وُجّه الخطاب لغير أهله قطع التواصل والتفاهم قطعاً تاماً ، ويصبح الخطاب لا جدوى من ورائه ، لأن الغاية من الخطاب الإفهام ، ولا يحصل ذلك دون مراعاة مقام المخاطبين ، وهذا ما يؤكد العسكري بقوله : « وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام ، فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس ، فيخاطب السوقى بكلام السوقة ، والبدوي بكلام البدو ، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه ، فتذهب فائدة الكلام ، وتعدم منفعة الخطاب » (2) فلو افترضنا أن متكلماً يخاطب سوقياً بلغة عربية فصيحة بليغة لا تشوبها شائبة ولا تعلوها رطانة ، ترتقي إلى كلام الخاصة من أهل العلم والبلاغة ، لصار الكلام بالنسبة للمخاطب من باب المسائل المغلقة التي لا يصل ذهنه إلى فهمها وتحليلها واستيعابها .

ويذهب ابن وهب إلى أنه على الإنسان العاقل أن ينزل إلى السوقة أحياناً ، فلا يتوجه إليهم بكل رأيه ، وأن يحاول التقرب من أحوالهم ، لأن ذلك أولى بمقامهم فيقول: « أما مجالس السوقة فليس يخلو من عاش بينهم من حضورها ، ولا بد للإنسان من ملابستهم فيها ، فحق العاقل ألا يلقاهم بكل رأيه وبجميع عقله فيها ، وأن يستعمل في مخاطبتهم ومعاملتهم بعض المقاربة لأحوالهم ، فإن ذلك أولى بسياستهم » (3) لذا لا بد على المتكلم أن يتعرف على هوية المخاطبين ، حتى يستطيع التعامل معهم فيما

1 السابق ج 1 ص 144.

2 العسكري : الصناعتين ص 29.

3 ابن وهب : البرهان في وجوه البيان ص 215.

يجب أن يعاملهم أو يخاطبهم به لضمان الوصول إلى عقولهم وقلوبهم .

ولأن العلاقة بين التبالغ والمقام علاقة تلازمية تفاعلية ⁽¹⁾، ذهب السكاكي إلى التفريق بين المقامات قائلاً : « لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهنة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم (...) وارتفاع شأن الكلام من باب الحسن والقبول ، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به » ⁽²⁾

وهذا ما ذهب إليه المحدثون في تعريفهم للمقام ، إذ يقول ديكرو : « إننا نسمي مقام الخطاب مجموع الظروف التي نشأ التعبير في وسطها (...) ويجب أن نفهم من هذا المحيط المادي والاجتماعي الذي يأخذ الظرف فيه مكانه ، والصورة التي تكون للمتخاطبين عنه ، وهوية هؤلاء (...) وإننا لنعرف التداولية - غالباً - بوصفها دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة » ⁽³⁾

فالتداولية - من خلال قول ديكرو - تراعي المقام الذي قيلت فيه العبارة، لأن المقام يهيمن على معناها ، بحسب الغرض المقصود من ذلك المقام، وتلك الظروف التي قيلت فيها كما نلاحظ أنه يركز كذلك على هوية المتخاطبين ، فلا بد لكل متكلم أن يعرف مستمعه ، ويعرف مكانته الاجتماعية والسياسية ، لأن العبارة تتباين بتباين المقام ، وتباين مكانة وصفة المستمع ، والعرب - وإن كانوا قد قسموا المقامات تقسيماً طبقياً - فإنهم لم ينكروا أن تخاطب أهل البادية بما في سجيبتهم ، وما تعارفوا عليه ، ولا ذوي اللب والعقل على قدر فهمهم ⁽⁴⁾

كما أشار البلاغيون أيضاً إلى أن توافق المعاني مع ما يليق به من اللفظ وبيوافقه ،

1 ينظر : رشيد يحيوي - التبالغ و التبالغية (نحو نظرية تواصلية في التراث) - ص 275.

2 السكاكي - مفتاح العلوم ص 256 .

3 أوزوالد ديكورو - مقام الخطاب - مقال ضمن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان - تأليف (أوزوالد

ديكورو - جان ماري سشايفر) ص 677.

4 ينظر : ابن وهب - البرهان ص 163.

ولا يكون الاعتماد فقط على الصحة اللغوية ، ف « ليس كل كلام صحيح صحة لغوية مطلقة صالحاً لمقامه ، أو موفقاً في أداء رسالته في ظروفه وحاله ، ففي هذه الحالة ينقص ضرب آخر من الصحة ، وهي صحة الإيصال والتوصيل على وجه معين يقابل أغراض الكلام ، ويعنى بمقاصده ، وهذا الضرب الآخر من الصحة، وهو ما نسميه (الصحة الخارجية) ، وينعته علماء العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال » (1)

وهكذا يصحُّ الكلام وينتج عنه فهم وإفهام بين المتخاطبين ، عندما يقيم المتكلم المعنى في نفسه ويحدد الغرض الذي يقال فيه ، والمقام الذي يجب له ، وفي هذا يرى حازم القرطاجني (توفي 684 هـ) « اعتبار ما تكون عليه المعاني من صحة وكمال ومطابقة للغرض المقصود بها ، وحسن موقع في النفس يكون بالنظر إلى ما المعنى عليه في نفسه ، وبالنظر إلى ما يقترن به من الكلام ، وتكون له به علة ، وبالنظر إلى الغرض الذي يكون الكلام منقولاً فيه ، وبالنظر إلى حال الشيء الذي تعلق به القول » (2) ، وبذلك يكون القرطاجني قد ألمّ بكل العوامل الخارجية للكلام ، فالمعاني – حتى تكون صحيحة مطابقة للغرض الذي يقصده القائل – لا بد أن تراعى فيها أربعة أشياء هي :

- الكلام نفسه ، هل هو مؤدٌ للغرض المقصود أم لا ؟

- ما اقترن به الكلام ، وما له علاقة به .

- الغرض الذي من أجله نقل هذا الكلام .

- حال الشيء الذي تعلق به القول .

وهكذا تكون المعاني موافقة للمقام أو السياق الخارجي للقول .

1 كمال بشر – فن الكلام – دار غريب – دط -2003 ص80 .

2 القرطاجني – المنهاج ص130 .

كما وضع علماء البلاغة أن معرفة أقدار الألفاظ وأقدار المعاني يكون بحسب الموقف الذي يقال فيه الكلام ، حتى يأتي المتكلم للمعاني ألفاظاً تليق بها ، ومعنى ذلك أن المتكلم لا يستطيع أن يعطي اللفظ حقه من المعنى ولا أن يوفّر للمعنى اللفظ الذي يوافقه ، إلا إذا راعى في ذلك مقام الكلام ، فالكلام يجري حسب الموقف الذي يثيره ، ويثير اللغة فيعبر عن مشكلات اجتماعية ، أو قضايا سياسية ... إلخ (1) ، وهذه الإثارة لا بد أن تكون حسب المقام والموقف الذي يجري فيه الحدث الكلامي ، فمن غير الكافي أن يعرف الإنسان ما لا يُقال ، وإنما يجب أن يعرف متى ، وأين ، وفي أي موقف يقوله ، ولمن يوجهه ، فالمتكلم لا بد أن يتساءل إذا ما عرف ما يقوله :

- هل هذا هو الوقت المناسب ؟

- هل هذا هو المكان المناسب ؟

- هل هذا هو الموقف المناسب ؟

- هل هذا هو الشخص المناسب لهذا القول ؟

وبذلك تؤثر اللغة تأثيراً كبيراً في فهم الحقائق والأفكار ، وتفسيرها بحسب الموقف الذي قيلت فيه ، وحسب الظروف المحيطة بعملية التحدث ، وفي هذا المضمار يقول برتراندراسل : « الكلمة تحمل معنى غامضاً إلى درجة ما ، ولكن المعنى يكتشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله ، والاستعمال يأتي أولاً ، وحينئذ يتقطر المعنى منه » (2) ، فالمعنى - حسب راسل - لا يُحدّد للفظ إلا من خلال استعماله لغوياً في الجملة ، و مقامياً من خلال الموقف الذي قيل فيه ، فالكلمات لها معانٍ متعددة ، لكن المعنى المراد يحدد من خلال المقام فـ « معنى الكلمات في المعجم ليس هو كل شيء في إدراك معنى الكلام ، فثمة عناصر غير لغوية لها أثر

1 ينظر : عيسى عودة برهومه - تمثيلات اللغة في الخطاب السياسي ص131.
2 أحمد مختار عمر - علم الدلالة ص62.

كبير في تحديد المعنى ، بل هو جزء أو أجزاء من معنى الكلام ، ولا يمكن فهم الكلام على وجه اليقين بدونها ، ومن تلك العناصر: شخصية المتكلم ، وشخصية المخاطب ، وما بينهما من علاقات ، وما يحيط بالكلام ساعة التكلّم من ملابسات ، وظروف ذات صلة به»⁽¹⁾ فمثلا كلمة المنبر، من « نبر الشيء ، رفعه ... ومنه سمي المنبر »² ، فلو قيلت هذه الكلمة في مسجد علمنا أن المقصود منها منبر الخطبة ، وأنا بصدد الكلام عن خطيب الجمعة ، وإن قيلت في أمسية شعرية، فالمقصود منها منبر الشعر الذي يعتليه الشاعر لإلقاء قصيدة ، وأنا بصدد الكلام عن شاعر أو مقدم الأمسية .

كما اهتم البلاغيون أيضاً بالمخاطب ، واشترطوا فيه أن يكون « عارفاً بمواقع القول وأوقاته ، واحتمال المخاطبين له ، فلا يستعمل الإيجاز في مواضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة ، ولا الإطالة في مواضع الإيجاز ، فيتجاوز عن مقدار الحاجة إلى الإضجار والملالة »⁽³⁾ وبذلك لا يصل إلى غايته ، إمّا بالتقصير ، وإمّا بممل المستمع والنفور منه .

وقد فصلّ العرب في أمر الإطناب والإيجاز ، فليس كل إيجاز محبب ، ولا كل إطالة مردودة ، « وإنما تحسن الإطالة وبسط الكلام ... في تفسير الجمل وتكرير الوعظ ، وإفهام العامة »⁽⁴⁾ وهذه كلها محاولات للإفهام يستدعيها مقام الكلام ، وإن كان ذلك سيجعل الخطاب يطول ، لأن الإطالة ليست كلها عيب ، وإنما عيبها أن تكون دون فائدة ترضى ، أمّا إذا كانت فائدتها ملموسة ، فلا حرج في ذلك ، حتى أن ابن وهب فصلّ في أمر الإطالة والإيجاز بحسب المُخاطِبين ، فجعل الإطالة أمراً محبباً إذا كانت في مخاطبة العوام ، من ليس من ذوي الأفهام والعقول الراجحة ، ومن

1 حسين حامد الصالح - التأويل اللغوي في القرآن الكريم ص 127.

2 أحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مختار الصحاح ص 311 مادة (نبر).

3 ابن وهب - البرهان ص 153.

4 نفسه ص 161.

يحتاج إلى التفسير والتكرير والإيضاح (1) لأن العوام فهمهم محدود لا يفهمون غاية مخاطبهم إلا بعد تفسير وتكرير .

بل إن ابن المقفع لم يعب الإطالة في بعض المواقف فقال : « فأما الخطب بين السمّاطين*، وفي إصلاح ذات البين ، فالإكثار في غير خطل ، والإطالة في غير إملال » (2)

وهكذا كان ابن المقفع يجيز الإطالة في هذه المواضع ويردها في أخرى .

أما الإيجاز فله مواضعه أيضًا ، وحسب ابن وهب « ينبغي أن يستعمل في مخاطبة الخاصة من ذوي الأفهام الشافية ، الذين يجتزئون بيسير القول عن كثيره ، وبمجمله عن تفسيره » (3) ، لأن الخاصة من ذوي الأفهام سريعوا الفهم ، يتوصلون إلى المعنى بأيسر القول ، لذلك قيل: « رب قليل يغني عن الكثير ... بل رب كلمة تغني عن خطبة وتنب عن رسالة » (4) غير أنه يشترط ألا يكون مجحفًا للمعنى ، معيبيًا له، فالإيجاز أيضًا « ليس بمحمود في كل موضع ، ولا بمختار في كل كتاب ، بل لكل مقال مقام ، ولو كان الإيجاز محمودًا في كل الأحوال لجرّده الله في القرآن. ولم يفعل الله ذلك، ولكنه أطال تارة للتوكيد ، وحذف تارة للإيجاز ، وكرر تارة للإفهام» (5). وهذا ما يقف عنده القارئ للقرآن الكريم الذي جمع بين الإطالة والإيجاز في الأمثلة الآتية :

- قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْفِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ (6) فهذه الآية

1 ينظر : السابق ص154.

* السمّاطين من الناس ، الجانبات (ينظر - الرازي - مختار الصحاح ص159 مادة (س مط)) .

2 الجاحظ البيان والتبيين ج 1 / 116.

3 ابن وهب : البرهان ص154.

4 الجاحظ - البيان والتبيين ج2 ص07.

5 ابن قتيبة - أدب الكاتب - تحقيق وضبط وتنقيح : يوسف البقاعي - ص27.

6 سورة البقرة الآية 179.

معناها واسع، لكن اللفظ المستعمل فيه أقل منه ، ورغم ذلك فهو مؤد للمعنى على أكمل وجه. ومنه قوله جلّ شأنه: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَّالِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ

غَضَبًا ﴾ (1) والمقصود سفينة سليمة صحيحة صالحة للإبحار بدليل ما جاء قبل

ذلك على لسان الخضر بقوله تعالى: ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ (2)

- أمّا الإطالة بالتكرير ، فمنها قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ثمّ

﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (3)

ومن خلال ما سبق ندرك أن علماء العربية قد ركزوا على المقام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ومقتضى الحال عندهم يُحدّد وفق النقاط التالية :

- موازنة أقدار المعاني بأقدار المستمعين .
- موازنة أقدار المعاني بأقدار الحالات .
- الموازنة بين الألفاظ وأقدار المستمعين .
- معرفة المقامات والتفريق بينها .
- اختيار المعاني والألفاظ حسب المقام (تشكر / تهنئة ... إلخ) .

1 سورة الكهف - الآية 78.

2 سورة الكهف - الآية 78

3 التكاثر الآية 3-4.

- حسن مؤاخذة معاني النحو على حسب الأغراض التي يصاغ فيها الكلام معرفة مواضع الإطالة والإيجاز بحسب الموقف ، وبحسب المخاطب .

ويمكن تقسيم المقام إلى قسمين : خارجي و داخلي :

أ / الخارجي : كل ما هو خارج ذات المتكلم وعناصره هي :

- المتلقي :

1- طبقتة العلمية والفكرية والسياسية والاجتماعية ...

2 - ردود أفعاله : وتشمل الرفض والقبول...

- وسيلة الاتصال : ويقصد بها اللغة ، وقد تكون مشافهة أو مكتوبة .

- السياق العام : وهو السياق الاجتماعي والسياسي ...

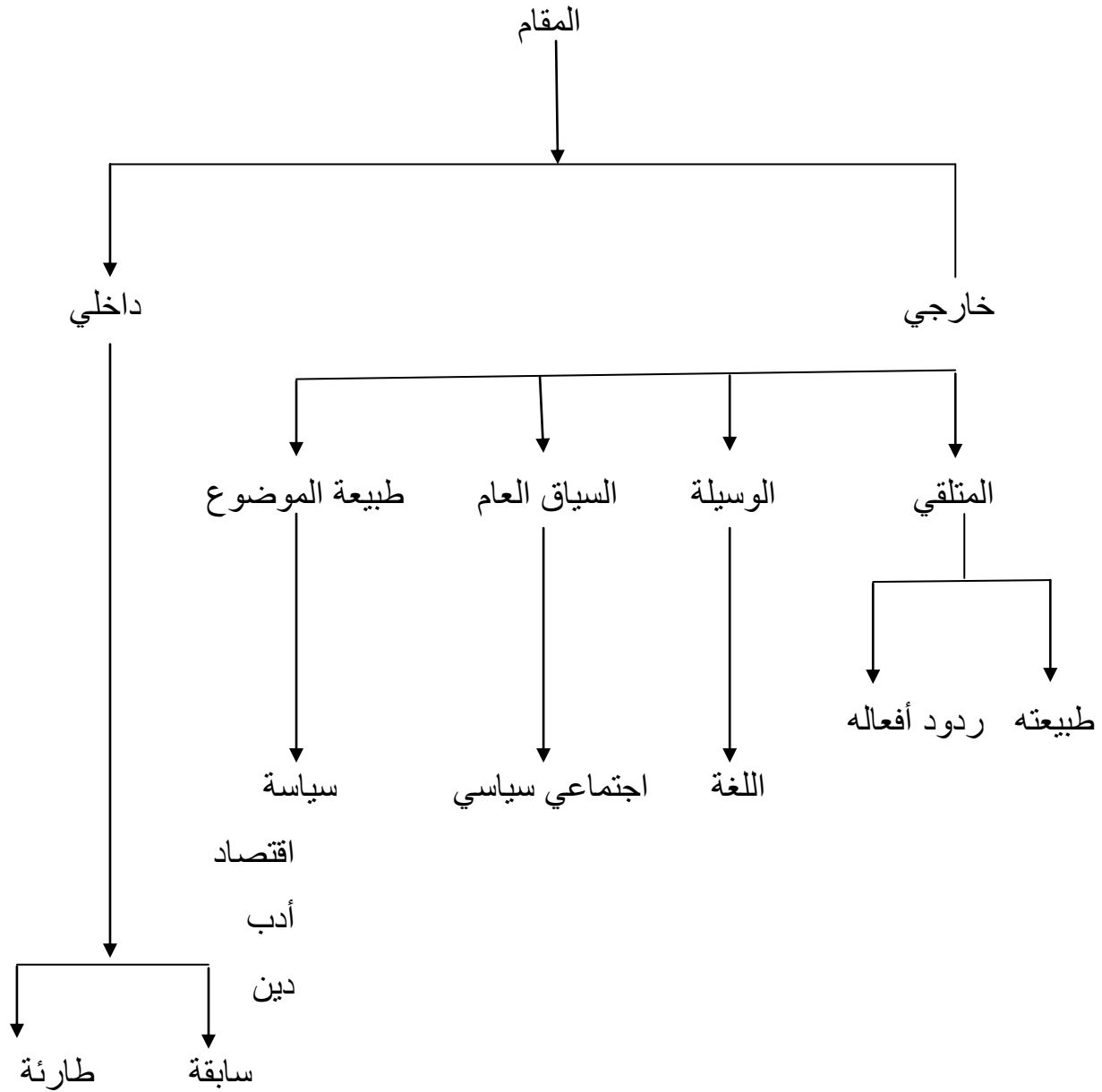
- طبيعة الموضوع : سياسية ، اجتماعية ...

ويراعى في ذلك كله المتلقي .

ب / الداخلي : ويراعى فيه مقاصد المتكلم ، وقد تكون سابقة أو طارئة (1)

ويمكن تجسيد هذا التقسيم في المخطط التالي :

1 ينظر جميل عبد الحميد : البلاغة والإتصال ص ص 132 - 135 .



مخطط يوضح أقسام المقام (1)

الأغراض البلاغية للأسلوب :

تقوم البلاغة العربية على ثلاثة علوم ، من أبرزها (علم المعاني) الذي يعنى بالأسلوب وتقسيماته ، إلى خبر وإنشاء ، وفي ذلك يقول السكاكي : « اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » (1) ويضيف التفتازاني موضحاً ذلك بقوله : « الأوضح في تعريف علم المعاني : أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال » (2)

لقد قسم البلاغيون الكلام إلى خبر وإنشاء ، فإن كان لنسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه فهو خبر ، وإن لم يكن كذلك فهو إنشاء (3) وكل منهما يخرج عن حقيقته ليدل عن أغراض أخرى تستشف من خلال السياق .

1 / الأسلوب الخبري :

الأصل في الخبر أن يكون لأحد الغرضين ، فائدة الخبر أو لازم الفائدة ، حيث من المعلوم أن « كون الخبر مفيداً للمخاطب إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ، ويسمى هذا فائدة الخبر ، كقولك : (زيد عالم) لمن ليس واقفاً على ذلك أو استفادته منه أنك تعلم ذلك ، كقولك : لمن حفظ التوراة (قد حفظت التوراة) ويسمى هذا (لازم فائدة الخبر) » (4)

1 السكاكي - مفتاح العلوم ص247.

2 التفتازاني - المطول ص139.

* لقد حصر علماء البلاغة علم المعاني في ثمانية أبواب هي (أحوال الإسناد الخبري / المسند إليه / أحوال المسند / أحوال متعلقات الفعل / القصر / الإنشاء / الفصل والوصل / الإيجاز والإطناب والمساواة) ينظر : الإيضاح ص37 - المطول ص 139 - 140.

3 ينظر : القزويني الإيضاح ص38.

4 السكاكي - المفتاح ص254.

وهذا الذي تكلم عنه السكاكي هو الخبر الحقيقي الذي يلقي لأحد الغرضين (فائدة الخبر، ولازم الفائدة) ، بحسب علم المخاطب أو جهله بالمخبر عنه فإن أنت أخبرته بما يجهل فهو فائدة الخبر، وإن أنت أخبرته بما يعلمه ، فهو لازم الفائدة ، وإنما كانت غاية المتكلم من ذاك الخبر هو إعلام المخاطب بأنه - أي المتكلم - على علم بالخبر كذلك ، كقولنا :

أ / فتح النبي (ص) مكة في السنة العاشرة للهجرة ← فائدة الخبر (لمن لا يعلم ذلك).

ب / لقد أدبت بنيك باللين والنصيحة ← لازم الفائدة .

فإذا خرج الخبر عن الحقيقة ، فإنه يفيد أغراضاً بلاغية أخرى تستفاد من السياق ومن ذلك :

- قال تعالى على لسان زكريا عليه السلام : ﴿ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ

شَيْبًا ﴾ (1) ← الشكوى وإظهار الكلام .

- وقال : ﴿ وَلَا خَيْرَ خَيْرٍ لَّكَ مِنَ الْأَوْلَى ﴾ (2) ← الحث .

- وقال أيضا : ﴿ هَذَا خِصْمٌ إِخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ بِالذِّينِ كَقَبْرُوا فُطِّعَتْ لَهُمْ

1 سورة مريم الآية 03 .
2 سورة الضحى الآية 04 .

ثِيَابٍ مِّن بَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴿١﴾ ← الترهيب .

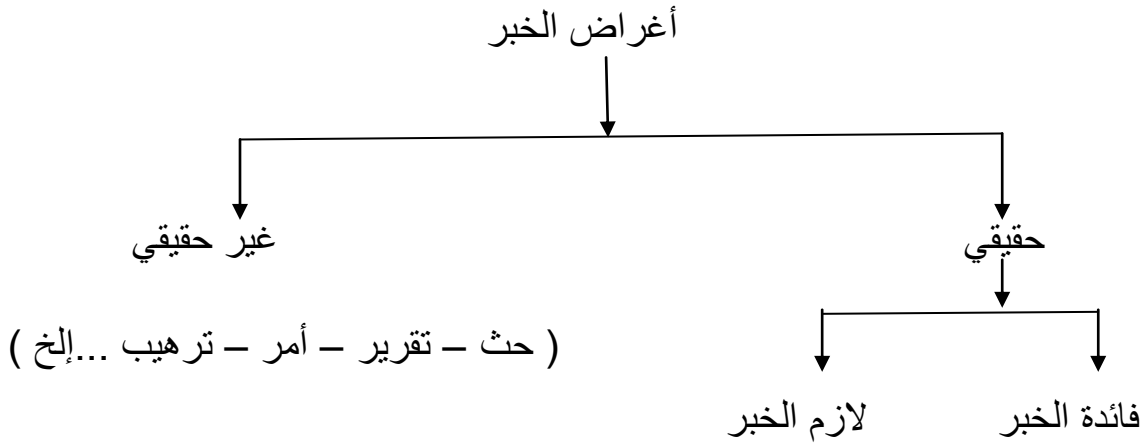
- قال جل شأنه: ﴿ إِنَّ لِمُتَّفِييَ مَقَارِئَ ﴿١﴾ حَدَآيِقٍ وَأَعْنَابًا ﴿٢﴾ ﴾ ← الترغيب

- وقال: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢﴾ وَإِذَا مَسَّهُ

الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٣﴾ ﴾ ← التقرير .

- وقال عز اسمه: ﴿ وَالْمُطَلَّلَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ﴿٤﴾ ← الأمر

وكل هذه المعاني الفرعية مكتسبة من السياق اللغوي أو المقامي .



مخطط يوضح أغراض الخبر

- 1 سورة الحج الآية 19 .
 2 سورة النبأ الآية 31 - 32 .
 33 سورة المعارج الآية 19 - 20 - 21 .
 4 سورة البقرة الآية ص 228 .

2 / الأسلوب الإنشائي :

أمّا الإنشاء فينقسم إلى قسمين كبيرين هما : طلبي غير طلبي ، « وضربا الإنشاء الطلبي وغير الطلبي ، ينقسمان إلى فروع جزئية ، وهي عبارة عن ظواهر أسلوبية فرعية متنوعة ، إمّا لتنوع الصيغ اللغوية ذاتها وأساليبها ، وإمّا لتنوع أغراضها التواصلية وإفادتها» (1) ، وذلك حسب قصدية المتكلم ، وما يريد إيصاله للمتلقى .

ويرى القزويني أن الإنشاء « ضربان : طلب وغير طلب ، والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب لامتناع تحصيل الحاصل » (2) فحين الأمر أو النداء مثلاً ، فإننا نطلب وقوع شيء غير حاصل ، فلو قلنا لأحد (أكتب) فإن فعل الكتابة غير حاصل حين النطق بفعل الأمر ، وإنما هو طلب القيام بفعل الكتابة ، وهذا ما ذهب إليه أوستين بقوله : «العبارة الإنشائية ... لا يقصد بها قول شيء ما بل يقصد بها إنجاز هذا الشيء » (3) .

والإنشاء غير الطلبي ، ما لا يستدعي مطلوباً ، وصيغه كثيرة منها : التعجب ، المدح ، والذم ، والقسم ، وأفعال العقود ...

وسأمثل فيما سيأتي لبعض أنواع الإنشاء الطلبي :

أ / الأمر :

« وهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء وله أربع صيغ :

- فعل الأمر

1 مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب ص105.

2 القزويني : الإيضاح ص113.

3 أوستين : نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) تر: عبد القادر قنيني ص40.

- المضارع المجزوم بلام الأمر

- اسم فعل الأمر

- المصدر النائب عن فعل الأمر « (1) »

ومن ذلك قوله تعالى :

- ﴿ كَلَّا لَا تُطِيعُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾ (2) ← صيغة فعل الأمر.

(اسجد / اقترب)

- ﴿ وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كِتَابًا بِالْعَدْلِ ﴾ (3) ← المضارع المقترن بلام

الأمر . (ليكتب)

- ﴿ عَلَيْنَكُمْ أَنْبَسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَسَّ ضَلَّ إِذَا إِهْتَدَيْتُمْ ﴾ (4)

← اسم فعل أمر . (عليكم)

- ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (5) ← المصدر النائب عن فعل الأمر . (إحسانا)

1 القزويني : تلخيص المفتاح ص104.

2 سورة العلق الآية 19.

3 سورة البقرة الآية 282.

4 سورة المائدة الآية 105.

5 سورة الإسراء الآية 23.

ونخرج صيغ الأمر عن مقتضى الظاهر ، لتدل على معانٍ غير معناها الأصلي
ومن ذلك :

- الإباحة : كقوله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ
مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْبَجْرِ ﴾ (1) .

- الدعاء : نحو ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَفِنَا عَذَابَ
الْبَارِ ﴾ (2) .

- التعجيز : نحو ﴿ قَاتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ مِثْلِهِ ﴾ (3) .

- الالتماس : نحو قول امرئ القيس (توفي حوالي 80 ق هـ / 544 م):

قفا نباك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل (4)

وغير ذلك كثير من المعاني المستوحاة من السياق والتي يخرج فيها الأمر عن
مقتضاه الحقيقي .

ب / النهي :

« وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء ، وله حرف واحد وهو (لا)

1 سورة البقرة الآية 187 .

2 سورة البقرة الآية 201 .

3 سورة البقرة الآية 23 .

4 امرئ القيس - ديوان امرئ القيس - ضبطه وصححه : مصطفى عبد الشافي - ص 110 .

الجازمة « (1)

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَوْتُوا السُّبَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ (2)

وقد يخرج النهي عن معناه الحقيقي ويستعمل في غير الكف عن الأمر ، ومن ذلك نذكر :

- الدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ (3) .

- التبييس : نحو : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا فَدْ كَبَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (4) .

- التشجيع : نحو : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ

مُؤْمِنِينَ ﴾ (5)

- الإيناس : نحو قوله تعالى على لسان النبي (ص) مخاطباً أبا بكر (ض) :

﴿ لَا تَحْزِنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ (6)

هذه بعض المعاني المستوحاة من النهي ، والتي يستدعيها السياق اللغوي أحياناً والمقام أحياناً أخرى ، وغيرها كثير من الأغراض غير الحقيقية للنهي كالتمني

¹ الفزويني : التلخيص ص 106.

2 سورة النساء الآية 05.

3 سورة آل عمران الآية 08 .

4 سورة التوبة الآية 66.

5 سورة آل عمران الآية 139.

6 سورة التوبة الآية 40.

والالتماس والتوبيخ والتحقير .. إلخ .

ج / الاستفهام :

« وهو طلب العلم بشيء من بأدوات معروفة ، وأدواته أو ألفاظه الموضوعه له هي : الهمزة ، وهل ، وما ، ومن ، وأي ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان » (1)

ومن ذلك قولك : أزيد في البيت أم عمر ؟

ويخرج الاستفهام أيضاً إلى أغراض غير حقيقية تستفاد من السياق بوجهيه، إمّا اللغوي وإمّا المقامي ، ومن ذلك نذكر :

- التعجب : كقول المتنبي مخاطبا الحمى :

أبنت الدهر عندي كل بنت فكيف وصلتِ أنتِ من الزحام؟ (2)

- الإنكار : كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَفَتَلْتَنَفْسًا زَاكِيَةً بَغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ (3)

- النفي : نحو قوله جل شأنه : ﴿ فُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا

يَعْلَمُونَ ﴾ (4) .

- التقرير : نحو : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ (5)

وغير ذلك من الجمل الاستفهامية التي تخرج عن حقيقة الاستفهام المنتظر صاحبه

1 القرويني - التلخيص ص100 .

2 المتنبي - الديوان ص311 .

3 سورة الكهف الآية 47 .

4 سورة الزمر الآية 9 .

5 سورة التين الآية 8

جوابًا من المسؤول ومنها أيضًا : التعظيم ، والتشويق ، والعتاب والشكوى ... إلخ .
فالاستفهام في كل الجمل السابقة لا يدل على السؤال إنما يدل على أغراض أخرى
كشفت عنها السياق ، ومنه « صح أن يكون قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾*

إلى آخر الآية، تعجبًا تعجيبًا « (1) وهذا مما يوضح أنّ العبارة لا يفهم القصد من
ورائها إلا من خلال السياق الذي توضع فيه ، « فمجموعة الجمل التي يتكون منها
الكلام هي جزء من الوضعية التواصلية (السياق) وذلك من حيث الإفادات
(المعلومات) التي يوحي بها ، وهي متداولة بين المتخاطبين « (2)

هذه بعض الأمثلة التي أردت الوقوف عندها في الأساليب الإنشائية الطلبيّة
لأوضح مدى علاقة الأغراض البلاغية للأسلوب بالسياق، سواءً اللغوي أم المقامي ،
وأنه لا يمكن الوقوف على الأغراض التي يخرج إليها الإنشاء إلا من خلال السياق .
وهذا مما يدل على أن السياق لا يبين معنى الكلمة المفردة فقط ، بل إنه يوضح
كذلك الغرض الذي من أجله قيلت العبارة ، ولا يمكننا أن نعرف الغرض إلا من
خلال عناصر السياق. ومنها :

- العلاقة بين المتكلم والسامع وما تحمله هذه العلاقة من إمكان تهديد أو تعجيز أو
تحقير ... إلخ .

- طريقة نطق العبارة في ذاتها ، بما فيها من تنغيم أو نبر يحمل معنى معينًا
كالتحقير مثلاً .

* سورة البقرة الآية 28 .
1 السكاكي - المفتاح ص425.
2 محمد كريم الكواز - البلاغة والنقد ص302.

- الموقف الذي تطلق فيه العبارة كموقف الضعف من العبد تجاه المعبود .

ومن هنا يبدو لنا كيف وقف البلاغيون على كل أنواع السياق من خلال الأغراض البلاغية للأسلوب (1)

الفصاحة والسياق :

جاء في معجم مقاييس اللغة لابن فارس أن « الفاء والصاد والحاء أصل يدل على خلوص في شيء ونقاء من الثوب ، ومن ذلك اللسان الفصيح : الطليق (...) وفصح جادت لغته حتى لا يلحن » (2) وجاء في مختار الصحاح، وفي مادة (فصح) : « رجل فصيح ، وكلام فصيح أي بليغ ، ولسان فصيح أي طلق ... » (3) ، وذكر ابن سنان أن « الفصاحة الظهور والبيان » (4) وهي وصف للمفرد والكلام والمتكلم ، وقد ورد لفظ الفصاحة في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى - حكاية عن موسى عليه

السلام : ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴾ (5) ، ولم يخرج معناها في القرآن

الكريم عن المعنى اللغوي (البيان والتوضيح).

لقد تكلم علماء البلاغة عن الفصاحة فمنهم من لم يفرق بينهما ، ومنهم من فرق ، وبين شروط الفصاحة ، كالقزويني الذي جعل الفصاحة في اللفظ، وفي الكلام، وفي المتكلم* .

1 ينظر : عبد النعيم خليل - نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ص 182.

2 ابن فارس - معجم مقاييس اللغة ص 819 مادة (فصح) .

3 الرازي مختار الصحاح ص 247 - مادة (فصح) .

4 الخفاجي - سر الفصاحة ص 81 ، وينظر : كذلك (القزويني - التلخيص ص 38) و (عز الدين بن الأثير - الجامع الكبير ص 202)

5 سورة القصص الآية 34.

* يرى عز الدين بن الأثير أن الفصاحة أمر نسبي كالحسن والقبح والكلام الفصيح ليس مخصوصاً وإنما متى كان واضحاً جلياً قلنا عنه فصيحاً ، فما نعهه نحن اليوم غير فصيح كان عند من سبقنا واضحاً فصيحاً (ينظر الجامع الكبير ص 202)

1/ الفصاحة في اللفظ :

حتى يكون اللفظ فصيحًا ، لابد أن يكون خلواً « من تنافر الأحرف والغرابية ومخالفة القياس » (1) – على حد قول القزويني – وفيما يلي توضيح لذلك :

1-1 / تنافر الأحرف :

وتكون الكلمة متنافرة إذا ثقلت على اللسان وتعسر النطق بها نحو كلمة (مستشزرات) ، الواردة في بيت لامريء القيس إذ يقول :

غدائرة مستشزرات إلى العلا تضلّ المدارى في المشي ومرسل (2)

ذلك مما يجعل كلام المتكلم متقطعاً بسبب ثقله على لسان صاحبه ، ومنه يشوش على فهم المتلقي ، ولا يستطيع بذلك أن يشد انتباه سامعه مما يفسد عملية الفهم والإفهام ، و« زعم بعضهم : أن منشأ الثقل في مستشزر ، هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة، والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال : مستشرف لزال ذلك الثقل ، وهو سهو لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة ، فيجب أن يكون مستشرف أيضاً متنافراً . بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة » (3)

وهنا أوضح التفتازاني ، أن السبب في التنافر ليس صفة مخرج الحرف، واختلاف ذلك بين الحروف المتجاورة ، وإنما السبب هو اجتماع بعض الحروف مع

1 القزويني – التلخيص ص 38 .

2 امرؤ القيس – الديوان ص115.
وقد أورد القزويني في التلخيص ، الشطر الثاني من البيت برواية أخرى .
..... :: تضلّ العقاس في مثني ومرسل
(التلخيص ص 38)

3 التفتازاني – المطول ص 116 .

بعضها البعض .

بل إن سعد الدين ذكر المتناهي في تنافر الحروف ، ومنه (الهعخع) بالخاء المعجمة ، وهو جواب لأعرابي سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى (الهعخع) (1) ، وهذا أيضاً دليل على ما ذهب إليه التفتازاني ، فالهاء والخاء والعين كلها حروف رخوة غير أن الهاء والخاء مهموسة ، والعين مجهورة . (2)

1 - 2 / الغرابة :

ويكون اللفظ إذا كان غير مألوف الاستعمال ، وذلك يعتبر أيضاً من معوقات التواصل ومفصلات الفهم ومثاله (تكأكأ / افرنقع) . والغريب إمّا حسن ، وإمّا قبيح ، « فالغريب الحسن هو ما لا يعاب استعماله على العرب ، لأنه لم يكن وحشياً عندهم ، وذلك مثل : شرنبيت ، واشمخزّ و اقمطر ... والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقاً ويسمى الوحشي الغليظ ، وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال ، ثقيلاً على السمع ، كريهاً على الذوق ، ويسمى المتوعر أيضاً. وذلك مثل : جحيش للفريد ، واطلخَمَ الأمر ، وجفخت وأمثال ذلك » (3) وهذا النوع من الغريب يفسد وصول السامع إلى مقاصد المتكلم ، وبذلك يعيق التواصل بينهما .

1 - 3 / مخالفة القياس :

والمقصود به أن يكون اللفظ على خلاف القانون المستنبط مع تتبع لغة العرب ، والمقصود بذلك « مفردات ألفاظهم الموضوعة ، أو ما هو في حكمها . كجوب الإعلال في نحو قام ، والإدغام في نحو مدّ ، وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف » (4)

1 السابق و الصفحة نفسها .

2 ينظر : محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفها - ج 1 ص 26.

3 التفتازاني - المطول ص 118 - 119 .

4 نفسه الصفحة 119.

كقول أبي النجم :

الحمد لله العليّ الأجلّ .∴. الواحد الفرد القديم الأوّل (1)

فقوله (الأجلّ) فيه مخالفة للقاعدة الصرفية ، لفكه إدغام اللام والأصل فيها (الأجلّ) ، وهذا مما قد يذهب بذهن السامع إلى البحث عن مفهوم اللفظ ، رغم بساطة ذلك ووضوحه ، إلا أن الخروج عن القاعدة يشتت ذهن المتلقي ، وقد يعيق ذلك التواصل بينهما .

1 - 4 / الكراهة :

لم يذكر القزويني هذا الشرط مفرداً لأنه عدّه في نطاق الغرابة حيث يقول :

« وذلك لأن الكراهة في السمع تدخل في نطاق الغرابة ، فلا حاجة لإفرادها في حيز خاص » (2) ومثالها لفظ (الجِرْشَى) ومعناها (النفس) وقد وردت في بيت للمتنبّي يمدح سيف الدولة :

مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجِرْشَى شريف النسب (3)

ومن هنا يبدوا تركيز علماء البلاغة على فصاحة الكلمة ، ويتعلق ذلك بنظم الحروف حيث لا يكون متنافراً أو ثقیلاً أو مكروها ، وهذا قريب من السياق الصوتي، وهو النظم اللفظي للصوت في تجاوره مع الأصوات الأخرى على مستوى اللفظ الواحد .

1 القزويني - التلخيص ص 39 .

2 نفسه ص 40.

3 المتنبّي - الديوان ص 282 .

2 / الفصاحة في الكلام :

يقول الخفاجي في تعريف الكلام : « وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبله الإفادة » (1)

وحتى يكون الكلام فصيحاً ، لابد أن يكون خلواً « من ضعف التأليف ، وتنافر الكلمات ، ومن التعقيد » (2) ، فإذا كان اللفظ فصيحاً وكذا الكلام ، فإن المتلقي يستطيع فهم مقاصد مخاطبه وفيما يلي تفصيل ذلك :

2-1 / ضعف التأليف :

ومعنى ذلك أن يخالف نظم أجزاء الكلام القانون النحوي المشتهر بين العارفين ، ومثال ذلك : « عودة ضمير متقدم على لفظ متأخر نحو : ضرب غلامه زيداً ، فالهاء في (غلامه) تعود على (زيداً) المتأخر لفظاً » (3) وهذا قد يشوش على فهم المتلقي فينقطع التواصل بين المتخاطبين ، إذ المعروف في اللغة العربية أن يعود الضمير على لفظ تقدمه ، وكان الأولى أن يقال : (ضرب زيداً غلامه) حتى تعود الهاء في (غلامه) على (زيداً) الواقع مفعولاً به .

2-2 / تنافر الكلمات :

وهو أن يكون في الكلمات ثقل على اللسان ، وهو نوعان : متناهٍ في التنافر ، وأخف تنافراً ومثالهما :

« وقال أحدهم :

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

1 الخفاجي - سر الفصاحة ص57 .

2 القزويني - التلخيص ص40 .

3 نفسه والصفحة نفسها .

وقول آخر :

حريم متى أمدحه أمدحه والورى معي إذا ما لمته لمته وحدي

وهو اخف تنافراً مما قبله « (1)

فالتنافر في البيت الأول واضح ، إلا أنه في البيت الثاني أخف منه في الأول .

3-2 / التعقيد :

وهو « أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد، لخلل يقع في النظم أو في الانتقال » (2) ، فإذا وقع خلل في النظم أو الانتقال يصبح الكلام غامضاً، بعيداً عن فهم السامع. له وهو نوعان :

* التعقيد في النظم:

وهو ألا يكون الترتيب وفق المعاني ، بسبب التقديم والتأخير أو الحذف أو الإضمار مما يجعل المراد صعب الفهم (3) ولو كان جارياً وفق القوانين . وقد بين التفتازاني التعقيد في النظم بشرحه بيت الفرزدق الذي يمدح فيه إبراهيم بن هشام المخزومي ، خال هشام بن عبد الملك بن مروان قائلاً : (4)

وما مثله في الناس إلا مملّكاً أبو أمّه حيُّ أبوه يقاربه

ثم وقف على تحليل معنى البيت ، وبين الفصل الواقع بين المبتدأ والخبر، والمقصود : أبو أمّه أبوه بلفظ (حي) . وفصل آخر بين الصفة والموصوف ، أي

1 القزويني - التلخيص ص 40 .

2 نفسه والصفحة نفسها .

3 ينظر التفتازاني - المطول ص 122 .

4 القزويني - التلخيص ص 40 ، والتفتازاني - المطول ص 122.

حي يقاربه بلفظ آخر وهو (أبوه) (1) وهذا ما يوجب قلقاً في المعنى ، ويبعد المتلقي عن فهم القول .

* التعقيد في الانتقال :

ومعنى ذلك « لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في إنتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة ، إلى الثاني المقصود » (2) وهذا يعيق الفهم ويعجز المتلقي عن الوصول إلى مراد المُلقي ، كقول العباس بن الأحنف: (3)

سأطلب بعد الدار عنكم تقريباً وتسكب عيناى الدموع لتجمداً

فالفراق يوجب البكاء وسكب الدموع بسبب الحزن ، وهذا حسن ، ثم إنتقل العباس إلى جمود العين لتكون كناية عن السرور ، وهنا تمتنع الكناية ، لأن جمود العين كناية عن البخل وعلى هذا فالشاعر إنتقل من جمود العين إلى بخلها بالدموع ، وهذا هو الظاهر ، أمّا المقصود فهو السرور مما جعل الكلام معقداً بعيداً عن الفصاحة (4)

وهكذا فإن حديث البلاغيين عن فصاحة الكلمة يقترب كثيراً من كلام المحدثين عن السياق الصوتي ، أمّا كلامهم عن الفصاحة على مستوى التركيب (الكلام) فهذا ما يمثله السياق اللغوي عند المحدثين ، أعني بذلك السياق النحوي .

3 / الفصاحة في المتكلم :

وهي الملكة التي بها يستطيع المتكلم التعبير عن مقصوده، خال من كل ما سبق من مخلات الفصاحة ، سواءً أكان ذلك على مستوى اللفظ، أم على مستوى التركيب. وبذلك يكون علماء البلاغة قد أدركوا العلاقة بين الفصاحة والسياق من خلال فصاحة اللفظ التي تدخل تحت السياق الصوتي .

1 ينظر : التفتازاني - المطزل ص122.

2 السابق والصفحة نفسها .

3 القزويني - التلخيص ص40.

4 ينظر : نفسه ص41.

كما أن التفتازاني صرّح بأن «الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات» (1). كما أدركوا علاقة فصاحة التركيب بالسياق، حتى أنهم ربطوا بين البلاغة والفصاحة، فـ «البلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» (2)

فالكلام لا يكون واضح المعنى إلا إذا وافق الحال، ووضح معناه وفصحت عبارته .

وهذا كله لا يمكن أن يتأتى من أيّ متكلم ، إلا إذا امتلك القدرة الكافية التي بها يصل إلى التعبير عن مقصوده، دون إخلال بفصاحة اللفظ أو فصاحة التركيب .

1 التفتازاني - المطول ص 120 .

2 القزويني - التلخيص ص 42 .

توطئة:

قد يظن البعض أن علم التواصل لم يظهر إلا في العصر الحديث مع كوكبة من علماء الاتصال، لينتقل بعدها إلى علم اللغة، الذي أقرّ بأنه الوظيفة الأساسية للغة، بل إن دراسته عند الإنسان قديمة جدًّا، فكل من أفلاطون (427 / 347 ق م) و أرسطو (385 / 322 ق م) اعتبراه علمًا قائمًا بذاته (1). كما لا يخفى علينا أن البلاغة العربية بذلت جهودًا جبارة في دراسة اللغة، وهي تؤدي وظيفتها الأساسية في المجتمع عن طريق اللغة العادية أو الأدبية الموجهة إلى طبقة معينة، وذلك عن طريق اعتنائهم بالبلاغة وأبوابها (علم المعاني/علم البيان/علم البديع). وهذه الوظيفة التي تؤديها اللغة، لا بد أن تكون في إطار تخاطبي، يسمى: الإستراتيجية، والتي تختلف حسب الموقف الذي يدور فيه الخطاب، وحسب المتخاطبين أنفسهم، والعلاقة الرابطة بينهما.

ومن هنا نخلص على أسئلة نوذُ الوقوف عندها:

- كيف حدّد القدامى مفهوم التواصل؟ وما مفهومه عند المحدثين؟ - ما مفهوم الخطاب؟ - ما مفهوم الاستراتيجية؟ وما أنواعها؟

1 / مفهوم التواصل:

أ / مفهوم التواصل في التراث العربي: لقد ركز العرب في تعريفهم للغة على مبدأ التواصل، فابن جني (توفي 392 هـ) يعرف اللغة بقوله «أمّا حدها (فإنها أصوات) يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (2) وهو بذلك يكون قد أعطى للغة سمة الجماعية وهي سمة من سمات التواصل، وبالتالي تكون صالحة للتعبير عن الأغراض في استمرارية. وانحصرت وظيفة اللغة عند ابن سنان الخفاجي في الوظيفة التبليغية، ولا أدلّ

1 - ينظر بلقاسم حمّام - آليات التواصل في الخطاب القرآني ص11.

2 - ابن جني - الخصائص - تحقيق محمد علي النجار ص67.

على ذلك من قوله: « ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً، لا يحتاج إلى فكر في استخراجه ، وتأمل لفهمه (...) والدليل على صحة ما ذهبنا إليه (...) أن يكون الكلام غير مقصود في نفسه ، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم، ويفهموا المعاني التي في نفوسهم » (1)

إن كلام ابن سنان فيه إشارة واضحة إلى التواصل، من خلال رسالة موجهة من متكلم إلى سامع ، وذلك عبر قناة وهي (الكلام) ، فالمتكلم لا غاية له من كلامه إلا توصيل رسالة إلى سامعه. ومن هنا يبدو أن الإنسان في حاجة للغة لأداء أغراضه وتوصيل أفكاره « وهكذا نجد أن حاجة الإنسان إلى اللغة، شرط من شروط تواصله مع الآخرين » (2)

كما يظهر مفهوم التواصل في التراث البلاغي من خلال الإبانة عن المعاني ، حيث يقول الجاحظ : « والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير ، حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله كأننا ما كان ذلك البيان ، ومن أي جنس كان الدليل ، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام ، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى ، فذلك هو البيان في ذلك الموضع » (3)

يقصد الجاحظ - بكلامه عن البيان - الإبانة بأي طريقة كانت ، وهو هنا قد حدّد أربعة عناصر في العملية التواصلية وهي : (المتكلم - السامع - الرسالة - القناة) فالرسالة تصل من متكلم إلى سامع وغاية كل منهما الفهم والإفهام عن طريق اللغة. وهو ما وقف عنده كل من (ابن جني) و (ابن سنان الخفاجي).

بل إن الجاحظ قد أخرج التواصل من دائرة المنطوق ، فجعل « جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء ، لا تنقص ولا تزيد ، أولها

1 - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة ص 221 - 222 .

2 - محمد بوعمامة - اللغة والفكر والمعنى - ص 236.

3 - الجاحظ - البيان والتبيين ج 1 ص 76.

اللفظ ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال التي تسمى نصبة « (1) فالتواصل – حسب رأي الجاحظ – لا يكون بالمنطوق فقط ، بل قد يكون بالكتابة إذا كان المخاطب متعلما ، أو بالإشارة والإيماءة أيضا وربما كان بالعقد أو الحال الناطقة بالدلالة وهي النصبة ، وتكون ناتجة عن التأمل والتفكير .

وليس رأي ابن وهب يبيد عن رأي صاحب البيان والتبيين إذ يرى « أن البيان على أربعة أوجه ، فمنه بيان الأشياء بذواتها ، وإن لم تبين بلغاتها ، ومنه البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكر واللب ، ومنه البيان باللسان ، ومنه البيان بالكتاب ، وهو الذي يبلغ من بُعد وغاب » (2)

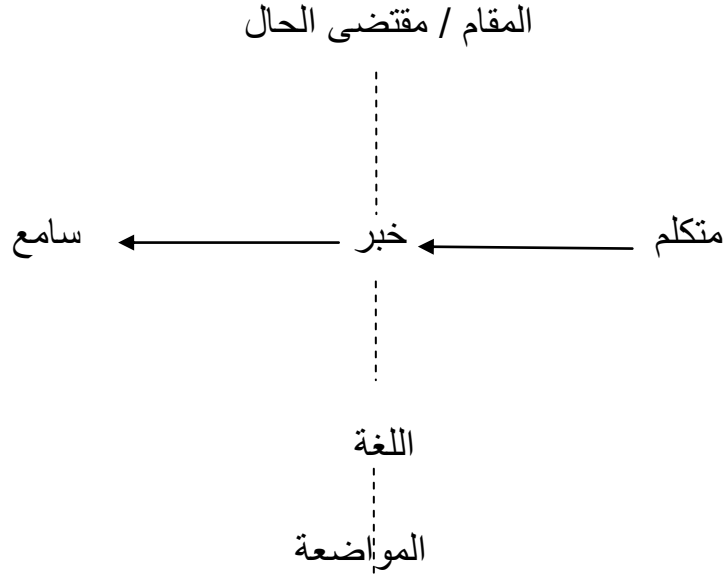
كما لم ينسوا الشفرة التي يتوصل بها السامع إلى مضمون مخاطبه ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق شفرة تكون ضمنا لوصول الإرسالية فاللغة عندهم « عبارة عما يتواضع عليه القوم من الكلام » (3)

وهذا كله يكون في سياق كلامي يسمح للمتخاطبين بالتواصل ، وهو ما سمته العرب (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) .

ومنه نجد أن عناصر التواصل في التراث مكتملة وهي ستة :

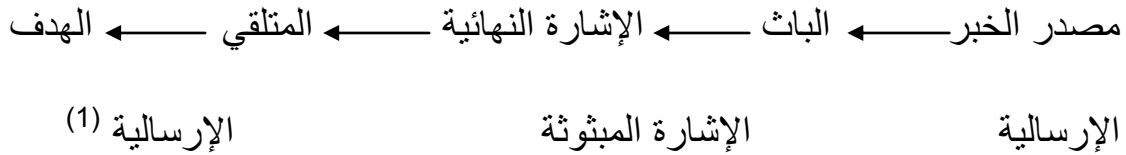
ملقي (متكلم) / متلقي (سامع) / رسالة (خبر) / قناة (اللغة أو ما يقوم مقامها) / سياق (المقام / مقتضى الحال) / الشفرة (المواضيع) .

1 - السابق والصفحة نفسها .
2 - ابن وهب - البرهان ص56.
3 - الخفاجي - سر الفصاحة ص72.



مخطط يوضح العملية التواصلية وعناصرها في التراث البلاغي

ب / مفهوم التواصل عند المحدثين: حدد علماء العصر الحديث العملية التواصلية من خلال تحديد عناصرها بطريقة أكثر علمية، فقد « قدم كلود شانون - وهو مهندس أمريكي يعمل في ميدان الاتصالات الهاتفية - خطاطة (...) تختصر من خلال خاناتها ونمط اشتغالها العملية التواصلية برمتها :



أما اللغويون فقد وصفوا عملية التواصل من خلال تعريفهم للغة ، إذ وصفها دوسوسير بين (أ) و (ب) وهما يتبادلان الحديث فيما بينهما على النحو التالي : (2)

1- سعيد بنكراد - استراتيجيات التواصل - مجلة علامات - عدد 21 - 2004 ص 08 .
Ferdinand De Saussure-cours de linguistique generale- p 18 - 2

سماع Audition

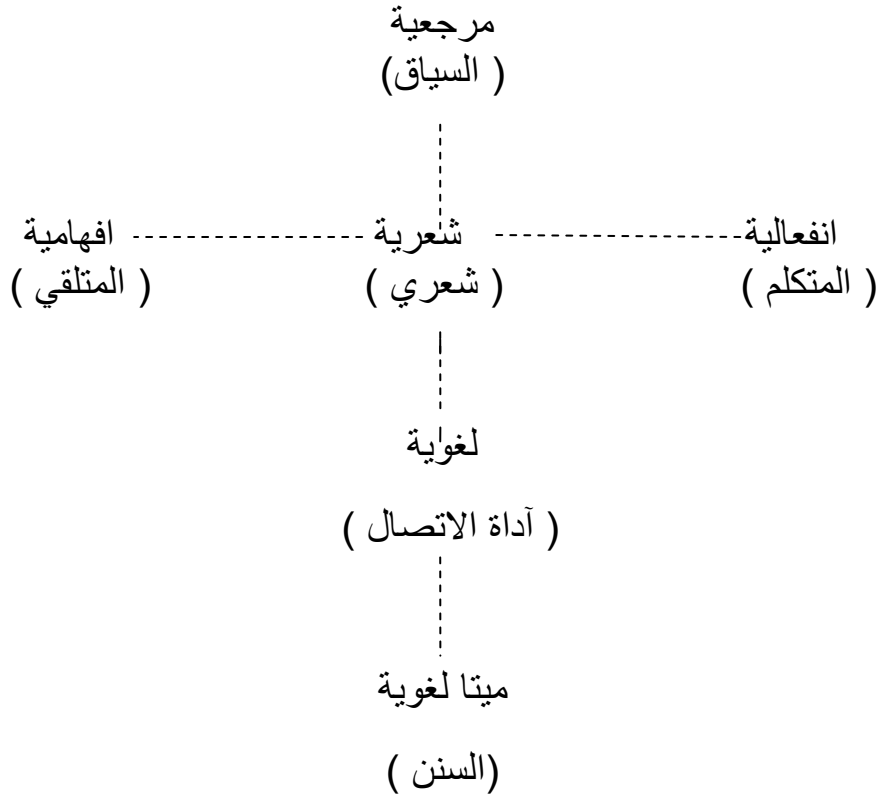
نطق Phonation



نطق Phonation

سماع Audition

وقد قسم جاكبسون وظائف اللغة إلى ستة خانات يمكن توضيحها في المخطط التالي: (1)



1 سعيد بنكراد - استراتيجيات التواصل من اللفظ إلى الإيماءة ص 09.

وهكذا يكون جاكبسون قد ألمَّ بجميع العناصر التي تقوم عليها العملية التواصلية، مع تحديد الوظائف المنوطة بكل عنصر .

وقد حددت بعض المعاجم تعريفاً للتواصل، منها معجم اللسانيات الذي أشرف عليه ج ديبيوا J.Dubois، والذي يقترح تعريفين هما :

« 1- التواصل La communication ، تبادل لفظي بين المتكلم الذي ينتج ملفوظاً أو قولاً موجهاً نحو متكلم آخر Inter Locteur ، ومحاور يرغب في السماع أو إجابة صريحة أو ضمنية Explicite ou implicite ، حسب نموذج الملفوظ الذي يصدره المتكلم Le sujet parlant .

2 – التواصل عملية انتقال معلومة من نقطة إلى أخرى (موضع أو شخص)، ويتم ذلك من خلال رسالة استقبلت عدداً من الأشكال المشفرة que à été code « (1)

في التعريفين السابقين نجد أن جون ديبيوا ومن معه من الباحثين قد ركزوا على العناصر السالفة الذكر في العملية التواصلية .

وخلاصة وظيفة التواصل ما يلاحظه (بينيت) إذ يرى « أن وظيفة التواصل تتمثل أساساً في سعي المتكلم إلى إبلاغ المتلقي بأمر ما أو إلى نسبة عمل ما إليه » (2)

2 / مفهوم الخطاب :

يقترن لفظ الخطاب – غالباً – بوصف آخر كالخطاب السياسي والخطاب الثقافي والخطاب الاجتماعي والخطاب التاريخي ... إلخ مما يجعله يعرف اضطراباً في تحديد معناه ، فورد « بتعريفات متنوعة في هذه الميادين العديدة ، بوصفه فعلاً يجمع

Jean dubois et des autres – dictionnaire de linguistique et des sciences du langage p . 94

2 ج ب براون – ج يول – تحليل الخطاب ص 02 .

بين القول والعمل» (1) وقد ورد هذا اللفظ عند العرب قديماً وعند الغربيين حديثاً :

أ / مفهوم الخطاب عند العرب : أورد ابن فارس (توفي 395 هـ) في معجم مقاييس اللغة، أن « الخاء والطاء والباء أصلان : أحدهما ، الكلام بين اثنين ، يقال : خاطبه ، مخاطبة ، خطابا » (2) و جاء في أساس البلاغة للزمخشري ، مادة خطب « خاطبه أحسن الخطاب وهو المواجهة بالكلام ... » (3)

كما ورد في القرآن الكريم أكثر من مرة وبعده صيغ ، منها : صيغة الفعل في قوله : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (4) ، ومنها الفعل المضارع

المسبوق بلام الناهية في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخَاطَبِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ (5) فإذا

كان الفعل الأول بمعنى واجه أي واجههم الظالمون ، فالثاني مقصود منه الدعاء لهم ، لذا نهى المولى عز وجل رسوله نوحاً – عليه السلام- عن ذلك لأنهم ظالمون (6)

وورد لفظ الخطاب أيضاً في القرآن الكريم بصيغة المصدر في قوله ﴿ رَبِّ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ (7)

وحسب الزمخشري ، فإن لفظ الخطاب هنا يعني التكلم ، فالملائكة والروح لا يملكون التكلم بين يديه (8) .

1 عبد الهادي بن ظافر الشهري – استراتيجيات الخطاب ص 34 .

2 ابن فارس معجم مقاييس اللغة ص 304 مادة (خطب) .

3 الزمخشري – أساس البلاغة ج 1 ص 255.

4 سورة الفرقان الآية 63.

5 سورة المؤمنون الآية 27

6 أنظر تفسير الآية في الزمخشري – الكشاف ج 4 ص 227 – 228.

7 سورة النبأ الآية 37.

8 ينظر : الزمخشري – الكشاف ج 6 ص 302.

أما في قوله جلّ وعلا عن داوود عليه السلام : ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَوَصَّلَ

الْخِطَابِ ﴾⁽¹⁾ فقد ذكر الزمخشري أنه يجوز « أن يراد بالخطاب القصد ، الذي

ليس فيه اختصار مغل ، ولا إشباع ممل »⁽²⁾

وأكثر ما ورد لفظ الخطاب عند الأصوليين، على اعتبار أنه الأرضية التي

استقامت أعمالهم عليها، بل هو محور بحثهم⁽³⁾

ب / عند الغربيين: أما عند الغربيين فقد ورد مفهوم الخطاب بمفهومين مختلفين هما :

أولاً: ذلك الملفوظ الذي يعبر به المتكلم عن مجموعة من الدلائل الموضوعية اجتماعياً على ذمته، ليعبر بذلك عن فكرة معينة ، وقد تناول هذا المفهوم (غوستاف غيوم)⁽⁴⁾.

ثانياً: الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة، وعبر عن ذلك هاريس الذي وصف الخطاب على أنه تتابع للجمل، أما بنفنيست فقد وصف الجملة بأنها وحدة خطاب، وبذلك جعل الخطاب يتجاوز الجملة⁽⁵⁾.

3 / مفهوم الإستراتيجية :

يعيش الإنسان في مجتمع ويتعايش معه، ولكل ظرف يعيشه سياقات اجتماعية مختلفة، لذلك لا بد له من البحث عن طريقة معينة يتمكن من خلالها من التعامل مع غيره وفق الأطر التي تلابس هذه السياقات، وبذلك يمكنه تحقيق هدفه ويصطلح على الطريقة التي يختارها الإنسان في تعامله مع غيره وفق السياق المذكور آنفاً

1 سورة ص الآية 20.

2 الزمخشري الكشاف ج5 ص 251 – 252.

3 ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري استراتيجيات الخطاب ص36 .

4 ينظر : فرانك نوفو : قاموس علوم اللغة ص243.

5 ينظر : نفسه ص244 . و دومينيك مانفو – المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ص 35

(إستراتيجية الخطاب) .

وتختلف الإستراتيجيات باختلاف الظروف المحيطة ، وهذا ما سمته العرب مراعاة الكلام لمقتضى الحال ، وقد قيل : لكل مقام مقال ، أي لكل ظرف تخاطبي معين ، إستراتيجية خطابية توافقه ، ويتجلى ذلك حين التلفظ بالخطاب فيما يسمى بالإستراتيجية التخاطبية، وهذا يعني أن الخطاب المنجز يخطط له من طرف المتكلم⁽¹⁾ وبحسب الظروف التي تحكمه إضافة إلى علاقة المتكلم بالسامع .

1 ينظر : عبد الهادي بن ظافر الشهري - إستراتيجيات الخطاب ص 56 .

قواعد التخاطب ومبادئه:

عني علماء العربية بالقواعد التخاطبية التي عدّها المعاصرون من أهم أسس
الدرس التداولي المعاصر ، كمرعاة حال المخاطب. ويقصدون منه قاعدة الإفادة أو
الغرض ، وهي الفائدة التي يجنيها السامع من كلام المتكلم ، وكذلك قاعدة القصد ن أو
ما يسمى بغرض الخطاب إضافة إلى قاعدة الصدق .

أمّا المبادئ التي نوّد الوقوف عندها فهي ثلاثة ، مبدأ الاقتضاء ، ومبدأ التأدب
ومبدأ التصديق. وهذه المبادئ الثلاثة تعتبر من بين أهم المبادئ التي يقوم عليها
الدرس التداولي المعاصر.

أولاً: قواعد التخاطب :

1/ قاعدة الإفادة : لقد اهتم علماء العربية بالمخاطب ، من خلال اهتمامهم بالخطاب
في ذاته ، حيث اشترطوا أن يكون الكلام مفيداً ، وهذا ما اختصره ابن مالك في ألفيته
بقوله : **كلامنا لفظ مفيد كاستقم*** و اسم وفعل ثم حرف الكلم (1)**

أمّا علماء البلاغة فقد كان لهم باع طويل في هذا الموضوع، حيث أن كلامهم
عن مفهوم البلاغة والفصاحة لم يكن ليخرج عن معنى الإفادة ، ومرعاة حال
المخاطب ، لتكون حاصلة في الكلام. وفي هذا يقول الخفاجي معرفاً الكلام : « ...
وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع ممن تصح عنه أو
من قبيله الإفادة » (2) ، والمقصود بذلك إفادة المتكلم للسامع .

إن أهم ما يظهر اهتمام البلاغيين بالسامع ومرعاة حاله، وضعهم حدوداً
للمصطلحات البلاغية ، كالفصاحة والبلاغة ، ولعل أقدم ما ورد في ذلك في صحيفة

1 ابن عقيل : شرح ابن عقيل ص 13.
2 الخفاجي - سر الفصاحة ص 57.

بشر بن المعمر (1) حين تكلم مع الصبيان الذين يعلمهم عن ضرورة مراعاة المتكلم لأقدار السامعين ، وموافقة المعاني لهذه الأقدار ، وتقسيم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وذلك توخيًّا للإفهام وحصول الإفادة .

ومن المصطلحات التي ضبطها البلاغيون ، مصطلح الفصاحة ، واشترطوا في الكلام الفصيح خلوه من التعقيد المعنوي فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي « ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرًا حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ » (2) واشترطوا في فصاحة الكلمة ألا تكون غريبة في الاستعمال ، وركزوا على ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لتردها بين معنيين أو أكثر دون قرينة (3) مما يشوش على ذهن السامع ويؤدي به إلى سوء الفهم وعدم حصول الفائدة .

أمّا تعريفهم البلاغة فكان ذا ارتباط وثيق بالسامع ، لأنهم ركزوا في ذلك على حصول الفهم والفائدة إلى درجة تمكن الكلام في نفس السامع كتمكنه في نفس القائل ، إذ يقول العسكري : « البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع ، فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك » (4) وهنا يركز صاحب الصناعتين على ضرورة حصول الإفادة من الملقى إلى المتلقي ، وإلا لن يكون الأول بليغًا .

لقد قامت البلاغة العربية على فكرة جوهرية هي (موافقة الكلام لمقتضى الحال) ، إلى درجة أن الكلام إذا وافق هذه القاعدة فهو بليغ ، لأنه بذلك يكون قد أفاد المتلقي ، كما وقفوا كذلك على مصطلح الحال ، فعرفه التفتازاني بقوله : « والحال هو الأمر الداعي للمتكلم » (5) ، فهو عندهم « يرادف - في أغلب استعمالاته لدى البلاغيين - مصطلحا آخر وهو المقام فكل من المصطلحين نقصد به مجموعة من

1 ينظر عنصر المقام في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث .

2 القزويني - الإيضاح ص 31.

3 ينظر : بان الخفاجي - مراعاة المخاطب في النحو العربي - ص 28 .

4 العسكري : كتاب الصناعتين ص 10.

5 التفتازاني المختصر. ضمن شروح التلخيص ج 1 ص 122 .

الاعتبارات والظروف والملابسات التي تصاحب النشاط اللغوي وتلابسه ، ويكون تأثيرها – أو ينبغي أن يكون – في ذلك النشاط من خارجه ، بحيث لا تحدد في دلالة الكلام أو تتجلى في مزاياه إلا في ظلها، وفي ضوء ارتباطه بها « (1)

وهذه الأمور غير اللغوية لها تأثير واضح وجلي على المتلقي في فهمه الخطاب ، مما تحصل من خلاله الإفادة ، فالبلاغيون قد تفتنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، شديدة الارتباط بثقافة متكلميها وواقعهم الاجتماعي ، لذلك حللوا وفق هذه المواقف التي سموها (مقامًا) ، ومن ذلك لو كنّا – على سبيل المثال – نذكر صحابياً في ورعه و تقاه وصلابة إيمانه،فقلنا:(ومن هو) ، فالظاهر من اسم الاستفهام أنه مستفهم عنه ، ولكن العارف للمقام ، فإنه سيدرك أن هذا القول تعظيماً وليس استفهاماً ، وهكذا تحصل الفائدة ، ولذلك قال السكاكي في تعريفه علم المعاني : « هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره « (2) وهذا التعريف لعلم المعاني يوضح مدى تركيز السكاكي على قانون الإفادة فهو « فهو لا ينظر إلى خواص تراكيب الكلام إلا من خلال وظيفتها الدلالية (الإفادة) ، والجمالية (الاستحسان) ، والتداولية (تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره) « (3)

وهذا التفكير البلاغي كان متقدماً جداً ف : فالبلاغيون « عند اعترافهم بفكرة (المقام) كانوا متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لأن الاعتراف بفكرتي (المقام) و (المقال) باعتبارهما أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر، الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة « (4)

ومن المسائل التي روعي فيها المخاطب قصد الإفادة، مسألة تقديم ما حقه

1 بان الخفاجي – مراعاة المخاطب في النحو العربي ص29 .

2 السكاكي – المفتاح ص 247.

3 حسن المودن – بلاغة الخطاب الإقناعي – نحو تصور لبلاغة الخطاب – ص215.

4 تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ص 337.

التأخير ، ومن ذلك تقديم المسند إليه على المسند ، وبينها السكاكي بعد أن ذكر مجموعة من الإعتبارات، ومنها تشويق السامع حتى يتمكن الخبر في ذهنه بقوله : «... لأن في تقديمه تشويقاً للسامع على الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده ... كما لو إذا قلت : ... خبر مقدمك سرّني، الذي هو سرّني خبر مقدمك » (1)

وقد يتقدم المسند على المسند إليه ، نحو تقدم الخبر إذا كان شبه جملة على المبتدأ وغاية ذلك « أن يكون قلب السامع معقوداً به كقولك: قد هلك خصمك لمن يتوقع ذلك...أو أهم عند القائل كقوله:

سلام الله يا مطر عليها *** وليس عليك يا مطر السلام » (2)

وقد يتقدم الجار والمجرور على الفعل لإزالة اللبس ، وحصول الفائدة للسامع ، وذلك « إذا قلت : بزيد مررت . أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد ، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيد دون غيره . والتخصيص لازم للتقديم » (3)

ومن المباحث البلاغية التي اعتنت بإفادة المتكلم سامعه ، مبحث القصر والذي هو « تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان » (4)

ومن أنواع القصر نذكر :

أ / قصر أفراد : وهو القصر الذي يزيل شركه الثاني ، أو إزالة توهم السامع أحد الوصفين ، كقولك : زيد قائم لا قاعد .

ب / قصر قلب : وهو الذي يقلب فيه المتكلم حكم السامع كقولك : زيد شاعر لا منجم ، وهنا قلب المتكلم حكم السامع بأن زيداً منجم ، وأثبت عكس ذلك .

1 السكاكي - المفتاح ص 291.

2 نفسه ص 323-324.

3 نفسه ص 341.

4 نفسه 400.

ج / قصر تعيين : وهو تعيين حكم لمن تردد في ذلك ، كقولك لمن اعتقد وجود رجلين قائمين : ما قائم إلا زيد (1)

وفي القصر رصد من البلاغيين لمواطن تأثير المتكلم على السامع من باب الإفادة وتحديد المعنى .

ومن زيادة حصول الفائدة لدى السامع ركزوا على التشبيه ، وما يزيد من فائدة للمتلقى والتشبيه في أبسط تعريف له : « الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى » (2)

والغرض من التشبيه يكون – غالباً – عائداً إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به، فأما الغرض العائد إلى المشبه فيكون :

- لبيان حالة ما ، كما لو قلت لأحدهم : ما لون عمامتك ؟ فقال : كلون هذه ، وأشار لأخرى ، من أجل الدقة في تحديد اللون .

- وقد يكون لبيان مقدار حالة، كما لو قلت عن أحد صافي السريرة نقيها : قلبه كبياض البيض .

- لبيان إمكان وجوده – أي المشبه – كما لو أردت تفضيل أحد عن بني جنسه فنقول : حاله كحال المسك .

- لتقوية شأنه لدى السامع، كما لو أردت إظهار عدم الاستفادة من العلم في الكبر فقلت : العلم في الكبر كالنقش على الماء .

- وقد يكون لإبرازه إلى السامع في معرض من التزيين أو التشويه أو الاستطراف وغير ذلك (3) .

1 ينظر : السابق الصفحة نفسها .

2 القزويني – الإيضاح ص 189 .

3 ينظر – السكاكي.المفتاح ص 448 .

وأما الغرض العائد على المشبه به ، فمرده إلى إيهام السامع أن وجه الشبه في المشبه به أقوى وأظهر منه في المشبه، كقولنا : الأسد كزيد في الشجاعة ، أو كقول الشاعر مادحاً الخليفة :
وبدا الصباح كأن غرته ** وجه الخليفة حين يمتدح (1)
وبهذا القول أراد الشاعر أن يوصل للسامع مدى إشعاع نور الخليفة حتى لكأن نوره أكثر إشعاعاً من نور الصباح .

هذه بعض الآليات البلاغية التي ركز عليها علماء التراث لإبراز ضرورة الإفادة، مركزين من خلالها على السامع ، «ذلك أن الخطاب يتوقف على مدى استفادة المتلقي من كلام المخاطب» (2)

ونوجز الآليات التي ركز عليها علماء البلاغة من أجل الإفادة فيما يلي :

- موافقة الكلام لمقتضى الحال .
- الفصاحة ، وخاصة خلو الكلام من التعقيد المعنوي .
- البلاغة، وخاصة تمكين الخبر في نفس السامع كتمكنه في نفس صاحبه .
- التقديم والتأخير: وذلك تركيزاً منهم على المتقدم كإظهار أهميته مثلاً، أو إزالة اللبس .
- القصر ، حيث رصدوا من خلاله مواطن تأثير المتكلم على السامع من باب الإفادة .
- التشبيه بأنواعه ، مراعاةً للفائدة المرجوة منه ، وهي إفادة السامع من الغرض العائد إلى المشبه ، أو حتى إلى المشبه به أحياناً، من باب الإيهام والتأثير على ذهن السامع .

2 / قاعدة القصد : لقد ركز العلماء العرب قديماً على قانون الإفادة، وهذا منطقي جداً ، لأنه لا غاية من كلام أو خطاب دون فائدة ترجى ، وكان تركيزهم على هذا القانون من باب مراعاة السامع ، إلا أنهم لم ينسوا كذلك قانون القصد الذي يركز على المتكلم

1 ينظر السابق ص 450 - 451 (لم يذكر السكاكي اسم الشاعر)
2 ذهبية حمو الحاج - لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب ص 174.

في تحقيق الغاية التواصلية بينه وبين مخاطبه .

ومن بين ما ركزوا عليه في القصد ، معرفة المتكلم لمن يوجه خطابه ، حتى يختار له الكلام المناسب ، أي موافقة الكلام لأقدار الحالات ، وأقدار المستمعين ، وهو ما أشار إليه الجاحظ في صحيفة بشر بن المعتمر في تفريقه بين الكلام المقصود به الخاصة ، وغيره المقصود به العامة ، حتى أن الجاحظ قارن بين خطاب الله عز وجل العرب وبني إسرائيل إذ يقول: «ورأينا أن الله تبارك وتعالى ، إذا خاطب العرب والأعراب، أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطاً وزاد في الكلام»⁽¹⁾، وذلك حسب مَنْ وَجَّهَ له الكلام .

أمَّا السكاكي فقد ركز على قانون القصد في معرض حديثه عن أحوال الإسناد موضعاً أن المتكلم يقضي بطي المسند إليه أو ذكره ، وكذا المسند وربط ذلك كله بمقتضى الحال ف « إن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه وإن كان مقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب ، وكذا إن كان مقتضى ترك المسند ، فحسن الكلام وروده عارياً عن ذكره وإن كان مقتضى إثباته مخصصاً بشيء من التخصيصات ، فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة »⁽²⁾ . وذلك من أجل تحقيق الغاية التواصلية بين المتخاطبين، انطلاقاً من قصدية المتكلم .

أ / أحوال المسند إليه : من بين أحواله التي ذكرها السكاكي وكذا القزويني ، والتي توضح قصدية المتكلم من ورائها ، حذف المسند إليه بحيث لا يكون ذلك إلا لما يقتضيه طيُّه ، ومن ذلك نذكر :⁽³⁾

- مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر .

1 الجاحظ - الحيوان ج 1 ص 94 .

2 السكاكي - المفتاح ص 256 - 257 .

3 ينظر السكاكي المفتاح ص 265 - 266 و القزويني - الإيضاح ص 55 .

- وإمّا لذلك مع ضيق المقام .
- إذا رأى المتكلم أن في تركه تعويل على شهادة العقل .
- اختبار تنبيه السامع .
- إذا قصد تطهير لسانه منه ، أو تطهيره عن لسانه .
- القصد إلى عدم التصريح .

والمقاصد في ذلك كثيرة ، واعتباراتها عديدة ، فقد يكون : « لا اعتبار آخر لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم »⁽¹⁾

وهذه كلها أسباب لقصد المتكلم في ترك المسند إليه ، حسب المقام الذي يقتضيه وذلك مع ضرورة وجود القرينة الدالة على المحذوف ، ومثاله قول الشاعر :

قال لي : كيف أنت ؟ قلت عليل **** سهر دائم وحزن طويل⁽²⁾

أمّا ذكر المسند إليه ، فله كذلك مقاصد من قبل المتكلم ومن ذلك نذكر :

- للاحتياط لضعف التعويل على القرينة المبيّنة للمحذوف .
- للتنبيه على غباوة السامع ، لذلك يذكر حتى يدرك السامع القول .
- لزيادة الإيضاح والتقرير .
- إظهار التعظيم أو الإهانة .
- كان الخبر عام النسبة إلى مسند إليه والمراد تخصيصه بمعين ، كالذهاب والمجيء

1 ينظر السكاكي - المفتاح ص 266 و القزويني - الإيضاح ص 55 .
2 نفسه والصفحة نفسها ، وذكره السكاكي في المفتاح ، ولم يذكر له صاحباً .

والخروج والدخول وغير ذلك من هذا القبيل (1)

ولم يقف البلاغيون في ذكرهم أحوال الإسناد عند هذا الحد ، بل عرّجوا على تعريف المسند إليه وتنكيره بحسب قصد المتكلم ، فإذا أراد المتكلم إحضار المسند إليه بعينه في ذهن السامع عرّفه بالعلمية ، وإن استهجن التصريح بالاسم عرفه بالموصولية ، أمّا إذا أراد بالمسند إليه ذات الحقيقة ، أو أراد به الاستغراق عرفه باللام(ال)(2). وعمومًا فإنه يعرف « لكون المقصود إفادة السامع فائدة يعتد لمثلها»(3) أمّا تنكيره فقد يكون لقصد التكثر ، كقولنا : (إن لفلان إبلاً) ، وغيره من المواطن التي ينكر فيها المسند إليه تبعًا لقصدية المتكلم .

أمّا التقديم والتأخير ، فقد تكلم عنه علماء البلاغة من باب غاية المتكلم وقصده فالمتكلم قد يقدم المسند إليه إذا قصد تعجيل المسرة أو المساءة أو إذا رأى في المبتدأ تشويقًا وأراد تمكين الخبر في ذهن السامع (4)

أمّا تأخيره ، فمن بين مقاصد المتكلم فيه تجديد نشاط السامع وإيقاظه للإصغاء إذا خرج الكلام على مقتضى الظاهر، وصار إلى الالتفات (5)

هذه بعض أحوال المسند إليه، التي يتضح من خلالها وقوف المتكلم عند كل حال منها لقصد معيّن .

ب/ أحوال المسند : ذكرنا فيما سبق أحوال المسند إليه المبنية على قصدية المتكلم ، من حيث الطي والذكر والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير .

فقد يحذف المسند كذلك لذات الاعتبارات المذكورة في طي المسند إليه ، من

1 ينظر السكاكي - المفتاح 268 و القزويني - الإيضاح ص56.

2 ينظر - القزويني ص57 وما بعدها .

3 ابن الناظم - المصباح ص13.

4 ينظر - نفسه ص 69.

5 ينظر نفسه ص71.

اختصار واحتراز عن العبث ، أو تعويل على شهادة العقل دون شهادة اللفظ وغير ذلك من المقاصد المذكورة آنفاً .

ويذكر المسند لنحو ما جاء في ذكر المسند إليه من زيادة في التقرير ، والتنبيه على غباوة السامع وغيرها ، ويضاف إلى ذلك توضيح كون المسند اسماً للدلالة على الثبوت أو كونه فعلاً للدلالة على التجدد أو ظرفاً ليحتمل فيه الثبوت والتجدد (1)

- وقد يأتي المسند نكرة لمقاصد يريد بها المتكلم ، نذكرها فيما يلي :
- عدم الحصر .

- التنبيه على ارتفاع شأن المسند أو انحطاطه .

و يعرف المسند أيضاً لمقاصد منها :

- إذا قصد المتكلم إفادة السامع حكماً معلوماً عنده بأمر آخر .

- إفادة السامع لأمر حكم لأمر معلوم له بأمر آخر (2) .

وتظهر كذلك قصدية المتكلم في تقديم المسند وتأخيرها ، فهو يؤخر المسند إذا رأى

أهمية تقديم المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلْمَالٌ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (3) .

أمّا تقدم المسند ، فلمقاصد منها :

- تخصيصه بالمسند إليه ، أي قصر المسند إليه على المسند .

- إذا قصد من التقديم ، إظهار التفاؤل أو التشويق (4) .

هذه بعض مقاصد المتكلم في أحوال الإسناد سواء في الذكر والطي أو التعريف

1 ينظر السابق ص 95 .

2 ينظر القزويني - التلخيص ص 84 .

3 سورة الكهف - الآية 46 .

4 ينظر - القزويني - التلخيص ص 85- 86 .

والتنكير أو التقديم والتأخير ، وهذه المقاصد الكلامية هي التي يسميها المعاصرون بـ (القصدية) بوصفها قرنية تداولية، و بها يصل السامع إلى تحصيل الفائدة .

وقد أدرك العلماء العرب مفهوم القصدية من خلال إسهاب الجرجاني في حديثه وتحليله لنظرية النظم، ومن ذلك قوله: «اعلم أن معاني الكلام كلها معانٍ لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، إذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع، ومن الثابت في العقول و القائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به، ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه، حاولت ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم، ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدر مضمر، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك، وصوتاً تصوّته سواء»⁽¹⁾

وتتوفر القصدية في قول عبد القاهر ، بتوفر مخبر به ، ومخبر عنه في كل خبر ، سواءً أكان ذلك إثباتاً بتوفر مثبت ومثبت له أم نفيّاً بوجود منفي ، ومنفي عنه ، ولولا وجود ذلك في نفس المتكلم وقصد به ، كان كلامه كصوت صوّته دون قصد أو فائدة، وعلى اعتبار أن الخطاب ليس عملية تصويت فحسب ، فإن عملية التواصل بين المتخاطبين لا تقوم إلاّ بحضور قصد المتكلم .

وفي فصل التقديم والتأخير من دلائل الإعجاز، أشار الجرجاني إلى تأثير القصد في المعاني المتلفظ بها، وذلك أنك تقول (أأنت فعلت كذا؟) إذا كان الشك في الفاعل وتبدأ في ذلك بالاسم، أمّا إن كان الشك في وجود الفعل ذاته، كانت البداية بالفعل فنقول: (أفعلت كذا؟)⁽²⁾ .

لقد وقف البلاغيون طويلاً عند تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، ثم توضيح معاني

1 الجرجاني - الدلائل ص344.
2 ينظر نفسه ص80.

الخبر ، وما يلقى من أجله ، فإن كان قصد المتكلم إخبار السامع بشيء لم يعلمه من قبل ، قيل إنه فائدة الخبر ، وإن أخبره بشيء ، كان السامع على علم به من قبل ، والمتكلم كذلك يعلم ذلك ، فإن قصده بالضرورة لن يكون إفادة السامع بفحوى الخبر ذاته ، وإنما يكون لإعلامه بأن المتكلم عالم كذلك بالخبر ، ودعي هذا لازم الفائدة ، وهذا التقسيم للخبر الحقيقي، نابع من قصدية المتكلم ذاته .

وقد بيّن الخفاجي ، في معرض حديثه عن الكلام ، أنه قبل المواضعة لا اختصاص له، أمّا بعد وقوع التواضع فهو يحتاج إلى قصد المتكلم ، واستعماله فيما قررته المواضعة بتأثيرها في الكلام : « لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر ، قصدناها ، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثر في كونه أمراً به ، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات ، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد » (1) .

وهذا كلام واضح جلي لقصدية المتكلم في استعماله الكلام الذي تواضع عليه القوم، فالمثال الذي أورده الخفاجي يوضح ذلك أكثر ، فالعرب قد اتفقت وتواضعت على صيغ معينة ، في الأمر والنهي وغيرهما ، واستعمال أحد هذه الصيغ نابع من قصد المتكلم ، كما أن الآلات عديدة وضعت لأغراض معينة ، ومتى قصدنا فعل شيء اخترنا الآلة المؤدية للقصد والغرض .

ومما هو ظاهر أن قانوني الإفادة والقصد متلازمان عند البلاغيين، حيث أن المتكلم في الخطاب يقصد إفادة السامع .

ومن خلال السابق يتحدد لنا أن قانون القصد في البلاغة العربية يقوم على :

- أحوال الإسناد ، من تقديم للمسند إليه أو تأخير ، تعريفه وتنكيره ... إلخ .

- جعل الكلام موافقاً لأقدار الحالات وكذا أقدار المستمعين .

1 الخفاجي - سر الفصاحة ص 66-67.

- قيام القصدية في نفس المتكلم قبل أن تكون كلاماً مجسّداً .
- ظهور القصد من خلال تقسيم الخبر الحقيقي إلى قسمين ، فائدة الخبر ولازم الفائدة .
- استعمال الكلام فيما قررتّه المواضعة ، استعمالاً قصدياً ، إذ لا معنى له ولا اختصاص قبل المواضعة .

3/ قاعدة الإخبار والشمول : إن الإخبار هو أحد العناصر الأساسية لعملية التواصل ، حيث يعدّ تجسيداً لما في نفس المتكلم ، وما يريد إيصاله إلى المتلقي .

وقانون الإخبار في البلاغة العربية مجسّد أولاً في الخبر ، الذي يلقي به المتكلم إلى سامعه ليعلمه بشيء لم يكن على علم به من قبل ، ويسمى فائدة الخبر ، أو يعلمه بأنه (أي المتكلم) على علم بهذا الخبر ، وهو لازم الفائدة ، وفي ذلك إخبار بشيء جديد ، كذلك بالنسبة للسامع الذي لم يكن يعلم بأن المتكلم على علم بالمنطوق ، وهذا ما يذهب إليه ديكر وبقوله : « نطلق على الشرط الذي يخضع له الكلام تسمية قانون الإخبارية والذي يهدف إلى إخبار السامع ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كان هذا الأخير يجهل ما يشار إليه » (1) ، وهكذا يمكن اعتبار لازم الفائدة جزءاً من قاعدة الإخبار على اعتبار أن السامع لم يكن يعلم مقصود المتكلم من هذا الخبر .

ويمكن أن يطبق قانون الإخبار أيضاً على بعض صيغ الإنشاء إن لم تخرج عن غرضها الأصلي الذي وضعت له ، فالأمر مثلاً ، هو إخبار بضرورة فعل ما طُلب من المأمور ، كما في قوله تعالى ﴿ أَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (2) وهو إخبار بحد الزنا ، وكذلك النهي في قوله جلّ شأنه :

O -Ducrot -dire et ne pas dire p133 1
2 سورة النور - الآية 02.

﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾⁽¹⁾ فهو إخبار كذلك بضرورة الابتعاد عن الغيبة .

أمَّا الاستفهام فإن السائل الذي يلقي إلى سامعه استفهامًا على وجه الحقيقة ، فإنه يخبره بجهله بالشيء المستفهم عنه ، لذلك طلب منه الجواب ليعلم ما جهله ، وهذا ما يسميه أهل اللغة بالاستخبار ، وهو « طلب خبر ما ليس عند المستخبر ، وهو الاستفهام »⁽²⁾

ويدخل في إطار قانون الإخبار ، كل شكل من أشكاله ، سواءً أكان الإخبار باللفظ كما قد بيَّنا آنفًا ، أو بالإشارة بالعين والحاجب والرأس واليد وغير ذلك ، فكل من أشار دون لفظ وقصد إيصال خبر ما ، فقد أخبر بتلك الإشارة ، وقد تصاحب الإشارة اللفظ فتكون « نعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه »⁽³⁾ ،

وقد يكون الإخبار بالقلم – أي الكتابة – فالقلم «أحد اللسانين»⁽⁴⁾ ، بل هو أبقى من اللفظ ، وأبعد خبرًا ، «فاللسان مقصور على القريب الحاضر ، والقلم مطلق في الشاهد والغائب... والكتاب يقرأ بكل مكان ويدرس في كل زمان ، واللسان لا يعدو سامعه ولا يتجاوزه إلى غيره»⁽⁵⁾، وفي ذلك إبانة وإفصاح عن الخبر وإن لم يكن باللفظ .

والإخبار عمومًا يشكّل الغرض والقصد والإفادة من التخاطب، وقد قال فيه ابن فارس: «أمَّا أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته، أخبره والخبر هو العلم، وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرًا في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم، نحو (قام زيد) و (يقوم زيد) و (قائم زيد)»⁽⁶⁾ .

وهذا أوضح دليل على أن الإفادة والقصد دافعا للإخبار، لأن المخبر إنما فعل

1 سورة الحجرات الآية 12 .
2 بدوي طبانة – معجم البلاغة العربية ص191.
3 الجاحظ – البيان والتبيين ج1 ص78 .
4 نفسه ص79.
5 نفسه ص80.
6 ابن فارس – الصحابي في فقه اللغة ص 133 .

ذلك عن قصد ، وبغرض الفائدة التي يريد أن يفيد بها سامعه ، سواءً أكان الإخبار بياناً باللفظ أم بالإشارة أم بالقلم، لتحقيق الغاية التواصلية، فالتواصل – حسب ديكرو – « يزود المخاطب بالمعلومات التي لم تسبق له معرفتها » (1)

أمّا الشمول فإنه مرتبط بقانون الإخبار ، ولصيق به ، فلا يكون الأوّل إلا إذا كان الثاني ، ويتلخص الشمول في « إعطاء المتكلم المستمع كل المعلومات اللازمة والتي هي في حوزته » (2) حتى يتسنى له إقامة تواصل فعّال مع سامعه بإعطائه كل المعلومات الضرورية.

أمّا بالنسبة للتراث العربي ، فإنه أسند « صفة الشمول إلى الحدث اللساني ، فاعتبر أن له طاقة تسمح له باستيعاب إفراسات الوجود كلياً، حتى إن مقولة الكلام – لو جاز لنا التعبير – غطت في التراث العربي صورة الكون من وجودها الذري، إلى تكتلها المتعاضد ، فكان الكلام مجهر الإنسان في تفحصه عالم الأشياء، وعالم الصور وعالم الخيال، وقد كان مجهراً ذا عدسة مزدوجة تكبر الصغائر، فتنفذ إلى دقائق الحقيقة في أرق شقوقها وتصغر الكبائر فتجعل المتشامخ العملاق في قبضة الرؤية اللغوية المحيطة به، عن طريق الكلمة والحرف » (3) ، ومنه فالكلام يصبح شاملاً لكل المعاني التي يريد المتكلم إيصالها إلى السامع، فيتحكم بذلك في الألفاظ التي يريد استخدامها أو يكون بها خطابة، شريطة أن يستوفي المعاني، سواءً بالتعظيم أم بالتصغير ، وبذلك تكون الألفاظ وعاءاً للمعاني ، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تتسع إلا إذا اتسعت الألفاظ التي تعبّر عنها ، على حد قول الجرجاني: « لن تتسع المعاني حتى يزداد على أصل المعنى المراد زيادة لفائدة » (4) وقد اعتبروه وجهاً من وجوه شمول الخبر ، إن لم يكن تطويلاً دون فائدة ، لأن « الإطناب بلاغة والتطويل عي ... فأماً

¹ O –Dicrot –dire et nepas dire p 2

² عمر بلخير – تحليل الخطاب المسرحي ص110.

³ عبد السلام المسدي – التفكير اللساني في الحضارة العربية ص323.

⁴ محمد بن علي الجرجاني – الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص 135 .

الإطناب فإنما يكون في تفصيل المعنى وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل ، فإن لكل واحد من الإيجاز والإطناب موضعاً يكون به أولى من الآخر ، لأن الحاجة إليه أشد ، والاهتمام به أعظم ، فأما التطويل فعييب وعي ، لأنه تكلف فيه الكثير مما يكفي منه القليل ، فكان كالسالك طريقاً بعيداً جهلاً منه بالطريق القريب ، وأما الإطناب فليس كذلك ، لأنه كمن سلك طريقاً بعيداً لما فيه من النزهة الكثيرة والفوائد العظيمة ، فيعمل في الطريق الصحيح إلى غرضه من الفائدة على نحو ما يحصل له بالغرض المطلوب « (1) لأن الفائدة مرجوة في ذلك الإطناب ، والخبر يكون شاملاً في ذهن السامع .

ومن البلاغيين الذين ذكروا الإطناب ، أبي هلال العسكري في كتاب الصناعتين حيث يقول – وقد وضع على هامش الفقرة عنواناً (فضل الإطناب) ، وذلك إذا احتاج إليه المتكلم فاعتبره البيان ، و « البيان لا يكون إلا بالإشباع ... وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده إحاطة بالمعاني ، ولا يحاط بالمعاني إحاطة تامة إلا بالاستقصاء » (2) حيث يكون الإطناب مطلوباً إذا كان ذا فائدة .

وهكذا فإن العسكري جعل الإطناب من باب الإحاطة بالمعنى لإشباع حاجة السامع بالخبر الملقى إليه ، والإحاطة هي شمولية الألفاظ للمعاني .

وقد نقل الراغب الأصفهاني عن جعفر بن يحيى قوله : « إذا كان الإيجاز كافياً كان الإكثار هذراً ، وإذا كان التطويل* واجبا كان التقصير عجزاً »³

أما عز الدين بن الأثير فقد جعل الإطناب من أقسام المبالغة ورأى أن « فائدته زيادة في التصور للمعنى المقصود » (4) أي زيادة في وضوح المعنى وشموله في

1 الرماني – النكت في إعجاز القرآن – ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص 78-79. وينظر كذلك في هذا المعنى : العسكري – الصناعتين ص 191.

2 العسكري – الصناعتين ص 190.

* فرق أغلب البلاغيين بين الإطناب والتطويل إلا أن الراغب هنا جاء بلفظ التطويل بمعنى الإطناب

3 الراغب الأصفهاني – محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء الأديباء – هذبته واختصره إبراهيم زيدان ص 26

4 عز الدين بن الأثير – الجامع الكبير ص 294.

ذهن السامع ، لأن للإيجاز موضع ، كما أنّ للإطناب موضع لا يصلح فيه الإيجاز وإلّا كان تقصيراً ، ومن أمثلة الإطناب المفيد للشمولية قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ

لِرَجُلٍ مِّنْ قَلْبَيْنِ فِيْ جَوْفِهِۦ ۗ ﴾ (1) . قال الزمخشري : « فإن قلت : أي فائدة في ذكر

الجوف ؟ قلت : الفائدة فيه كالفائدة في قوله : ﴿ الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج

46] وذلك ما يحدث للسامع من زيادة في التصور والتجلي المدلول عليه ، لأنه إذا

سمع به صور لنفسه جوقاً يشتمل على قلبين » (2)

وذكر السكاكي أن تأكيد المسند إليه يأتي لدفع توهم عدم الشمول والإحاطة كقولك : عرفني الرجلان كلاهما ، والرجال كلهم (3) ، ومن ذلك أيضاً قولهم : جاءني القوم كلهم أو أجمعون ، وذلك حتى لا يتوهم أن بعضهم لم يجيء ، أو أنك جعلت أن الفعل الواقع من البعض كأنه واقع من الكل ، كما لو قلت : بنو فلان قتلوا زيداً والمعلوم أن قاتله واحد (4) فلو افترضنا أن أحدهم أخبرنا : (حضر الرجال الموقف) فهذا قد يوهمنا بأنه حضر بعضهم ، ولم يحضر البعض الآخر ، وربما حضروا كلهم كذلك ، فكلا التفسيرين وارد ، ولكن لو قال : (حضر الرجال كلهم) فإن التوكيد (كل) هنا قد جعل الحضور يشمل الرجال المتكلم عنهم جميعاً

أمّا صاحب المثل السائر فيرى الشمول في ما سمّاه بـ (جوامع الكلم) ، وهو

عنده : الكَلِمُ الجوامع للمعاني ، وقسمه إلى قسمين :

أمّا أحدهما فيتمثل في ألفاظٍ وعبارات تتضمن من المعنى ما لا يتضمنه غيرها

ولا يجوز أن يستعمل غيرها في مكانها ، كقوله (ص) : ((الآن حمي الوطيس))

1 سورة الأحزاب - الآية 04 .

2 الزمخشري - الكشاف ج 5 ، ص 45 .

3 ينظر - السكاكي - المفتاح ص 285 .

4 ينظر - التفتازاني - المطول ص 226 .

الذي لا يمكن أن تعوضه عبارة (استعرت الحرب) مثلاً ، وقد يكون ذلك في الإشارة أيضاً ، كقوله (ص) : « بعثت أنا والساعة كهاتين » فلا يمكن هنا أن تعوّض الإشارة (الجمع بين السبابة والوسطى) بقولنا مثلاً : (على قرب من الساعة) ، لأن القرب لفظ فضفاض المعنى ، قد يكون كثيراً في موقف ، ويدنو أكثر في موقف آخر ، وبهذا يكون اللفظ أشمل خبراً أو حتى الإشارة أيضاً .

وأما القسم الثاني من جوامع الكلم فهو الإيجاز الذي يدل باللفظ القليل على المعنى الكثير ، ويشمل كل المعاني المقصودة ⁽¹⁾ ، والغاية من ذلك هو وصول السامع إلى غاية المتكلم وما يريد من خبره ، ووصول المتكلم إلى ذهن السامع ، بشمول ما يريد إيصاله إليه .

ومنه نجد أن البلاغيين قد توصلوا إلى شمول الخبر عن طريق مقولة الكلام الشامل لكل المعاني ، وعلاقة الألفاظ بها ، حيث تصبح هذه الأخيرة وعاءً للأولى ، ولا تتسع الأولى إلا باتساع الثانية .

4/ قاعدة الصدق : إن مما يمتاز به الإنسان في أدائه الكلامي قدرته على استعمال الكذب والمغالطة ، وإن كان الصدق قاعدة مهمة في الحدث الكلامي إلا أنه لا يمكننا أن نتصور كلاماً يستغني عنه، حتى أن القدامى قالوا : (أعذب الشعر أكذبه) ، ولم يكن قصدهم في ذلك الكذب المضر ، ولكنه كذب فني بما فيه من المبالغة وغيرها .

لقد ألحَّ جرایس ، على أهمية الصدق في الخطاب ، ويقصد به قول الحقيقة كما هي في الواقع ، أو كما يتصورها المتكلم انطلاقاً من إدراكه لهذا الواقع ، ويكون بالإثبات والاستفهام ⁽²⁾ والإثبات يكون عادة بالتوكيد ، والتقرير ، والقسم .

وقد عرّف ابن الأنباري (توفي 577 هـ) التوكيد بقوله: «إن قال قائل: ما الفائدة في التوكيد؟ قيل: الفائدة في التوكيد التحقيق، وإزالة التجوز في الكلام لأن من

1 ينظر - ابن الأثير - المثل السائر ج1 ص ص 78 - 80 .
2 ينظر: عمر بلخير - تحليل الخطاب المسرحي ص 106 .

كلامهم المجاز، ألا ترى أنهم يقولون "مررت بزيد" وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه ... فإذا قلت: "مررت بزيد نفسه" زال المجاز «⁽¹⁾ وحلّت الحقيقة كباب من أبواب الصدق، وليس المقصود هنا أن المجاز كذباً حقيقياً، وإنما يقصد به ما يحمل على غير الحقيقة، ويكثر فيه التأويل، ويكون التوكيد كذلك بالأدوات المعروفة في توكيد الخبر، حرصاً من المتكلم على إظهار صدقه وإبعاد التوهم عن ذهن السامع.

أمّا التقرير فله وجوه، فقد يكون في الإتيان بالبدل الذي «يأتي في الكلام لتقرير المسند إليه والإسناد، زيادة على أصل المعنى لأن البدل على نية تكرير العامل، ففيه تقرير للمسند إليه بذكره مرتين وفيه تقرير للإسناد كذلك»⁽²⁾ ومن ذلك: رأيت أخاك زيّداً، في بدل الكل، وزارني القوم أكثرهم، في بدل البعض، وقوله تعالى: ﴿سَأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فِتَالٍ فِيهِ﴾* في بدل الاشتمال، ويكون

التقرير كذلك كغاية للمتكلم عندما يؤكد المسند إليه⁽³⁾

والقسم كذلك باب من أبواب الإثبات في قاعدة الصدق، حيث قال الرازي: «وهو بصدد الإجابة عن فائدة القسم في إخبار النبي (ص) عن البعث مع إنكارهم رسالته – قال: إنهم – وإن أنكروا الرسالة – لكنهم يعتقدون أنه يعتقد ربه اعتقاداً لا مزيد عليه، فيعلمون أنه لا تُقدّم على القسم بربه إلا وأن يكون صدق هذا الإخبار أظهر من الشمس عنده وفي اعتقاده»⁽⁴⁾، وهذا مما يدل على أن صاحب القسم إنما يستعمله للدلالة على صدقه وتأكيداً لذلك.

بالإضافة إلى عامل الإثبات الذي تمثل في التوكيد والتقرير والقسم، يكون

1 ابن الأنباري – أسرار العربية تحقيق: برتان يوسف هبود ص 208.

2 بدوي طبانة – معجم البلاغة العربية ص 105.

* سورة البقرة الآية 217

3 ينظر: الفزويني – الإيضاح ص 68 – ص 72.

4 حسين نصّار – القسم في القرآن الكريم – ص 121.

الصدق كذلك بالاستفهام شريطة أن يكون المتكلم يريد معرفة الإجابة من السامع أي لا يخرج عن الاستفهام الحقيقي ، ويندرج معه كذلك الأمر والطلب .

وتجدر الإشارة إلى أن الراغب الأصفهاني قد عرّف ميادين البلاغة حين عرّفها بقوله : « البلاغة تقال على وجهين : أحدهما : أن يكون بذاته بليغاً ، وذلك بأن يجمع ثلاثة أوصاف صواباً في موضوع لغته ، وطبقاً للمعنى المقصود ، وصدقاً في نفسه ، ومتى أحترم وصف من ذلك ، كان ناقصاً في البلاغة .

والثاني : أن يكون بليغاً باعتبار القائل والمقول له ، هو أن يقصد القائل أمراً فيورده على وجه حقيق أن يقبله المقول له ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَل لَّهُمْ لِحْ أَنْفُسِهِمْ فَوَلًا

بَلِيغًا ﴿﴾ * يصح حمله على المعنيين « (1)

فالبلاغة عند الراغب الأصفهاني تكون في الكلام وفي المتكلم – كما رأينا سابقاً – عند غيره من علماء البلاغة، وهي عنده لا بد أن تستجمع الأمور الثلاثة الآتية: «أولها: صحة اللغة وصوابها، ويعني ذلك سلامة الألفاظ من العيوب ثانيها: أن يكون المعنى المقصود للمتكلم مطابقاً ومنسجماً مع الألفاظ التي استعملها المتكلم ، ثالثها : أن يكون صادقاً في نفسه « (2)

وما نريد الوقوف عنده ها هنا، هو تركيز الراغب على صدق المتكلم مع نفسه حتى يستطيع التأثير في غيره، مما يبين أن البلاغيين القدامى لم يهملوا هذا الجانب الهام من علاقة المتكلم مع السامع .

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن البلاغة العربية قد ركزت على مجموعة من القواعد الخطابية، على رأسها قاعدة الإفادة التي لا يقوم التخاطب إلا بها، ثم القصد من

* سورة النساء – الآية 63.

1 الراغب الأصفهاني – المفردات – بَلَّغَ . نقلاً عن : محمد كريم الكراز – البلاغة والنقد ص 15 – 16

2 محمد كريم الكراز – البلاغة والنقد ص 16.

جهة المتكلم، وكذا الإخبار وشمول الخبر لقصد المتكلم، إضافة إلى صدق الخبر في نفسه والمرتكز على الإثبات والاستفهام، والإثبات نفسه يتمثل في التوكيد والتكرار والقسم .

ثانياً: مبادئ الخطاب :

1/ مبدأ الاقتضاء: رأينا سابقاً أن البلاغيين قد انتبهوا إلى عدد من قواعد الخطاب ، فإنهم كذلك انتبهوا إلى مبادئه ، ومن أهم المبادئ مبدأ الاقتضاء.

ويستند الاقتضاء « إلى مبادئ عامة تقع خارج تنظيم اللغة تهدف إلى الاتصال القائم على التعاون » (1) وهذا قريب من مفهوم implicature الذي اشتقه غرايس من المصدر implicate ليميز بينه وبين implication أي اللزوم ، ويدل المصطلح implicature على عملية الاستدلال التي تجري في التداول اللغوي (2) ويتميز الاقتضاء بمميزات أهمها « أنه يقدم تفسيراً صريحاً لمقدرة المتكلم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل ، أي أكثر مما يعبر عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة » (3) فكثيراً من الأحيان يقتضي الكلام أكثر من إنجاز المتكلم للمعنى الحرفي للملفوظ ، وهذا ما يظهر المهارة اللغوية في التعبير عن المقصود .

والبلاغة العربية باعتبارها تركز على مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فإن مبدأ الاقتضاء يعتبر من أهم مبادئها وأظهرها ، باعتبارها فن القول الذي يحتاج فيه السامع إلى كثير من الاستدلال والتأويل للوصول إلى مقتضى القول ، ومنه فالأقتضاء هو المعنى غير المباشر لدى المتكلم ، الذي يخرج عن المعنى الحرفي للجملة ، إلى معانٍ أخرى تستفاد من سياق الكلام ، أو هي مرتبطة بمقاصد المتكلم ، أو هو – أي

1 عادل فاخوري – الاقتضاء في التداول اللساني ص 141.

2 ينظر تفصيل ذلك في : العياشي أدرابي – الاستلزام الحواري في التداول اللساني ص 17.

و عادل فاخوري – الاقتضاء في التداول اللساني ص 141 .

3 عادل فاخوري – الاقتضاء في التداول اللساني ص 141.

الاقتضاء - دلالة المعنى المعجمي للكلمة على المعنى المقتضى.

وقد عالجت البلاغة العربية مبدأ الاقتضاء من خلال الخبر والإنشاء ، التقديم والتأخير ، الفصل والوصل ، الحذف ... إلخ .

أ/ **الخبر والإنشاء** : قسم البلاغيون الكلام إلى خبر وإنشاء ، وهناك من سمي الإنشاء بالطلب كالسكاكي ، وابن وهب الذي يقول : « والخبر كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده ، كقولك قام زيد فقد أفدته العلم بقيامه ... والطلب كل ما طلبته من غيرك ، ومنه الاستفهام والنداء والدعاء والتمني ، لأن ذلك كله طلب » (1)

أما الخبر فمن المعلوم أن له غرضان أصليان هما :

- **فائدة الخبر** : وذلك إذا أعلمت السامع بخبر لم يكن على علم به قبل الإخبار .

- **لازم الفائدة** : وذلك إذا أعلمت السامع بخبر هو على علم به، ولكن الفائدة تقع في تعريفه بعلمك للخبر، لذلك سمي بلازم الفائدة، وهكذا يكون الخبر قد ورد على مقتضى الظاهر، حيث في كلا الغرضين أدت العبارات والجمل المعنى الذي تحمله الألفاظ دون تأويل أو توجيه إلى غير ما دلَّ عليه الكلام في ظاهره (2) ، وقد يخرج الكلام على ذلك فتتولد أغراض فرعية تستفاد من السياق وقرائن الأحوال ، ومن ذلك:

* **إظهار الضعف** : كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ

شَيْبًا ﴾ (3)

* **إظهار الحزن** : كقول الخنساء:

1 ابن وهب - البرهان ص 93 .

2 ينظر : أحمد مطلوب معجم المصطلحات البلاغية ص 297 .

3 سورة مريم الآية 4.

يذكرني طلوع الشمس صخرًا *** وأذكره لكل طلوع شمس (1)

* إظهار التحسر: كقول المتنبي :

أقمت بأرض مصر فلا ورائي *** تُخبّ بي الركاب ولا أمامي

وملني الفراش وكان جنبي *** يمل لقاءه في كل عام (2)

والظاهر مما سبق بأن الأمثلة كلها تحمل أخبارًا محددة ، إلا أن المقامات التي وردت فيها جعلتها تخرج عن مقتضى الظاهر .

وليس الإنشاء بمختلف عن الخبر في الاستعمال، لذلك ركز السكاكي على أبوابه والأغراض الفرعية المولدة منها، إذ يقول: «قد سبق أن حقيقة الطلب حقيقة معلومة مستغنية عن التحديد، فلا نتكلم هناك، وإنما نتكلم في مقدمة يسند عليها المقام من بيان ما لا بد للطلب، ومن تنوعه والتنبيه على أبوابه في الكلام وكيفية توليدها لما سوى أصلها» (3) .

ونأخذ من الطلب على سبيل التمثيل والتوضيح :

* الاستفهام : ويسمى كذلك الاستخبار ، « وهو طلب خبر ما ليس عندك » (4) وذلك كطلبك الخبر كقولك « من عندك ؟ » ، ولكنه قد يخرج إلى أغراض غير أصلية بسبب الإخلال بشروط الإجراء حيث يقول السكاكي : « متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل ، تولد منها المقام » (5) ومن ذلك نذكر :

1 الخنساء – شعر الخنساء – تحقيق وشرح : كرم البستاني ص 119 .
2 المتنبي – ديوان المتنبي ص 312 .
3 السكاكي – المفتاح ص 414 .
4 الزركشي – البرهان ج 2 ص 326 .
5 السكاكي – المفتاح ص 416 .

* **التعجب:** كقوله تعالى: ﴿ مَا لِهَذَا أَلرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي سَوَاقٍ ﴾ (1)

* **التسوية :** كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ءَمْ لَمْ

تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (2)

* **النفى:** كقول عنتره: وكيف أنام عن سادات قوم ** أنا في فضل نعمتهم رُبِّيتُ؟ (3)

وقل ذلك عن بقية أنواع الطلب كالأمر والنهي والنداء... إلخ في خروجها عن مقتضى الظاهر، وإفادتها أغراضاً أخرى غير التي وضعت لها في الأصل، حسب مقصدية المتكلم من وراء خطابه، وبذلك قد يكون بين معانٍ أكثر من إنجازها للمعنى الحرفي للمفوظ .

ب/ التقديم والتأخير : من أهم الآليات التي يستخدمها المتكلم في الخطاب، آلية التقديم والتأخير الذي يدخل ضمن مباحث علم المعاني ، وهو بدوره يظهر المعاني والأغراض التي قصد إليها من خلال توظيف هذه الآلية، ونجد الجرجاني يفرد له فصلاً في كتابه دلائل الإعجاز، سمّاه (القول في التقديم والتأخير) ، وفيه يقول: « هو باب كثير الفوائد ، جمُّ المحاسن ، واسع التصرف، بعيد الغاية ، لا يزال يفترُّ لك عن بديعةٍ و يفضي بك إلى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء و حوّل اللفظ عن مكان إلى مكان » (4) وذلك من أجل تقديم ما أريد التنبيه عليه، ولفت النظر إليه ويتأخر بذلك ما كان أقل شأنًا من المتقدم.

ويفصل الجرجاني بعد ذلك في هذا الموضوع راداً إيّاه إلى النية -نية المتكلم- وهو

1 سورة الفرقان - الآية 07 .

2 سورة البقرة - الآية 06 .

3 أمين سعيد - شرح ديوان عنتره ص 28 .

4 الجرجاني - الدلائل ص 76 - 77 .

ما يرادف مصطلح القصد، حيث يقول: «واعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيءٍ أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك: (منطلق زيد) و(ضرب عمرا زيد)...وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنتقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذلك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث نقول مرّة (زيد المنطلق) وأخرى (المنطلق زيد)» (1)

ومن هنا تتضح رؤية الجرجاني للتقديم والتأخير ، كآلية تواصلية يقتضيها القصد ، مع مراعاة معاني النحو التي ينطلق منها المتكلم ، وبحسب سياق الكلام وما يقتضيه مقام التخاطب ، و يتعلق ذلك بالدلالة الثانية، أو المعاني الثواني، « وهي دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال ، أي يصل المخاطب من خلال هذا الطريق إلى ذلك المعنى فيتقابل مع غرض أو قصد المتكلم » (2) ، ومن أجل ذلك أورد الجرجاني في هذا الغرض مثلاً حلل من خلاله جملة (قتل الخارجي زيد) ، حيث نلاحظ عدول المتكلم عن القاعدة (فعل + فاعل + مفعول به) ، ولا يكون ذلك إلا عن قصد لأن المخاطب يكون شغوفاً لمعرفة خبر مقتل الخارجي ، ولا يهمله القاتل ، لأن السياق يدل على مكانة الخارجي ونفور الناس منه ، لذلك قال المتكلم : « قتل الخارجي زيد ، ولا يقول قتل زيد الخارجي ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أنّ القاتل له (زيد) جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهملهم ويتصل بمسرتهم ، ويعلم من حالهم، أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون ، وقوع القتل بالخارجي المفسد ، وأنهم قد كفّوا شرّه وتخلصوا منه » (3) ، لأن التقديم والتأخير متعلق هنا بالاستئزاز التخاطبي مقامياً ، أو ما سميناه الاقتضاء التداولي .

1 السابق ص 77 .

2 عبد الهادي بن ظافر الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 201 .

3 الجرجاني - الدلائل ص 78 .

ومما ربطه عبد القاهر بالتقديم والتأخير في مبدأ الاقتضاء، استعمال همزة الاستفهام سواءً أكان ذلك للشك أم للتقرير، فإذا قال المتكلم مخاطباً: (أفعلت كذا؟) كان الشك في الفعل ذاته، لأنه قد بدأ به، ولو قال: (أأنت فعلت كذا؟) كان الشك في الفاعل (1).

ج/ الحذف: يقابل الحذف عند البلاغيين ما يسمى في الدرس التداولي بمضمرات القول ، ولا يكون ذلك دون غرض ، ف « أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية ، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين » (2) ، وهنا يرتبط بالافتراض المسبق ، والذي يهتم بالمعارف المشتركة بين المتكلم والسامع ، ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي

وَيُمِيتُ ﴾ (3) ، فالمخاطب (المولى جلَّ شأنه) والمخاطب (عباده) يشتركان في معرفة

الإحياء و الإماتة، وهذا يقتضيه المقام الوارد فيه الخطاب ، على أساس أن المخاطب عالم بذلك، فليس هناك داعٍ لذكر المفعول به، وقل ذلك على المبتدأ وغيره (4)

د / الفصل والوصل : يكون الفصل والوصل في الكلام من جهة الصياغة والأداء المرتبطين بالمتكلم ، وقد عرفهما القزويني بقوله: «الوصل عطف بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة ، فن منها عظيم الخطر ، صعب المسلك ، دقيق المأخذ » (5) ، وهذا مما يبدي قيمة الفصل والوصل على أساس مقتضيات الكلام ، فإن كان يقتضي وصلاً كان ذلك ، وإن اقتضى فصله ، أصبح من باب البلاغة وجودة الكلام فعله .

بل إن الجرجاني جعل إتقان معرفة الفصل من الوصل علامة لجودة الكلام إذ

1 ينظر : السابق ص 80 – 81 .

2 نفسه ص 105 .

3 سورة غافر الآية 68 .

4 ينظر تفصيل ذلك في: الجرجاني دلائل الإعجاز ص 145 .

5 القزويني – الإيضاح ص 145 .

يقول: « اعلم أن العلم بما ينبغي أن يضع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها ، والمجيء بها منثورة تُستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة »⁽¹⁾، وهذا السر جعل البلاغة تنعت به ومن ذلك ما ذكره الجاحظ والعسكري من قول الفارسي الذي سئل عن البلاغة فقال معرفة الفصل من الوصل⁽²⁾ .

إذا كان من المعلوم أن عطف المفرد على المفرد يلزم إشراك الثاني في الحكم مع الأول بالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما ، فإنَّ الجمل يكون لها موضع إعرابي إذا عطفت على جملة لها موضع من الإعراب فتأخذ الثانية حكم الأولى ، وتكون لا محل لها من الإعراب إن عطفت على أخرى ليس لها محل.

وللفصل والوصل مواضع يقتضيها السياق والمقام يمكننا اختصارها في الجدول

التالي :

مواضع الفصل : (3)

الموضع	مواطنه	المثال
كمال الاتصال بينهما	- أن تكون الثانية مؤكدة للجملة الأولى .	قال تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » [البقرة 01]
	- أن تكون الجملة الثانية بياناً للجملة الأولى	قال تعالى: « فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى» [طه 120]
	- أن تكون الجملة الثانية بدل بعض أو اشتمال من الجملة الأولى	قال تعالى: « يسومونكم سوء العذاب يذبون أبناءكم » [البقرة 49] وقال: «...اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا...» [يس 20 - 21]
شبه كمال الاتصال بينهما	- السؤال عن سبب الحكم فيها مطلقاً	قال لي كيف أنت قلت عليل *** سهر دائم وحزن طويل

1 الجرجاني - الدلائل ص 184 .

2 ينظر : الجاحظ - البيان والتبيين ج 1 ص 87 ، والعسكري - الصناعتين ص 438 .

3 ينظر : القزويني الإيضاح ص 147 ، وما بعدها

وينظر : تفصيل ذلك وشرحه - عبد العزيز قليلة - البلاغة الاصطلاحية ص ص 252 - 259 .

قال تعالى « وما أبريء نفسي، إن النفس لأمارة بالسوء » [يوسف 53] (كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء)	- عن سبب خاص	
قال تعالى « وأقسطوا إن الله يحب المقسطين » [الحجرات 09]	- أن يختلفا خبراً وإنشاءً	كمال الانقطاع بينهما
إنما المرء بأصغريه كل أمريء رهين بما لديه	- أن تتفقا خبراً وإنشاءً دون مناسبة بينهما في المعنى أو السياق	
وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلاً *** أراها في الظلام تهيم	منع إيهام فلان المقصود	شبه كمال الانقطاع بينهما
قال تعالى : « إذا خلو إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون الله يستهزئ بهم » [البقرة 14-15]	أن تكون الجملتان المنتاسبتين خبراً وإنشاءً و يمنع من العطف مانع ، كأن يكون للأولى حكم لا يصح إعطاؤه للثانية	التوسط بين الكمالين) كمال الاتصال وكمال الانقطاع (

2- مواضع الوصل : (1)

المثال	الموضع
قال تعالى « يحل لكم الطيبات ويحرم عليكم الخبائث » [الأعراف 157]	قصد المتكلم إيراد الجملتين إثر بعضهما و إشراكهما في الحكم الإعرابي
كسؤال أحدهم لك : أتريد شيئاً ؟ فترد قائلاً : لا ، وبورك فيك ، وذلك حتى لا يتوهم السامع بالفصل الدعاء عليه لا الدعاء له ، ولما كان الدعاء له قصد المتكلم وحب الوصل	أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود
- قال تعالى « إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم » [الانفطار 13 - 14]	أن تتفق الجملتان خبراً أو إنشاءً ، لفظاً ومعنى أو معنى فقط
قال تعالى : « فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً » [التوبة 82]	التناسب في المعنى
	عدم وجود سبب من أسباب الفصل

ومنه فإن مبدأ الاقتضاء في البلاغة العربية تمثل في عدد من آليات التخاطب التي

تقتضي شكلاً معيناً من الخطاب وهي :

1 ينظر : عبد العزيز قليقله - البلاغة الاصطلاحية ص 260 - 261 .

- الخبر والإنشاء / التقديم، والتأخير / الحذف والذكر / الفصل والوصل .
وكل عنصر من العناصر المتضادة المذكورة يقتضيه سياق معين ومقام محدد .

2 / مبدأ التأدب : لقد ركزت البلاغة العربية على احترام فكر المخاطب وتقديره وذلك بترك الأسلوب المباشر ، والاعتماد على الإشارة والتلويح والتلميح عن طريق الكناية والتعريض ، وكذلك بترك الإطناب والشرح والاعتماد على الإيجاز ، ذلك أن المخاطب يمكن أن يفهم هذه الأشياء بنفسه .

ومن التلويح * نذكر قولهم (كثير الرماد) حيث تكثر الوسائط بين اللازم والملزوم ، وهي : كثرة الإحراق وكثرة الطبخ وكثرة الأكل وكثرة الأطباق.

ومن التأدب واحترام مشاعر المخاطب ، فنذكر ما يكره سمعه بالتلميح دون التصريح كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضِيًّا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ أَوْ لَمْ يَسْأَلِ النِّسَاءَ ﴾⁽¹⁾، فقوله : ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِبِ ﴾ فيه كناية عن قضاء الحاجة المنقضة للوضوء وقوله: ﴿ أَوْ لَمْ يَسْأَلِ النِّسَاءَ ﴾ فيه كناية عن الجماع الذي وجب ستره وإن كان حلالاً⁽²⁾ .

ومن مبدأ التأدب مع المخاطب، الاحتراز عن صيغة الأمر تأديباً مع المخاطب واحتراماً له⁽³⁾ ، كقولك لرئيسك في العمل (ينظر سيدي في طلبي) بدلاً من انظر وتحرجاً منها ، ويعلمنا النبي (ص) ذلك تأديباً وتلطفاً ، وقد ذكر ذلك ابن الناظم في باب (وقوع الخبر موقع الإنشاء)، ذاكراً أن من أسباب ذلك، الاحتراز عن صورة الأمر،

* ينظر تعريف التلويح في بدوي طبانة - معجم البلاغة العربية ص 626

1 سورة النساء الآية 43 .

2 ينظر عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني - البلاغة العربية - أسسها وعلومها وفنونها ج 1 ص 107 .

3 ينظر : عبد العزيز قليقطة - البلاغة الاصطلاحية ص 186 .

كقول العبد: ينظر المولى إلى ساعة⁽¹⁾، ومنه ما جاء في كثير من أحاديثه – عليه السلام – فعن سهل بن سعد أن الرسول (ص) قال: «لا يزال الناس بخير، ما عجلوا الفطر» [البخاري ك الصوم 1821/مسلم ك الصيام/الترمذي ك الصوم 635/أبو داود ك الصوم 2006/ابن ماجة ك الصيام 1688، 1687]، فقد أورد النبي (ص) خبراً عن تعجيل الفطر ومضمونه أمر ، ولو كان غرضه البلاغي الحث والتشجيع على التعجيل دون الأمر الإلزامي ، ولكنه أوردته على شاكلة الخبر دون الفعل (عجلوا)⁽²⁾، كما استعمل الرسول (ص) عبارة (ما بال أقوام) في خطابه حتى يدل على قوم قد ارتكبوا الفاحشة أو مخالفة شرعية، ولم يرد التشهير بهم ، واتخذ فعلتهم هذه سبيلاً لوعظ المسلمين دون فضح أو تحديد لمن ارتكب المخالفة⁽³⁾ .

وهكذا يتضح اعتماد العرب في كلامهم مبدأ التأدب الذي يبنى على حُسن العلاقة بين المرسل والمرسل إليه ، من خلال التعفف ، بعدم فرض المتكلم نفسه على غيره . وكذا قاعدة التخيير ، حيث يتخذ المرسل إليه قراراته بنفسه دون ضغط من المرسل ، وقاعدة التودد التي تفرض على المرسل أن يكون لطيفاً ليناً مع المرسل إليه فيما يسمح به الخطاب وظروفه .

3 / مبدأ التصديق : وهذا المبدأ هو مقترح للدكتور طه عبد الرحمن ، مستوحى من التراث الإسلامي ، ويأخذ بأسباب التهذيب ، وكذا أسباب التبليغ ، ويصوغه كما يلي :
- لا تقل لغيرك قولاً لا يصدقه فعلك⁽⁴⁾ .

ويستخرج نوعين من القواعد هما : قواعد التواصل وقواعد التعامل .

أ / قواعد التواصل المتفرعة على مبدأ التصديق : وهذه القواعد استشفها الباحث من كتاب الدنيا والدين للماوردي (توفي 450 هـ) وهي :

- 1 ينظر : ابن الناظم – المصباح ص 93 .
- 2 ينظر : عيد بلبع – السياق وتوجيه دلالة النص ص 509 / 510 .
- 3 ينظر : عبد الهادي بن ظافر الشهري – استراتيجيات الخطاب ص 93 .
- 4 ينظر : طه عبد الرحمن – اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ص 249 .

« - أن يكون الكلام لداع يدعو إليه ، إمّا في اجتلاب نفع أو دفع ضرر .

- أن يأتي في موضعه ويتوخى به في إصابة فرصته .

- أن يقتصر منه على قدر حاجته .

- أن يتخير اللفظ الذي يتكلم به » (1)

أمّا القاعدة الأولى، فتتمثل عند البلاغيين فيما يدعو إلى الكلام، حتى أنّ بعضهم ذكر اللسان فقال: «لسان العاقل وراء قلبه، فإذا أراد الكلام تفكّر فإن كان له قال، وإن كان عليه سكت» (2)، وقد اشترط ابن سنان في الكلام الانتظام والإفادة حيث يقول: « وحده ما انتظم من حرفين فصاعدًا من الحروف المعقولة ، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الإفادة» (3)، وذلك حتى يراعي المتكلم صحة المعنى ، ويصيب عين الفائدة .

أمّا القاعدة الثانية فتقتضي في أصل الكلام قاعدة (لكل مقام مقال) ، وهذا ليس أكثر منه في كتب البلاغة .

والقاعدة الثالثة تفيد اقتصار الكلام على قدر الحاجة، « فإن الكلام إن لم ينحصر بالحاجة ، ويقدر بالكفاية ، لم يكن لحده غاية ، ولا لقدره نهاية » (4) ، وأورد الجاحظ في هذا المضمار ما نقله عن الأعرابي « أن ناسًا قالوا لابن عُمرَ : ادع الله لنا بدعوات ، فقال : اللهم ارحمنا وعافنا وارزقنا ، فقالوا : لو زدتنا يا أبا عبد الرحمن قال : نعوذ بالله من الإسهاب » (5)

وأمّا القاعدة الرابعة فهي حسن اختيار الألفاظ المعبر بها ، مراعاةً لصحة المعاني وشروط الفصاحة والبلاغة .

1 الماوردي - أدب الدنيا والدين ص 237 .
2 الجاحظ - البيان والتبيين ص 172 .
3 ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة ص 57 .
4 الماوردي - أدب الدنيا والدين ص 239 .
5 الجاحظ - البيان والتبيين ص 196 .

ب/قواعد التعامل المتفرعة عن مبدأ التصديق: وهي قواعد متفرعة عن مبدأ التصديق من جانبه التهذيبي: «- قاعدة القصد : لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى غيرك

- قاعدة الصدق : لتكن صادقاً فيما تنقله إلى غيرك .

- قاعدة الإخلاص: لتكن في توددك للغير متجرداً عن أغراضك»⁽¹⁾.

وهذه القواعد نجدها في البلاغة العربية متمثلة في القصد من القول وعلاقة التبليغ بالتهذيب، ثم الخروج عن الدلالة عن طريق التواصل بالتلميح والتورية والكناية وغير ذلك، أمّا قاعدة صدق الخبر فتتمثل - حسب طه عبد الرحمن - في: «الصدق في الخبر، الصدق في العمل، ومطابقة القول للفعل»⁽²⁾، أمّا قاعدة الإخلاص فتقتضي أن يقدم المتكلم حقوق المخاطب على حقوقه، فيعرف مكانته حتى يعرف طريقة مخاطبته على حسب تلك المكانة ، فمن حق المتلقي أن تعرف مكانته فيخاطبُ بما يليق بها .

وخلاصة ما سبق أن التراث البلاغي العربي قد ركز على مجموعة من مبادئ الخطاب وإن كان بعضها يستشف من خلال الأقوال، أي أنه موجود في التراث البلاغي العربي بالقوة لا بالفعل كمبدأ التأدب مثلاً، أمّا مبدأ التصديق فيستخلص من خلال بعض أقوال الماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين، ومبدأ الاقتضاء واضح في البلاغة العربية من خلال مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وما يقتضي لذلك لتكون تلك المطابقة .

1 طه عبد الرحمن : اللسان والميزان ص 250 .
2 نفسه ص 251 .

توطئة :

تطرقنا في الفصل الأول من الباب الثاني إلى الإستراتيجية كمفهوم عام، ووضحنا أنها تختلف من خطاب إلى آخر بحسب المقام الذي قيل وجرى فيه الخطاب، وحسب مكانة المخاطب كذلك ، وهذا ما تقول به البلاغة العربية : لكل مقام مقال، حتى أن بعض البلاغيين عرّف البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وليس المقصود بهذه المطابقة ، مطابقة الألفاظ المكونة للكلام فقط ، وإنما طريقة الأداء ، واختيار الأساليب المناسبة لذلك ، وكذا الآليات المستعملة .

فما هي العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية ؟

وهل عرفت البلاغة العربية هذه الاستراتيجيات ؟

إن كانت الإجابة بالإيجاب ، فما هي الآليات البلاغية التي تقوم عليها كل إستراتيجية؟

العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية :

يورد عبد الهادي بن ظافر الشهري عاملين أساسيين لاختيار الإستراتيجية حيث يقول : « هناك عاملان من العوامل المهمة ذات الأثر البالغ في استعمال اللغة وتأويلها ، ومن ذلك أثرها في توجيه المرسل لاختيار إستراتيجية الخطاب ... وهذان العاملان هما المقاصد ، السلطة » (1)

1 / المقصدية :

للمقصد دور هام في اختيار الإستراتيجية الخطابية ، فمن خلاله يتبلور المعنى كما هو عند المرسل الذي بالضرورة ، لا بد أن يراعي كيفية التعبير عن مقصده مع مراعاة العناصر السياقية ، لأن الغاية في قصد المرسل هي إفهام المرسل إليه ، وهنا يختار المرسل الإستراتيجية المناسبة لإفهام سامعه ، لأن هذه الإستراتيجية ما هي إلا وسيلة للإفهام تتجسد باللغة لتحقيق المقاصد .

ومن هنا يظهر بان القصد هو أحد أهم العوامل التي تؤثر في اختيار المتكلم الإستراتيجية المناسبة للخطاب .

2 / السلطة :

من الصعب تحديد مفهوم دقيق ومتفق عليه للسلطة ، ومن بين ما ورد في تحديد هذا المفهوم أن : « السلطة بمعناها العام هي الحق في الأمر ، فهي تستلزم أمراً ومأموراً وأمراً ، أمراً له الحق في إصدار أمر إلى المأمور، ومأمور عليه واجب الطاعة للأمر بتنفيذ الأمر الموجه إليه » (2)

1 عبد الهادي بن ظافر الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 180 .
2 ناصيف نصار - منطق السلطة (مدخل إلى فلسفة الأمر) - ص 07 .

وجاء في المعجم الفلسفي أن السلطة « القدرة والقوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره » (1) .

أمّا السلطة في الخطاب ، فقد تكون :

أ / سلطة اللغة :

حيث إن اللغة تفرض سلطتها على المتكلم والتي تكمن « فيما لها من قواعد وأنظمة معينة ، إذ تصبح هذه الأنظمة قيودًا بإلزامها للمرسل في التنفيذ بأنظمتها العامة ، و من نظام صوتي وحرفي ومعجمي ودلالي وتركيبية » (2) .

ب / سلطة المرسل :

وقد تكون السلطة في المرسل ، والتي يستمدّها من مكانته الاجتماعية مثلاً، كما نجد ذلك في الأمر الحقيقي الإلزامي أو النهي الحقيقي الإلزامي أيضاً ، إذا كان الأمر أو الناهي أعلى مرتبة من المأمور أو المنهي ، فهنا تتمثل سلطة المرسل (3) .

ج / سلطة المرسل إليه :

كما أن للمرسل إليه أيضاً سلطة تتمثل في رتبته إن كان أعلى مرتبة من المرسل، ويظهر ذلك في تُلطف وتآدب المرسل مع المرسل إليه ، ويصل ذلك إلى حدّ الخضوع كمخاطبة العبد لربّه مثلاً ، خاصّة بأسلوب الأمر والنهي (4) .

ونمثل لسلطة المرسل والمرسل إليه بالمثالين الآتيين :

1 جميل صليبا - المعجم الفلسفي ج1 ص 270 .

2 عبد الهادي بن ظافر الشهري : استراتيجيات الخطاب ص 224 - 225 .

3 ينظر نفسه ص 227

4 ينظر نفسه ص 228

1 / قال تعالى : ﴿ وَءَاتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾⁽¹⁾

أمر (الله عز وجل) ← تمثل السلطة

أمر



مأمور (العبد)

2 / قال تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾⁽²⁾

مأمور (الله عز وجل) ← تمثل السلطة

أمر



الأمير (موسى عليه السلام)

وبعيداً عن الأمر والنهي ، فإن مكانة المرسل إليه لها الدور البالغ في اختيار الإستراتيجية المناسبة على غرار ما جاء في صحيفة بشر بن المعتمر⁽³⁾ وكذا ما قاله الجاحظ في تقسيم أقدار الحالات على أقدار المستمعين⁽⁴⁾

1 سورة النساء . الآية 02 .

2 سورة طه . الآية 24 .

3 ينظر : الجاحظ - البيان والتبيين ج 1 ص 136 .

4 ينظر نفسه ص 138 / 139 .

د/ سلطة المجتمع:

وهي متمثلة فيما يسمح به المجتمع من استخدامات، وقد يفرض المجتمع - أحيانا- على المرسل اختيار إستراتيجية بعينها ، نظرا لوجود ألفاظ محرمة اجتماعيا ، يحاول المتكلم التعبير عليها بمرادفات يقبلها المجتمع (1).

هـ/ سلطة الخطاب :

والمقصود هنا بسلطة الخطاب مضمونه ، فإن المضمون يتحكم في الإستراتيجية المناسبة لذلك ، فالمقامات - على رأي السكاكي -مختلفة ، ولكل مقام ما يناسبه ، فمقام الشكر مثلاً يباين مقام الشكاية والتهنئة وغيرهما (2)، وهذا ما عبّر عنه ديكر و ب (مقام الخطاب) (3)

وللسلطة من هذا المنظور أثرها البالغ في اختيار الإستراتيجية التخاطبية المناسبة ، والإستراتيجية المختارة في حدّ ذاتها دالة على السلطة الخطابية عند المتكلم ومقاصده ،وسبب اختيارها كذلك .

¹ ينظر السابق ص 231

² ينظر : السكاكي - مفتاح العلوم ص256.

³ أوزوالد ديكر و .مقام الخطاب - مقال ضمن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان / تأليف (أوزوالد ديكر و - جان ماري سشايفر) ص677 .

I / الإستراتيجية الإقناعية :

1 - مفهومها :

الإستراتيجية* عموماً الطريقة التي يختارها المرسل في خطابه وذلك بحسب الموضوع ، والظروف المحيطة بالخطاب إضافة إلى المرسل إليه ذاته ، والإستراتيجية تبنى على معايير واضحة يقصدها المرسل ، وتبنى الإستراتيجية الإقناعية على معيار هدف الخطاب (1) ، لأن الهدف الأساس الذي يرمي إليه المرسل إليه بما يراه صحيحاً من وجهة نظره . « ولما كان كل كلام يحتمل الصدق والكذب، إما أن يرد على جهة الإخبار والاقتصاص، وإما أن يرد على جهة الاحتجاج والاستدلال »²

وكما هو معروف أن البلاغة العربية تقوم على الإفهام والإقناع ، والإفهام هو وصول المرسل إلى ذهن المرسل إليه ، لأن غاية الملقى في ذلك أن يقنع المتلقي ف « الإقناع هو قوام المعاني الخطابية » (3) .

وبما أن العرب قديماً ركزوا على الإفهام والإقناع في الخطابة ، فإن القرطاجني يرى أن الخطيب لا يكون مقتعاً إلا إذا ورد كلامه « على جهة الاحتجاج

* تطرق ها البحث إلى ثلاث إستراتيجيات أظنها واضحة في البلاغة العربية ولها ما يسندها من آليات بلاغية وهي (الإستراتيجية الإقناعية ، الإستراتيجية التوجيهية ، الإستراتيجية التلميحية) أما التضامنية ، فلم تكن بارزة بشكل واضح ، وفي ذلك يقول عبد الهادي بن ظافر الشهري : « لم تنل الإستراتيجية التضامنية حقها في الدرس اللغوي العربي بشكل مستقل ، وإن كان التراث لم يخل من إشارات تطبيقية ، فقد وردت على شكل إشارات نحوية ولغوية وبلاغية » (عبد الهادي بن ظافر الشهري - إستراتيجيات الخطاب ص 263)

1 ينظر : الشهري إستراتيجيات الخطاب ص 444 .

² حازم القرطاجني. المنهاج ص 63

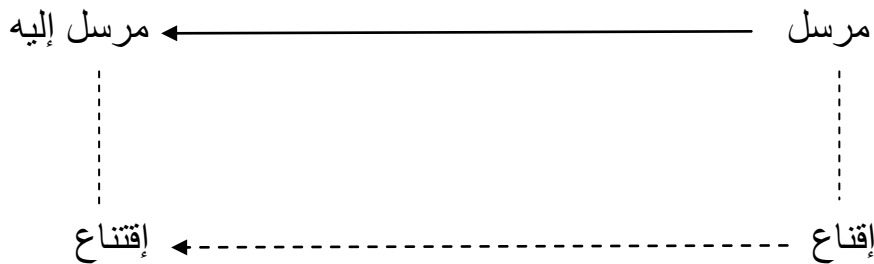
3 نفسه ص 361 .

والاستدلال « (1) لأن الخطابة أساساً تقوم على تقوية ظن المتلقي لا على يقين ، إلا إذا عدل الخطيب عن الإقناع إلى التصديق *

تنقسم الأقاويل – كما في الخطابة أيضاً – إلى صادقة وكاذبة ، غير أن الخطيب يستطيع أن يقنع مستمعيه عن طريق التمويه والاستدراج ، وفي ذلك يقول حازم القرطاجني « وإنما يصير القول الكاذب مقنعاً وموهماً أنه حق بتمويهات واستدراجات ترجع إلى القول أو المقول له ، وتلك التمويهات والاستدراجات ، قد توجد في كثير من الناس بالطبع والحكمة الحاصلة باعتياد المخاطبات التي يحتاج فيها إلى تقوية الظنون في شيء ما أنه غير ما هو عليه بكثرة سماع المخاطبات في ذلك والتدرب في احتدائها » (2) .

وهنا تكون لقدرة الخطيب وممارسته وقع في عملية الإقناع ، حيث يهيء من يستمع إليه ويستميل المخاطب ، وبذلك يكون المخاطب أيضاً مهياً لقبول القول والإقناع به ، لأن العملية الإقناعية مبنية على الإقناع والاقناع كما هي ممثلة فيما يلي :

إرسالية (خطاب)



1 السابق ص 62 .

* الحجة تنقسم إلى : قطعية وإقناعية ، فأما القطعية هي التي تفيد اليقين ، وأما الإقناعية فهي التي تفيد الظن (علي محمد علي سليمان – الحجاج عند البلاغيين العرب – ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته ، إشراف حافظ إسماعيل علوي – ج 1 ص 252 .
2 نفسه ص 63 .

ويعتمد الخطيب عادة على مقدمات تفضي إلى نتائج ، وهذا هو القياس الذي يحاول أن يقنع به المستمع « لأن القياس قول مؤلف من مقدمات وقضايا ، إذا كانت مسلّمة ، ورتبت الترتيب الذي يوجب القياس الصحيح ، لزم عن ذلك القول المرتب لذاته قول آخر يسمى نتيجة » (1) ، وإذا صحت هذه المقدمات صحّت النتائج :

كل إنسان فان مقدمة كبرى

زيد إنسان مقدمة صغرى

زيد فان نتيجة

وحتى يكون المتكلم مقتنعا لمستمعيه ، أورد الجاحظ عدداً من صفات الخطيب التي تساعد في ذلك ، ومنها ما جاء في صحيفة هندية : « أول البلاغة ، اجتماع آلة البلاغة ، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش ، ساكن الجوارح ، قليل اللحظ ، متخير اللفظ ، لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة » (2) وهكذا يتضح أن الغاية القصوى عند الجاحظ هي الخطاب الإقناعي ، حيث أنه قدّم الغاية (الإقناع) عن الوسيلة (اللغة) ، فالغاية هي التي تحدد طبيعة الوسيلة بحسب المقامات والمخاطبين .

ويلخص محمد العمري الأغراض الإقناعية التي يحققها القول – حسب تصور الجاحظ – في : « استمالة القلوب ، وميل الأعناق ، والتصديق وفهم العقول ، واسترجاع النفوس والاضطرار والتحريك وحل الحبوة » (3) ولا يكون ذلك إلا إذا

1 السابق ص 66 .

2 الجاحظ – البيان والتبيين ج 1 ص 92 .

3 محمد العمري – البلاغة العربية – أصولها وامتداداتها – إفريقيا الشرق – الدار البيضاء 1999 ص 198 .

سلم صاحب القول من العي والحبسة، وكل أمراض الكلام ، إضافة إلى القدرة على تزيين المعنى من أجل إقناع المستمعين ، وفي ذلك يقول عمرو بن عبيد فيما نقله عنه الجاحظ : « إنك إن أوتيت تقرير حجة الله تعالى في عقول المكلفين ، وتحقيق المؤونة عن المستمعين ، وتزيين تلك المعاني في قلوب المرئيين بالألفاظ المستحسنة في الآذان ، المقبولة عند الأذهان ، رغبة في سرعة استجابتهم ، ونفي الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة ، قد أوتيت فصل الخطاب واستوجبت على الله جزيل الثواب » (1)

لقد ركز الجاحظ أيضاً على عدد من صفات الخطيب الجسدية ، والملكات الذهنية ، ثم عرّج على هيئته من طول وقصر ، وحسن ودمامة ، وغير ذلك مما له دور في إقناع المستمع ، وجذبه إليه قبل الإقناع باللغة ، ومن ذلك ما أورده من قول سهل بن هارون : « لو أن رجلين خطبا أو تحدثا ، أو احتجّا ووصفا ، وكان أحدهما جميلاً جليلاً بهياً ولتاساً نبيلاً ، وذا حسبٍ شريفاً ، وكان الآخر قليلاً قميئاً ، وبأد الهيئة دمياً ، وخامل الذكر مجهولاً ، ثم كان كلاهما في مقدار واحد من البلاغة ، وفي وزن واحد من الصواب ، لتصدع عنهما الجمع ، وعامتهم تقضي للقليل الذميم على النبيل الجسيم ، وللباد الهيئة على ذي الهيئة ، ولشغلهم التعجب منه عن مساواة صاحبه ، ولصار منه سبباً للعجب به ، ولصار الإكثار في شأنه علة للإكثار في مدحه ، لأن النفوس كانت له أحقر ، ومن بيانه أيأس » (2)

هذا مما يبين دور هيئة الخطيب في تهيئة نفس السامع للاقتناع بما سيأتي في قوله ، فلولا سماع الناس لهذين الخطيبين اللذين قارن الجاحظ بينهما ، لكان الاقتناع

1 الجاحظ - البيان والتبيين ج 1 ص 81 .
2 نفسه ج 1 / 89 .

من نصيب النبيل الجسيم ، بدليل أن الجمهور عندما رأوا الدميم القميء يئسوا من بيانه ، ولم يتوقعوا فصاحة لسانه ، وإنما أعجبوا به عندما قارنوه بهيئة صاحبه ، ثم كان كلاهما في مقدار واحد من البلاغة .

فشخصية المتكلم إذن لها دور مهم في نظر المستمعين ، « ونعني بشخصية المتكلم أمام الجماهير ، صغيرة أم كبيرة ، أن يكون مؤهلاً للحديث بحيث يلقى قبولاً وترحيباً من الحاضرين ، و لا يكون ذلك إلا إذا كانت لديه مجموعة من الإمكانيات التي تعينه على النجاح في أداء رسالته » (1) .

وقد عرّف القرطاجني الإقناع تعريفاً جامعاً وهو : « إنهاض النفوس إلى فعل شيء أو طلبه أو اعتقاده أو التخلي عن فعله أو طلبه أو اعتقاده » (2) ، فالإقناع إذاً لا يكون من جانب القبول والاعتقاد فقط ، وإنما قد يدفع بالمتلقي إلى الرفض والتخلي ، وكلاهما لا يكون إلا بإقامة الحجة ، « فمن وضوح الدلالة وقرع الحجة قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (3) فُلْ

يُحْيِيهَا أَلَمْ أَنْشَأْهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ (4) * فهذه دلالة

واضحة على أن الله تعالى قادر على إعادة الخلق ، مستغنية بنفسها عن الزيادة فيها ، لأن إعادة ليست بأصعب في العقول من الابتداء » (3) ، فإله عز وجل قد بين قدرته على إعادة الخلق من خلاله توضيحه أنه صاحب الخلق الأول ، فالقادر على الخلق حتماً قادر على إعادته ، وبذلك أقام حجة على قدرته إعادة الخلق من جديد .

1 عبد الهادي بن ظافر الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 449 .

2 القرطاجني - المنهاج ص 106 .

*سورة يس - 78 / 79 .

3 العسكري - الصناعتين ص 17 / 18 .

2 - مسوغات استعمال الإستراتيجية الإقناعية :

- لكل إستراتيجية مسوغات ترجح استعمالها أكثر من إستراتيجية أخرى في موقف معيّن ، ومن مسوغات الإستراتيجية الإقناعية نذكر : (1)
- قوّة تأثيرها التداولي في المرسل إليه دون فرض للرأي ، وإنما تنتج من اقتناع المرسل إليه بتأثير من المرسل .
 - تنامي الخطاب عن طريق استعمال الحجاج بين الطرفين .
 - الرغبة في حصول الإقناع من طرف المرسل الذي أصبح أكثر ميولاً لهذه الإستراتيجية أكثر من غيرها ، حتى ولو كان صاحب سلطة ، وذلك لتغيير تفكير المرسل إليه وثقافته .
 - سلطة الإقناع عند المرسل إذا استطاع إقناع المرسل إليه ، والوصول بذلك إلى نجاح الإستراتيجية وتحقيق الغاية .
 - شمولية هذه الإستراتيجية ، لأنها تُمارس على جميع المستويات والأصعدة باختلاف الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية والجنسية .
 - تحقيقها للنتائج التربوية من خلال إقامة الحجة وإقناع المرسل إليه بما يفيد تربويّاً .
 - عدم تسليم المرسل إليه بنتائج المرسل ، مما يضطر هذا الأخير لاختيار إستراتيجية الإقناع .

1 ينظر : عبد الهادي بن ظافر الشهري - إستراتيجيات الخطاب ص ص 445- 447 .

- الخشية من سوء التأويل .

- عدم تسليم أحد طرفي الخطاب لرأي الآخر مما يدعو إلى الاعتماد على إستراتيجية الإقناع من أجل تسليم أحد الطرفين لغيره .

3 - آلياتها البلاغية :

ركزت البلاغة العربية على الإفهام والإقناع ، حيث إن غاية المرسل أن يصل موضوعه إلى ذهن المرسل إليه ، وإقناعه بمضمون كلامه ، ولإقناع - كما هو معروف - آليات بلاغية من شأنها أن تقنع المتلقي بكلام الملقى ، ومن هذه الآليات نذكر:

أ - التشبيه : التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لغيره في معنى معيّن (1) ، وذلك للتدليل على أن المشبه قد قيس على المشبه به الذي يشاركه في المعنى أو الصفة ، ليكون هذا التشبيه حجة على إصاق تلك الصفة بالمشبه ، و « من المسلم به أن المستفيد من التشبيه إنما هو المشبه ... وهذا هو المعقول ، فالتشبيه بمثابة القياس في إلحاق شيء بشيء » (2) ، ومثال ذلك تحليل التشبيه التالي :

- زيد أسد

زيد شجاع
 الشجاعة بارزة في الأسد أكثر من زيد .
 الأسد شجاع
 زيد أسد ----- تقديم الحجة بالتشبيه على شجاعة زيد .

ومنه فإن للتشبيه أغراض متعددة ، أهمها : « الإقناع بفكرة من الأفكار ، وهذا

1 ينظر : القزويني - الإيضاح ص 189 .

2 عبد العزيز قليقطة - البلاغة الإصطلاحية ص 55 .

الإقناع قد يصل إلى مستوى إقامة الحجة البرهانية، وقد يقتصر على مستوى إقامة الحجة الخطابية. (1)

ب - الاستعارة : هي أحد أنواع البيان وهي : « استعمال لفظ ما ، في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب ، لعلاقة المشابهة مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الموضوع له في اصطلاح به التخاطب » (2) ، أو هي على رأي القزويني « ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له » (3) والاستعارة في مجملها ، أصلها تشبيه حذف منه أحد طرفي التشبيه (المشبه / المشبه به) مع الأداة ووجه الشبه ، وقد عرفها السكاكي تعريفاً فيه تفصيل بقوله : « الاستعارة هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر ، مدّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به ، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به ، كما تقول : في الحمّام أسد ، وأنت تريد به الشجاع مدّعياً أنه من جنس الأسود ، فتنبت للشجاع ما يخص المشبه به ، وهو اسم جنسه ، مع سدّ طريق التشبيه بإفراده في الذكر ، أو كما تقول: إنّ المنية أنشبت أظفارها ، وأن تريد بالمنية : السبع ، بادّعاء السبعية لها ، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع ، فتنبت لها ما يخص المشبه به ، وهو : الأظفار ، وسمي هذا النوع من المجاز استعارة ، لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة » (4) .

إذا أخذنا المثالين المقدمين من طرف السكاكي (في الحمّام أسد / إذا المنية أنشبت أظفارها) لوجدنا أن هاتين الاستعارتين تقدمان حججاً في غاية الإقناع ، لأن الاستعارة تعلق عن الحقيقة حاججاً ، فلو أننا قارنا أمثلة السكاكي بما يقابلها في الحقيقة مثلاً :

1 عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني - البلاغة العربية ج 2 ص 168 .

2 نفسه ص 229 .

3 القزويني - الإيضاح ص 241 .

4 السكاكي - المفتاح ص 477 .

أ - في الحمّام رجل شجاع ← تحديد صفة واحدة ، لا ترقى أن تكون في صورة الأسد ، وإنما هي شجاعة وكفى .

أ - في الحمّام رجل كالأسد ← فيه بعض الشجاعة

أ - في الحمّام أسد ← في الحمام رجل شجاع ، قوي ، ذو بنية قوية ... إلخ حتى أنه صار أسدًا في تلك الصفات .

ب - مات الرّجل ← أمر يتقبله المخاطب بصفة عادية ، لأن

الأمر معتاد في ذهنه ، ولا يحتاج إلى تفكير .

ب - المنية كالحیوان المفترس ← لها بعض صفاته كالأخذ المفاجيء مثلًا : وعدم قدرة الإنسان على صدّه وردّه .

ب - إذا المنية أنشبت أظفارها ← الموت وحش مفترس له مخالب ، يأخذ فريسته على غفلة ودون مقدمات .

من خلال المثالين السابقين نجد أن حجاجية المجاز عمومًا ترتقي بإعمال فكر

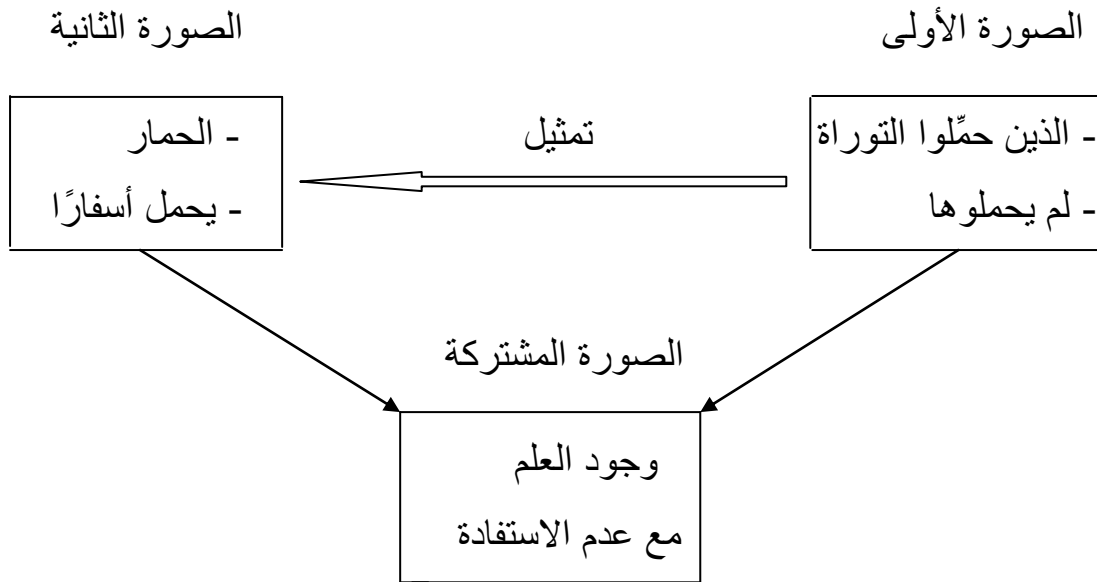
المخاطب ، حيث أن الحقيقة يتقبلها المتلقي بصورة عادية باعتبارها حقيقة معتادة معروفة ، أما التشبيه ففيه جانب إقناعي من خلال مقابلة المشبه بالمشبه به، أو الصورة بالصورة كما في التشبيه التمثيلي ، أمّا الاستعارة فهي أكثر حجاجية وإقناعا للمتلقي ، ف « إذا قلت " رأيت أسدًا " كنت قد تلطفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة ، حتى جعلتها كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول ، وكالأمر الذي نصب له دليل يقطع بوجوده ، وذلك أنه إذا كان أسدًا ، فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة ، وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرى عنها ، وإذا صرّحت بالتشبيه

فقلت : " رأيت رجلاً كالأسد " ، كنت قد أثبتتها إثبات الشيء بترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون ، ولم يكن من حديث الوجوب في شيء « (1) ، لذلك كانت الاستعارة أكثر إقناعاً من باب وجوب حصول الشيء .

ج - التمثيل : وهو نوع آخر من أنواع البيان ، و « ضرب من ضروب التشبيه » (2) لكنه يفرق عن التشبيه في « أن التشبيه عام ، والتمثيل أخص منه ، فكل تمثيل تشبيه ، وليس كل تشبيه تمثيلاً » (3) . ومن هنا يبدو أن التمثيل – باعتباره أحد ضروب التشبيه – أنه عقد صلة بين صورتين ، ليتسنى للمتكلم الاحتجاج لأفكار وبيان حجته التي أرادها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ

يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِبَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ (4) ففي الآية الكريمة تمثيل بين

صورتين مستخلصتين من متعدد ، لإقامة الحجة على الصورة الأولى بتمثيلها بالصورة الثانية :



1 الجرجاني – الدلائل ص 55 .

2 بدوي طبانة – معجم البلاغة العربية ص 296 .

3 الجرجاني – أسرار البلاغة ص 78 .

4 سورة الجمعة الآية 5 .

د - **الطباق** : وهو أحد أنواع البديع المعنوي ، ويسمى كذلك المطابقة ، وهو « الجمع بين المتضادين ، أي معنيين متقابلين في الجملة » (1) ، والطباق عند أهل البلاغة ضربان ، طباق إيجاب ، وطباق سلب ، وأمّا طباق الإيجاب فهو الجمع بين الشيء وضده ، وأمّا طباق السلب فهو الجمع بين فعلي مصدر واحد ، مثبت ومنفي ، أو أمر ونهي (2) مثل :

الدنيا ≠ الآخرة ← طباق إيجاب

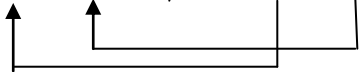
فعل ≠ لم يفعل ← طباق سلب

اقرأ ≠ لا تقرأ ← طباق سلب

والطباق - وإن كان له دور إبداعى ذو صبغة لفظية - فإن له دور إفهامي حجاجي ويندرج هذا في الحجاج بالثنائيات .

هـ - **المقابلة** : وتعد المقابلة طباق مركب ، وهي « أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتى بمقابل ذلك على الترتيب » (3) ومثاله ما أورده الميداني من قول الفضيل بن عياض : « قيل للفضيل بن عياض : ما أزهك ! قال: أنتم أزهد مني ، قيل:كيف ؟ قال : لأني أزهد في الدنيا وهي فانية ، وأنتم تزهدون في الآخرة وهي باقية » (4)

وهنا قابل بين : الدنيا الفانية ≠ الآخرة الباقية



1 القرويني - الإيضاح ص 287 .
2 ينظر : أحمد محمد مطلوب - معجم المصطلحات البلاغية ص 66 - 67 .
3 الخلخالي - مفتاح تلخيص المفتاح ص 644 .
4 الميداني - مجمع الأمثال ج 2 ص 548 .

على الترتيب كما هو واضح ، ليحاجج سائله ، ويثبت بأنهم أزهق منه ، وإن كان في فحوى الكلام تهكُّم وسخرية ممن تمسكوا بالدنيا على حساب الآخرة .

و - المذهب الكلامي : وهو من أبرز آليات الحجاج البلاغية ، ويعرفه القزويني بأن « يورد المتكلم حجة لما يدعيه عن طريق أهل الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ

بَيْنَهُمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ * (1) وبما أنهما لم يفسدا ، فليس هناك آلهة إلا

الله .

- وجود آلهة أخرى غير الله ← الفساد .

- عدم الفساد ← عدم وجود آلهة أخرى إلا الله .

ي - الاستدراج : وهذا باب زعم ابن الأثير صاحب المثل السائر أنه أول من تكلم فيه ، واستخرجه من كتاب الله عز وجل ، « وهو مخادعات الأقوال التي تقوم مقام مخادعات الأفعال ، والكلام فيه وإن تضمن بلاغة ، فليس الغرض هاهنا ذكر بلاغته فقط ، بل الغرض ذكر ما تضمنه من النكت الدقيقة في استدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم » (2) ، وقد أورد ابن الأثير مثلاً على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ

مُؤْمِنٌ مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ

جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِمَّا رَبُّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ

1 القزويني - الإيضاح ص 307 .

* سورة الأنبياء الآية 22 .

2 ابن الأثير - المثل السائر ج 2 ص 250 .

صَادِفًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ

كَذَّابٌ ﴿١﴾ ، فقد أخذهم بالاحتجاج على طريقة التقسيم ، فإن كان هذا الرجل

كاذبًا فعلياً كذبه، وإن كان صادقاً فيصيبكم بعض الذي يعدكم ، فقد علم أنه نبي وأن كل ما يعدهم به لا بد أن يصيبهم بعضه (2) .

ز - الاستشهاد والاحتجاج : ويعد هذا النوع من أبرز الوجوه البلاغية للاحتجاج والإقناع ، وهو : « أن تأتي بمعنى، ثم تؤكد بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول ، والحجة على صحته » (3) ، وذلك من باب إقامة الحجة وإقناع السامع .

ن - التكرير : يعدُّ التكرير من أهم آليات الإقناع البلاغية والتأثير في السامع، إذ يقول عنه ابن الأثير في المثل السائر : « واعلم أن هذا النوع من مقاتل علم البيان ، وهو دقيق المأخذ وحدّه هو : دلالة اللفظ على المعنى مردّداً » (4)

وينقسم التكرير إلى قسمين :

- أحدهما موجود في اللفظ والمعنى ، كقولك لمن أردت إثبات فهمك لكلامه :

(أجل أجل) ، ومنه تكرير المولى عز وجل في سورة الرحمان للآية الكريمة :

﴿ قَبَائِلَ آءِ الْآءِ رَبِّكُمْ تَكْذِبَانِ ﴾ (5) ، فيه إلاح على السامع للتصديق ،

وإقامة الحجة عليه لإيمانه بآلاء الله ونعمه ، وقال القرطبي في تفسيره: « فالتكرير في

1 سورة غافر الآية 02

2 ينظر : ابن الأثير المثل السائر ج 2 ص 253 .

3 العسكري - الصناعتين ص 416 .

4 ابن الأثير - المثل السائر ج 3 ص 03 .

5 سورة الرحمن الآية 11 .

هذه الآيات للتأكيد والمبالغة في التقرير ، وإتخاذ الحجة عليهم بما وقفهم على خلق خلق ... وقال الحسين بن الفضل : التكرير طردًا للغفلة ، وتأكيديًا للحجة « (1) .

- والآخر يوجد في المعنى دون اللفظ، وذلك كقولك أمرًا وناهياً لأحدهم :
(أسرع، ولا تبطيء)، فالإسراع ذاته هو عدم الإبطاء، و«كقولك: (أطعني ولا تعصني).
فإن الأمر بالطاعة نهي عن المعصية ، والفائدة في ذلك تثبيت الطاعة في نفس
المخاطب « (2) وإقناعه بها .

هذه أهم آليات الإقناع البلاغية التي وقف عندها علماء البلاغة العربية ، وكلها
تستخدم في سبيل الإقناع وإقامة الحجة ، ومنه فهي أساس الإستراتيجية الإقناعية ،
لأن البلاغة العربية أساسًا تقوم على الإفهام والإقناع .

1 القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج 17 ص 159 - 160 .
2 ابن الأثير. المثل السائر ج 3 ص 29 .

II / الإستراتيجية التلميحية :

1 - مفهومها :

في كثير من الأحيان والمواقف يحاول المتكلم ألا يكون خطابه مباشراً، بل يعتمد فيه على التلميح ، ومن ذلك - مثلاً - الطلب أو الاستفهام ، فقد نقول لأحدٍ : هل يمكن أن تساعدني ؟ فإن الاستفهام هنا ليس مقصوداً في ذاته ، إنما القصد هو الالتماس ، وفي ذلك تلميح ، وهذا عوضاً عن قولنا : (ألتمس منك أن تساعدني) ، ومن هنا يتضح « أن استراتيجيات المرسل في إنتاج خطابه لا تتجاوز نوعين من حيث شكل الدلالة فهي :

- إما إستراتيجية مباشرة يتضح فيها القصد مباشرة دون عمليات ذهنية للاستدلال عليه .

- و إما إستراتيجية غير مباشرة، تحتاج من المرسل إلى عمل ذهني يتجاوز فيه الشكل اللغوي للوصول إلى القصد « (1)

ومنه يمكن تعريف الإستراتيجية التلميحية « بأنها الإستراتيجية التي يُعبر بها المرسل عن القصد بما يغير معنى الخطاب الحرفي ، لينجز بها أكثر مما يقوله ، إذ يتجاوز قصده مجرد المعنى الحرفي لخطابه ، فعبر عنه بغير ما يقف عنده اللفظ ، مستثمرًا في ذلك عناصر السياق « (2) ، أي أن الخطاب فعل لغوي ، والأفعال اللغوية منها ما هو إنجازي بطريقة مباشرة ، ومنها ما هو إنجازي بطريقة غير مباشرة ، والفئة الثانية يتوصل إليها بعد القيام بعمليات استدلالية ، وكأن الملفوظ اللغوي حينئذٍ ،

1 الشهري - إستراتيجيات الخطاب ص 369 .
2 نفسه ص 370 .

مَعْبَرٌ للوصول إلى الدلالة المقصودة .

ولم يفت البلاغيين العرب التطرق لهذه الإستراتيجية ، فقد كان الجرجاني والسكاكي من أبرز مَنْ تناولها ، حيث وضّح الشيخ عبد القاهر في كلامه عن النظم أن ما خالف الأصل يستلزم غير الظاهر ، كما أنه عقد فصلاً كاملاً في (اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره) * .

أمّا السكاكي فقد ركز على خروج بعض الأفعال اللغوية في (قانون الطلب) عن معناها الأصلي إلى معانٍ أخرى فرعية بما يقتضيه السياق (1) .

2 - مسوغات استعمال الإستراتيجية التلميحية :

كما ذكرنا سابقاً في الإستراتيجية الإقناعية بأن لكل إستراتيجية مسوغات للاستعمال ، فإن للإستراتيجية التلميحية كذلك مسوغات نوجزها فيما يلي : (2)

أ - التأدب في الخطاب :

يستعملها المرسل مراعاةً للبعد الشرعي أو الاجتماعي ، أو احترام أخلاق الآخرين أو من أجل البعد الذاتي ، والابتعاد عن الكذب باستعمال التعريض ، ويكون التأدب شاملاً للمرسل والمرسل إليه والمكان ، فمع المرسل يمكن أن ينزه قوله من الكلام الفاحش للمحافظة على صورته المعهودة ، ومع المرسل إليه بأن لا يُذكر ما يحط من قدره وقيّمته، ومع المكان بالنتزه عمّا لا يليق به أو بحرّمته (كالمسجد مثلاً) ، ويرى سيرل أن التأدب من أبرز الدوافع لاستعمال الإستراتيجية غير المباشرة .

* عنوان الفصل كاملاً في دلائل الإعجاز : في الكناية والمجاز (في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره) ص 51 .

1 انظر : الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 374 - 375 .

2 ينظر : نفسه ص ص 371 - 373 .

ب - إعلاء المرسل لذاته:

ويكون ذلك على حساب غيره بذكر عيوبهم للإيقاظ من أقدارهم بشكل تلميحى دون تصريح ، كأن يقول أحدهم : (فلان سامحه الله) .

ج / رغبة المرسل في التملص من مسؤولية الخطاب :

وذلك بجعل الخطاب يحتمل أكثر من تأويل ويكون ذلك عند الأزمات والتوترات الاجتماعية ، ومن أمثله قبول الرشوة التي تسمى في مجتمعنا بـ (القهوة أو الهدية) .

د - استجابة للخوف :

حتى لا يكون الخطاب دليلاً على المرسل ، مثلما ذكر سابقاً في مثال الرشوة ، ومنه فإن المرسل يستعمل هذه الإستراتيجية .

هـ - النصح والتوجيه :

للابتعاد عن إكراه المرسل إليه .

و - الاستغناء عن عدد من الخطابات :

مثل : الطبيب يكون يومي (الأحد والأربعاء) وفي ذلك استغناء عن خطاب آخر وهو عدم وجود الطبيب بقية أيام الأسبوع .

3 / آلياتها البلاغية :

لقد ركز البلاغيون العرب على عدد من الآليات البلاغية في هذه الإستراتيجية ومنها :

أ - الكناية : وهي عند السكاكي « ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من المذكور إلى المتروك ، كما تقول فلان طويل النجاد ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه وهو طول القامة » (1) وفي ذلك تلميح للوصف دون تصريح ومثال ذلك قول جرير هاجيا الأخطل بقوله :

والذابحين إذا تقارب فصحهم شَهَبَ الجلود ، خسيصة الأثمان (2)

فقوله : (شهب الجلود) (خسيصة الأثمان) كنايةتان عن الخنزير ، وبذلك فقد ابتعد جرير عن التصريح ولمَّح للخنزير عن طريق الكناية .

ب - التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإشارة : وكلها أنواع من الكناية :

- التعريض : هو أن يطلق الكلام ويشار به إلى معنى آخر يفهم من السياق ،

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَفَالٌ أَمْلَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ فَوْمِهِ مَا نَرِيكَ إِلَّا بَشَرًا

مِثْلَنَا ﴾ (3) ، وقد وقع التعريض في قوله : ﴿ مَا نَرِيكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا ﴾ وهو

« تعريض بأنهم أحق منه في النبوة ، وأن الله لو أراد أن يجعلها في أحد من البشر لجعلها فيهم » (4) .

- التلويح : وهو الكناية التي بينها وبين المكنى عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط

1 السكاكي - المفتاح ص 512 .
2 أبو تمام - نقائض جرير والفرزدق - علق على حواشيه : الأب أنطوان صالحاني اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين دط - 1922 .
3 سورة هود - الآية 27 .
4 ابن الأثير - المثل السائر ج 3 ص 72 .

ومنها قولهم : (كثير الرماد) (1) ، فالمكنى عنه هنا هو الكرم ، ويتوصل السامع إليه بخمس وسائط هي :

- إعداد ما يطبخ .

- إيقاد النار .

- الطبخ واستهلاك الوقود .

- دعوة الضيوف .

- ترك الأثر ، وهو الرماد الكثير الذي يدل على المكنى عنه ، وأصبح فيما بعد صفة للممدوح (2) .

- الرمز : وهو الكناية التي تقل فيها الوسائط مع خفائها، نحو قولهم : (فلان عريض القفا) كناية عن البلاهة والبلادة والغباء (3) ، فالمكنى عنه هنا خفي (البلادة والبلاهة والغباء) ولكن السامع يتوصل إليه عن طريق تلميح المتكلم بواسطة واحدة وهي (عرض القفا) .

- الإيماء أو الإشارة : وهو الذي تقل فيه الوسائط ، مع وضوح المكنى عنه ، ومن ذلك قول البحثري :

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ *** فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ
فَالْإِفَادَةُ بِأَنَّ آلَ طَلْحَةَ أُمَاجِدٌ ، وَاضِحٌ وَجَلِيٌّ (4) .

1 ينظر : القزويني - الإيضاح ص 280 .

2 ينظر : أحمد محمد مطلوب وكامل حسن البصير - البلاغة والتطبيق ص 375 - 376 .

3 ينظر : نفسه ص 376 .

4 ينظر : القزويني - الإيضاح ص 281 .

ومن هنا نجد أن الكناية بشتى أنواعها تمتاز بحسن التعبير وعمق التأثير في السامع دون تصريح ، وهي إحدى الآليات البلاغية للإستراتيجية التلميحية .

ج - التورية : وهي إحدى أنواع البديع المعنوي ، « وتسمى الإيهام أيضاً ، وهي أن يطلق لفظ له معنيان ، قريب وبعيد ، ويراد به البعيد منهما » (1) ، وفي ذلك تلميح للمعنى المراد وهو البعيد ، وإخفاؤه دون التصريح به ، ومغالطة السامع بالمعنى

القريب، ومن أشهر أمثلتها المتداولة في كتب البلاغة قوله تعالى : ﴿ أَلرَّحْمَنُ عَلَى

أَلْعَرْشِ إِسْتَوَى ﴾ (2) ، فالاستواء بالمعنى القريب هو الاستقرار والاعتدال، وليس

هو المقصود ، أمّا بالمعنى البعيد والمقصود فهو الاستيلاء والامتلاك .

د - التوجيه : وهو أحد أنواع البديع ، ويعرفه القزويني بأنه « إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور يسمى عمروا :

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء » (3)

وهذا الكلام يحتمل معنيين مختلفين ، أحدهما مدح والآخر ذم. فإن أراد الشاعر:

(ليته يبصر بإحدى عينيه كما يبصر بالأخرى) كان مدحاً ، وإن أراد : (ليته لم

يبصر بإحدى عينيه كما أنه لا يبصر بالأخرى) كان ذمّاً ، فإن هو أراد الذم ، وكان

قوله دعاءً على من خاط له الثوب، فقد لمّح لذلك دون تصريح، وهو فحوى

الإستراتيجية التلميحية.

هـ - خروج الأفعال اللغوية عن معناها الأصلي : وقد ذكره السكاكي في مفتاحه ضمن

1 نفسه ص 299 .

2 سورة طه الآية 05 .

3 القزويني - الإيضاح ص 314 .

قانون الطلب؛ وهو القانون الثاني من علم المعاني ، وفي خروج هذه الأفعال عن أصل معناها يقول السكاكي : « متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل ، تولد منها ما يناسب المقام ، كما إذا قلت لمن همك همُّه :

ليتك تحدثني . امتنع إجراء التمني ...» (1)

وقد أورد السكاكي عديد الأمثلة لذلك ، منها قولك لمن همك همُّه : ليتك تحدثني ، فهنا يمتنع إجراء التمني لينتقل إلى معنى السؤال ، ومنه أيضاً قولك : هل لي من شفيح ؟ الذي يمتنع فيه إجراء الاستفهام ، وفي مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيح ليصبح ذلك تمنُّ ، أو أن تقول لمن يهجو أباه : هل تهجو إلا نفسك ؟ وهنا يمتنع أيضاً إجراء الاستفهام لعلمك بحاله ، ويصبح ذلك دالاً بالتلميح على الإنكار والتوبيخ لهذا الفعل (2) .

وما قيل عن هذه الأمثلة ، يقال عن غيرها من أنواع الطلب ، حين تخرج عن معناها الأصلي ، ويلمح بها إلى معانٍ أخرى مستفادة من سياق الكلام ، وفي ذلك تلميح للمعاني المقصودة ، دون تصريح بها .

تلكم هي أهم آليات التلميح البلاغية التي أشار إليها علماء البلاغة العربية ويعدّ التلميح كذلك من فنيات التعبير الأدبي ، فضلاً عن أنه مداراةٌ للقصد المراد ، لأحد الأسباب المذكورة سابقاً في مسوغات استعمال الإستراتيجية التلميحية .

1 ينظر : السكاكي - مفتاح العلوم ص 416 .
2 نفسه - ص 416 .

III / الإستراتيجية التوجيهية :

1 - مفهومها :

تعدُّ الإستراتيجية التوجيهية بمثابة ضغط على المرسل إليه بدرجات متفاوتة ، وتوجيهه لفعل مستقبلي معيّن ، وفيها يتجاوز المرسل تهذيب الخطاب ، ليركز على تبليغ المحتوى .

وأصناف المرسل إليه في هذه الإستراتيجية صنفان هما :

أ / المرسل إليه المتخيل أو المتوقع :

وصورته نمطية معينة في سياق ما ، مما يؤكد عدم حضوره العيني عند إنتاج الخطاب ، ومن الخطابات الموجهة لهذا الصنف التعليمات والتحذيرات ، مثلما هو موجود في لافتات الغابات لتجنب الحريق أو استعمال المصاعد الكهربائية مثلاً ، فالمرسل في هذه الخطابات له معرفة تصويرية عند المرسل إليه، لذلك يصدر الخطاب بالصيغة العامة ويكسب صفة الدوام ، لأنه مناسب لكل وقت ، وخاصية هذا الخطاب أنه يتجدد بمجرد التلفظ به .

ب / المرسل إليه الحاضر لحظة التلفظ :

والخطاب في هذا النوع من المرسل إليه قد يجعله يختص به دون غيره ، لأن السياق الذي يدور فيه الخطاب، أضيق من الأول لأنه موجه إلى شخص بعينه⁽¹⁾.

ونجد ما يتعلق بهذه الإستراتيجية عند العرب قديماً خاصة الدراسات البلاغية

1 ينظر : الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 323 - 324 .

لا سيما في علم المعاني ، إذ قسم السكاكي المعاني إلى قسمين ، وسمى كل قسم منها بالقانون ، فالأول قانون الخبر ، والثاني قانون الطلب ، وهو مكن التوجيه .

وقسم القانون الثاني إلى نوعين بناءً على إمكان حصوله ، إذ يمثل التمني النوع الأول ، أما النوع الثاني فيمثله الاستفهام والنهي والأمر والنداء (1) .

أمّا علماء الأصول فقد وضعوا حدوداً وشروطاً معينة ، لبعض آليات هذه الإستراتيجية لإدراك الأحكام الشرعية ، ومن هذه الآليات الأمر والنهي إذ يقول أبو حامد الغزالي في الأمر والنهي : « وهو قسم من أقسام الكلام ، إذ بيّنا أن الكلام ينقسم إلى : أمر ونهي ، خبر واستخبار ، فالأمر أحد أقسامه .
وحدّ الأمر : أنه القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به .

والنهي : هو القول المقتضي ترك الفعل .

وقيل في حدّ الأمر : إنه طلب الفعل واقتضائه على غير وجه المسألة ، وممن هو دون الأمر في الدرجة ، احتراز عن قوله : (اللهم اغفر لي) . وعن سؤال العبد من سيده ، والوالد ومن ولده « (2) .

من خلال قول الغزالي يتضح أنّ الأفعال اللغوية لم تكن مدروسة من طرف البلاغيين فقط ، بل إن الأصوليين أيضاً وقفوا عند معانيها وحدودها وشروطها للوصول إلى الأحكام الشرعية .

2 - مسوغات استعمال الإستراتيجية التوجيهية :

يوجد عدد من المسوغات ، التي ترحح استعمال هذه الإستراتيجية عن

غيرها وهي :

1 ينظر : السكاكي - المفتاح ص 415 . .
2 أبو حامد الغزالي - المستصفى ج3 ص 119 - 120 .

- التفاوت في السمات المعرفية مثل العلاقة بين الأستاذ وتلميذه ، والعلاقة بين الطبيب والمريض ، وكذا التفاوت في السمات المزاجية وفي الأهداف أيضاً .
- عدم وجود معرفة شخصية عميقة بين المتخاطبين ، فيقتصر المتكلم على الجانب الرسمي ، الموجب للإستراتيجية التوجيهية .
- التفاوت في مستوى التفكير والتذوق ، وخاصة بين المسؤول والعمّال ، إذ قد تفسر طريقة التضامن بالضعف أو تؤدي إلى سوء الفهم ، ولذا يجب استعمال الإستراتيجية التوجيهية .
- قد تحدث هذه الإستراتيجية بعض الأثر على المتلقي ، لكن المرسل يهمل هذا الجانب النفسي .
- إعادة الاعتبار للمرسل، إذا أثر التعامل بالطريقة التضامنية على هوية المرسل وشخصيته .
- رغبة المتلقي في الارتفاع بمنزلته .
- إصرار المرسل على التطبيق الحرفي لخطابه .
- تستعمل أيضاً هذه الإستراتيجية عند حصول تحدّ للمرسل وتعليماته .
- قد تستعمل بغرض السياق التفاعلي وليس بغرض التوجيه السلطوي ، كأن يقول الطبيب للمريض : افتح فمك (1) .

3 - آلياتها البلاغية :

تقوم الإستراتيجية التوجيهية على عدد من الآليات البلاغية نوجزها فيما يلي :

أ - الأمر : وهو « طلب حصول الفعل على وجه الاستعلاء والتكليف من الأعلى للأدنى ، وله أربع صيغ :

- فعل الأمر : مثل قوله عز وجل حكاية عن لقمان ﴿ يَبْنِيْ أَيْمِ الْصَّلَاةِ

وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ *

- المضارع المقترن بلام الأمر : نحو قوله جلّ شأنه ﴿ لِيُنْبِئُوْا ذُو سَعَةِ مِّسْ

سَعَتِهِ ﴾ **

- اسم فعل الأمر : مثل قوله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيكُمْ

أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّسْ ضَلَّ إِذَا إِهْتَدَيْتُمْ ﴾ *** ، فعليكم في الآية

الكريمة اسم فعل أمر ، بمعنى ألزموا .

* لقمان الآية 17 .

** الطلاق الآية 07 .

*** المائدة الآية 105

-المصدر النائب عن فعل الأمر : نحو قوله عز وجل : ﴿ وَيَا وَاٰلِدَيْٖٓ اِحْسٰنًا ۗ...﴾

فإحسانا في الآية الكريمة مصدر نائب عن فعل الأمر (أحسنوا) « (1) ، فبأي صيغة كان الأمر أوجب قيام المأمور بالفعل إن كان على وجه الاستعلاء والتكليف « ولا شبهة أن الطلب على وجه الاستعلاء يستدعي إيجاب المطلوب » (2) .

ب - النهي : وهو عند البلاغيين : « طاب حصول الانتفاء في الخارج بذلك على وجه الاستعلاء ، فإن استعمل فيه بالشرط المذكور أفاد الحظر » (3) ، ومعنى ذلك أن النهي هو طلب الكف عن فعل ما على وجه الاستعلاء والإلزام ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان النهي من الأعلى إلى الأدنى ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَفْتَلُوْا۟ اَوْلَادَكُمْ

مِّنْ اِمْلٰٓئِيۡمٍ ۗ﴾ (4) فالنهي هنا جرى على المعنى الأصلي ،الذي يندرج ضمن

الإستراتيجية التوجيهية ، فالمولى جلّ وعلا ينهى عباده المؤمنين على سبيل التوجيه عن قتل أولادهم بسبب الفقر والجوع ، وهذا التوجيه صادر من الأعلى إلى الأدنى (من الله عز وجل إلى العباد) ، وواجب التنفيذ .

وللنهي حرف واحد، وهو اللام الجازمة كما في قولك : لا تفعل .

ج - النداء : عرّف البلاغيون النداء بأنه ، « طلب الإقبال حسّاً أو معنّى ، بحرف ناب مناب أدعو،سواءً كان ذلك الحرف ملفوظاً كيا زيد أو مقدرًا،ك ﴿ يُوْسُفُ

* النساء الآية 36 .

1 حسن طبل - علم المعاني في الموروث البلاغي ص 62 - 63 .

2 ابن الناظم - المصباح في البيان والمعاني والبديع ص 90 .

3 نفسه ص 91 .

4 الأنعام الآية 151 .

أَعْرِضْ عَنْ هَذَا... ﴿...﴾* وأما الإقبال فهو مطلوب باللزوم ، لأن الإنسان إنما

يدعى للإقبال» (1) ، وذلك على سبيل التوجيه وفرض المرسل لطلبه ، لأنه يحفز المرسل إليه لردّة فعل تجاه المرسل ، وهي الاستجابة للنداء .

وللنداء أدوات كثيرة أشهرها (يا) كقولك : يا زيد ، ويا عمرو .

د - الاستفهام : إن استعمال الأسئلة يعد من الآليات اللغوية التوجيهية ، باعتبار أن المرسل يستعمل ذلك لتوجيه المرسل إليه إلى خيار واحد، وهو ضرورة الإجابة على هذه الاستفهامات ، ومن هنا ، فإن المرسل يستعملها - غالبًا - للسيطرة على مجريات الأحداث .

وقد عرفه ابن الناظم بأنه : « طلب ما في الخارج أن يحصل في الذهن من تصور أو تصديق موجب أو منفي » (2) ، وليس المقصود هنا بالسؤال في الإستراتيجية السؤال الذي يطلقه المرسل للتعبير عن قصده، كإستراتيجية غير مباشرة ، وإنما المقصود السؤال الصريح الذي يقتضي إجابة صريحة، ليحصل في الذهن ما كان في الخارج ، ويُعلم ما لم يكن معلومًا .

وإذا كان معلومًا أن أدوات الاستفهام هي (الهمزة - هل - ما - مَنْ - متى - أين - أيان - كيف - أنى - كم - وأي) ، فإنه « من الألفاظ التي تؤدي معنى الاستفهام معجميًا ، الألفاظ الدالة على الاستخبار بصيغة الأمر ، مثل :

- أخبرني عن كذا .

- أعلمني .

* سورة يوسف الآية 29

1 ابن يعقوب المغربي . مواهب الفتح - مج 1 - ص 517 .
2 ابن الناظم - المصباح ص 83 .

أو بالفعل المضارع ذي التنغيم الدال على الاستفهام « (1)

هـ - العرض والتحضيض : قد يوجه المرسل ، المرسل إليه إلى فعل شيء في الزمن المستقبلي ، ويرى ابن فارس أن العرض والتحضيض متقاربان ، إلا أن العرض أرفق من التحضيض ، والحث والتحضيض كالأمر (2) ، والأمر - كما سبق - هو أحد آليات التوجيه بلاغياً ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْ إِيْتِ الْفَوْمَ الْبَلِيمِينَ ﴾

فَوْمَ بَرَعُونَ أَلَا يَتَّفُونَ ﴾ (3) ومنه أيضاً قوله عز وجل : ﴿ لَوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم

بِسُلْطَنٍ بَيِّنٍ ﴾ (4) ، ومن حروف التحضيض المعروفة هلا ، ألا ، لولا ، لوما (5) ،

فإذا دخلت هذه الحروف على الماضي سميت حروف التنديم ، وإن دخلت على المضارع فهي للعرض والتحضيض .

و - التحذير : يعد هذا الأسلوب أيضاً أحد أوجه التوجيه وآلياته ، فهو : « تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه » (6) ومنه فإن التحذير قد يُعدُّ نصحاً وتوجيهاً للمتلقى كقولك لمن أردت إبعاده عن فعل الشر : إياك والشر .

فهذا توجيه للاحتراز من الشر والابتعاد عنه .

م - الإغراء : وهو توجيه مضاد للتحذير ، لأنه « أمر المخاطب بلزوم ما

1 الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 354 .

2 ينظر : بدوي طبانة - معجم البلاغة العربية ص 416 .

3 سورة الشعراء الآية 10 - 11 .

4 سورة الكهف الآية 15 .

5 ينظر : السكاكي - المفتاح ص 418 .

6 شرح ابن عقيل ج 2 ص 300 .

يحمد به « (1) ، فإن كان التحذير توجيهه للابتعاد عن شيء ما ، فإن الإغراء عكسه تماماً ، فهو توجيهه إلى التقرب من فعل ما ، ومثاله لمن أردت توجيهه إلى التمسك بأخيه أن تقول :

أخاك أخاك . أي إلزام أخاك .

ويشترك كل من الإغراء والتحذير في البنية التركيبية ، حيث يتكون كل منهما من ثلاثة عناصر هي :

- المرسل الذي يوجه الخطاب سواء أكان محذراً أم مغرياً .

- المرسل إليه الموجه له الخطاب محذراً أم مغرياً .

- المحذر منه أو المغري به (2)

وعليه فإن الإستراتيجية التوجيهية ظاهرة في التراث البلاغي العربي من خلال الآليات المذكورة آنفاً ، رغم أن بعض الدارسين يذكرون آليات أخرى وهي : (التوجيه بألفاظ المعجم / ذكر العواقب) (3) ، ويستدلون لذلك ببعض ما ورد عن علماء الأصول .

1 نفسه ج 2 ص 301 .

2 ينظر : الشهري - استراتيجيات الخطاب ص 355 .

3 ينظر : نفسه ص 360 - 361 .

توطئة:

يدور البحث في مجال التداولية حول عناصرها التي تقوم عليها ، ولعلّ من بين هذه عناصر أفعال الكلام ، هذا العنصر الذي أصبح نواة مركزية في كثير من الأعمال التداولية .

فإذا كانت التداولية هي دراسة استعمال اللغة ، أي دراسة اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة ، دون الوقوف عند المعنى الحرفي المباشر ، فإن أفعال الكلام كذلك لا تعنى بهذا الجانب الحرفي ، وإنما تتعدى الفعل اللغوي (فعل القول) إلى الفعل المتضمن في القول (الفعل الانجازي) لينتج عن هذا الأخير ما يسميه التداوليون بالفعل الناتج عن القول (الفعل التأثيري) .

وحتى نتعرف أكثر عن هذا العنصر المهم من عناصر التداولية ، لابد أن نتطرق فيما يلي إلى مفهومه ونشأته والأعلام الذين تطرقوا لهذا المفهوم وأسسوا له .

I - مفهوم أفعال الكلام :

تعد أفعال الكلام النمط الثالث من البحث التداولي ، وقد أسس لهذه النظرية الفيلسوف الإنجليزي أوستين ، الذي يرى بأن وظيفة اللغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار فحسب ، إنما التكفل بتحويل الأقوال التي تكون ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ، فحينما يقول القاضي : (فتحت الجلسة) يكون قد أنجز فعلاً اجتماعياً وهو فتح الجلسة ، وليس ذلك مجرد تعبير عن فكرة (1) ، لذلك ميز أوستين بين نوعين من الأفعال : (2)

1 / أفعال خبرية يمكن أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب .

2 / أفعال إنشائية إنجازية ، وهي التي يكون فيها النطق بالجملة إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه، إذا توفرت الشروط المناسبة التي تجعل العمل ناجحاً، وهذا ما جاء به الفارابي بقوله : « والقول الذي يُقتضى به شيء ما، فهو يقتضى به إمّا قول ما ، وإمّا فعل شيء ما » (3) .

فلو قارننا رأي الفارابي بما جاء به أوستين في تمييزه بين الأفعال، لكانت النتيجة كما يلي :

- قول ما (عند الفارابي) ← أفعال خبرية (عند أوستين)

- فعل شيء ما (عند الفارابي) ← أفعال إنشائية (عند أوستين)

1 ينظر : عمر بلخير – تحليل الخطاب المسرحي ص 155 .

2 ينظر : أوستين – نظرية أفعال الكلام العامة ص 16 .

3 أبو النصر الفارابي – كتاب الحروف ص 162 .

« انطلق أوستين (...) من ملاحظة بسيطة طريفة في سياق مناقشته لبعض التصورات المنطقية ، ومفادها أن بعض الأقوال ذات البناء الخبري لا تخبر عن حالة الأشياء في الكون ، واقعة أو بصدد الوقوع ، أو ستقع ، ولا يصح أن نسند إليها بسبب ذلك إحدى قيمتي الصدق ، وإنما هي إذ تلقى تنجز عملاً ما ، أو تكون جزءاً من هذا الإنجاز» (1)

وفي مرحلة متقدمة من أبحاثه ميز أوستين بين ثلاثة أفعال بسيطة هي : (2)

1 – فعل الكلام : وهو الذي يدل على إنتاج قول ذي دلالة .

2 – فعل إنشائي : وهو الدال على عمل .

3 – فعل تأثيري : وهو الدال على أن الحديث قادر على إحداث آثار مترتبة على الفعل الإنشائي .

وجدير بالتوضيح ، أن الإنشاء الذي اكتشفه (أوستين) هو نوع مما سماه الرضي الإستازابادي (الإنشاء الإيقاعي) وكان يسمى في البلاغة العربية (الإنشاء غير الطلبي) ، وهو يمثل صيغاً تعاقدية من قبيل (بعت ، تزوجت ...) (3)

1 شكري المبخوت – دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات) ص 123 – 124 .

2 ينظر : عمر بلخير – تحليل الخطاب المسرحي ص 58 .

3 ينظر معاذ بن سليمان الدخيل – منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية (مقارنة تداولية) ص 39 .

II - تصنيف أفعال الكلام :**أ / تصنيف أوستين :**

بعد أن حدد أوستين مفهوم الأفعال الكلامية وضع لها تصنيفات : (1)

1 / الأفعال الدالة على الحكم : التبرئة ، الحكم ، التقدير ، التحليل ، ...

2 / أفعال الممارسة : الانتخاب ، التعيين ، الاستشارة ، الترشيح ، ...

3 / أفعال الوعد : الرهان ، التوعد ، الضمان ، ...

4 / الأفعال السلوكية : الاعتذار ، التهنئة التعزية ، الشكر ، ...

5 / أفعال العرض : الإثبات ، التأكيد ، النفي ، الوصف ، التعريف ، ...

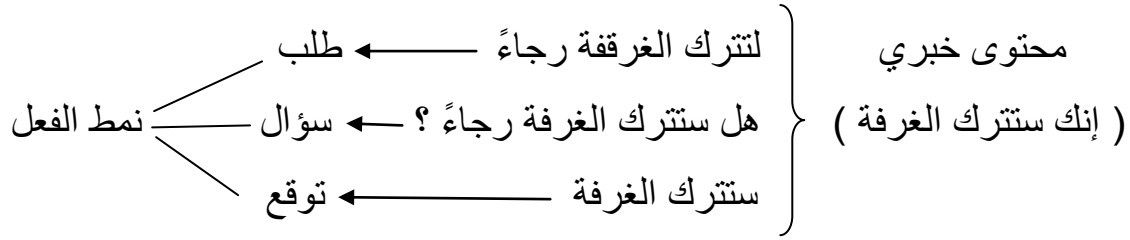
هذا إذاً هو تصنيف أوستين لأفعال الكلام ، و هو الذي اعترف بأن هذه

المجموعات متداخلة أحياناً ، لذا لم يحظ هذا التقسيم بالإجماع ، فلم يقتنع سيرل بهذا التصنيف الذي يراه غامضاً ، لأن أوستين لم يحدد معالم كل مجموعة (2) .

ب / تصنيف سيرل : نتيجة لعدم اقتناع سيرل بتقسيم أوستين – الذي يرى أنه

يكتنفه بعض الغموض – اقترح تصنيفاً آخر ، وذلك بعد أن ميز بين الأفعال التمريرية التي تؤدى قصدياً من طرف المتكلم ، والأفعال التأثيرية التي لا يشترط فيها القصد ، كما ميز أيضاً – داخل الفعل التمريري – بين محتوى الخبر، و النمط الذي يكون عليه الفعل مثل :

1 عمر بلخير – مقالات في التداولية والخطاب ص 129 .
2 ينظر : عمر بلخير – تحليل الخطاب المسرحي ص 159 .



تميز سيرل بين المحتوى والنمط داخل الفعل التمريري (1)

ومن هنا اقترح سيرل خمسة أنماط مختلفة هي : (2)

1 / أفعال الإثبات : ونقطة الفعل الكلامي الإثباتي هو التعهد للمستمع بحقيقة الخبر وبذلك يكون المتكلم مسؤولاً عن وجود وضع للأشياء ، مثل التأكيد ، التفسير ، التحديد ... إلخ ، وشرط الصدق في الإثباتات هو الاعتقاد ، فكل إثبات هو تعبير عن اعتقاد .

2 / أفعال التوجيه : وهي محاولة جعل السامع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائماً مع المحتوى الخبري للتوجيه ، كالأمر والنهي والطلب .

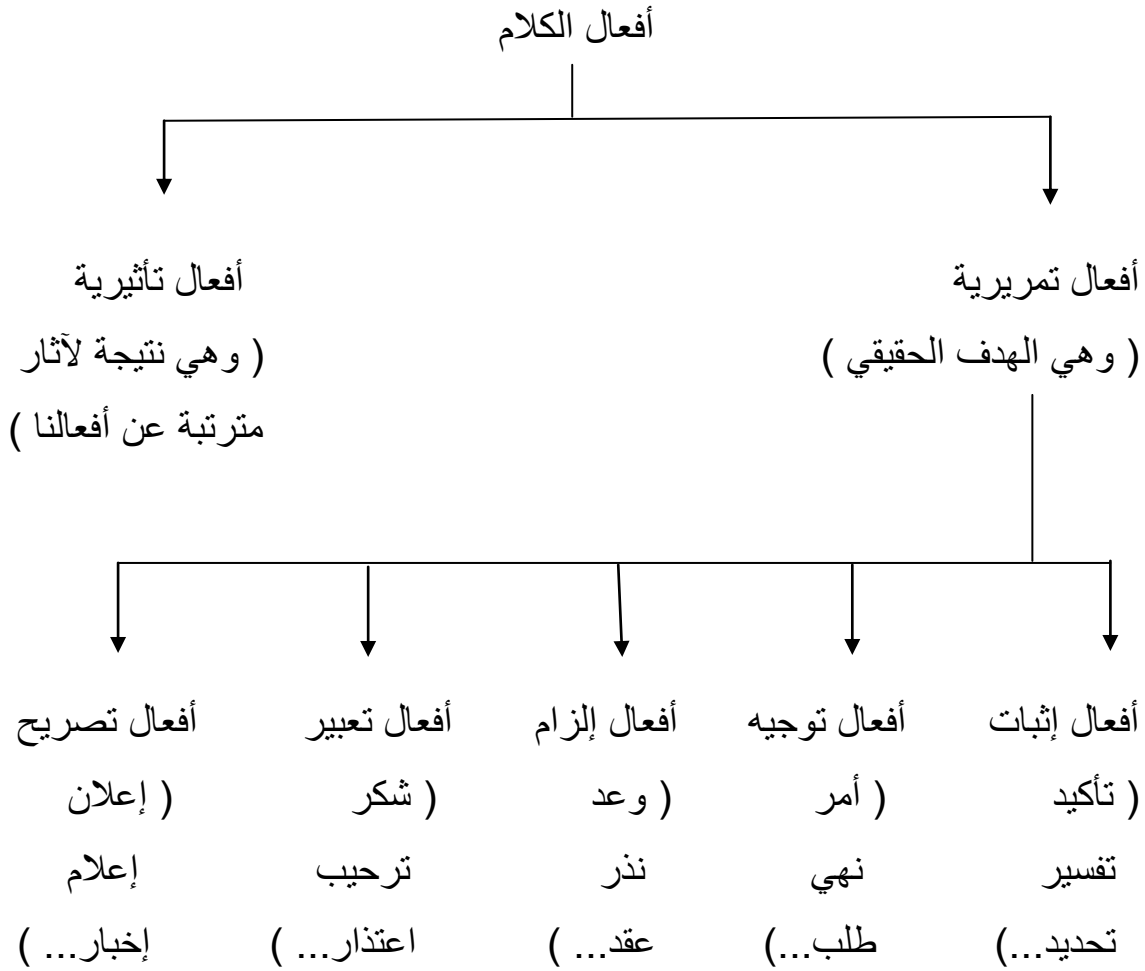
3 / أفعال إلزامية : وهي تعهد من المتكلم لمباشرة مساق الفعل الممثل في المحتوى الخبري ومنها : الوعود ، النذور ، العقود ... إلخ .

4 / أفعال تعبيرية : وهي تعبر عن شروط الصدق للفعل الكلامي و من نماذجها : الاعتذار ، الشكر ، الترحيب ... إلخ .

5 / أفعال تصريحية : ووظيفتها إحداث تغيير في العالم بتمثيله وكأنه قد تغير ، فتخلق الأفعال الأدائية ويشتمل : الإعلان ، الإعلام ، الإخبار ... إلخ

1 ينظر : سيرل - اللغة والعقل والمجتمع ص 202 - 203 .
2 ينظر : نفسه ص ص 217 - 219 .

ومن هنا يمكن أن نلخص تصنيف سيرل لأفعال الكلام في المخطط التالي :



تصنيف سيرل لأفعال الكلام

ولم ينج تصنيف سيرل كذلك من الانتقادات ، أهمها التي وجهها (وندر لايش) و (ريكاناتي) .

حيث يرى (وندر لايش) أن تقسيم كل من أوستين وسيرل غير مقنع ، فتقسيم سيرل مثلاً لا مكان فيه للتحذيرات والاقتراعات ، ولا حتى النداء والتضرع والدعاء .

لذا يقترح شروطاً جديدة تؤسس تصنيفاً آخر وهي :

- اعتماد العلامات اللغوية لأفعال الكلام .

- اعتماد المحتوى الكلامي والغاية الكلامية .

- اعتماد وظائف الكلام في الأفعال .

- اعتماد مصدر الأفعال ، أي : أفعال كلامية طبيعية ، اجتماعية ... إلخ (1)

أما (ريكانتي) فإنه يقترح تصنيفاً جديداً، وهو أن « هناك أفعال كلامية ممثلة أساساً وأخرى غير ممثلة ، الأولى تتمثل في التعبير عن سلوك اجتماعي تجاه المستمع ، فتنقسم إلى أفعال متحققة أو إنشائية ، وأخرى تقريرية ، والفعل الإنشائي ينقسم بدوره إلى فعل الوعد، وفعل الإعلان، وفعل الأمر » (2)

III - معايير تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء :

لقد بحث علماء البلاغة في مجموعة من المجالات ذات البعد التداولي ، كالسياق والتواصل والحجاج وغيرها ، كما أنهم اهتموا بعلم المعاني الذي ركزوا فيه على الأساليب وأنواعها ، وما يندرج تحتها من أغراض بلاغية تستفاد من السياق ، ومن قصدية المتكلم ، وكانت نتيجة ذلك أنهم قسموا الكلام إلى خبر وإنشاء (طلب) وبينوا أن لكل قسم منها أغراض ، لكن ما نقف عنده ونستفسر حوله هو :

- ما هي المعايير التي اعتمدها البلاغيون في تقسيمهم الكلام إلى خبر وإنشاء ؟

- وهل اتفقوا حول هذه المعايير ؟

- ثم هل اتفقوا أصلاً حول التقسيم الثنائي ، أم أن هناك تقسيمات أخرى ؟

1 ينظر : عمر بلخير - تحليل الخطاب المسرحي ص 161 - 162 .
2 نفسه ص 162 .

يعد علم المعاني من أبرز مباحث علم البلاغة الذي تتدرج ضمنه ظاهرة الأفعال الكلامية ، وموضوع هذا العلم هو : « تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره » (1)

ويتضمن هذا العلم ثمانية أبواب (2) ، وتقع ظاهرة أفعال الكلام ضمن الخبر والإنشاء ، وما يتفرع عنهما ، « لذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب – من الجانب المعرفي – مكافئة لمفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين » (3)

لكن هذه الظاهرة الأسلوبية ، لم تكن مقتصرة على البلاغيين فحسب ، بل تعدتهم إلى النحاة والفلاسفة وعلماء الأصول ، غير أن تركيز البلاغيين على الظاهرة وتقسيماتها كان أوضح وأبرز ، بدليل تعريف السكاكي السابق لعلم المعاني، المبني على قرينة تداولية صريحة وهي (الإفادة) .

لقد وضع علماء البلاغة في التراث العربي معاييراً قسموا من خلالها الكلام إلى خبر وإنشاء ، وهذه المعايير هي :

المعيار الأول : الصدق والكذب

إن المعلوم والأشهر في التمييز بين الخبر والإنشاء أو الطلب، هو أن الخبر ما يقبل التصديق أو التكذيب ، أما الإنشاء فخلاف ذلك ، وقد أجمع علماء تلك الفترة على هذا التمييز ، بدليل النصوص الواردة في التفريق بين الخبر والإنشاء ، على غرار السكاكي الذي يرى أن « الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب أو التصديق والتكذيب » (4)

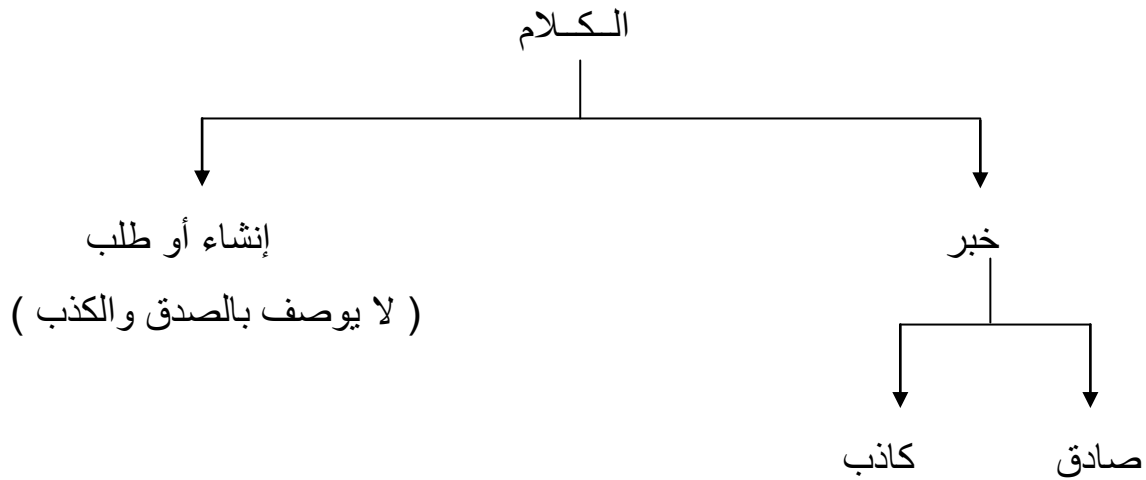
1 السكاكي – المفتاح ص 247 .
2 وهي (أحوال الإسناد الخبري – أحوال المسند إليه – أحوال المسند – أحوال متعلقات الفعل – القصر – الإنشاء – الفصل والوصل – الإيجاز والإطناب والمساواة) أنظر : القرويني – تلخيص المفتاح ص 47 .
3 مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب ص 74 – 75 .
4 السكاكي – المفتاح ص 252 .

ويرى السكاكي أن هذا التعريف فيه كفاية للتفريق بين الخبر والطلب ، وهذا ما ذهب إليه صاحب التلخيص حيث يقول : « وهكذا نرى أن الكلام إذا احتل الصدق والكذب فهو خبر ، وإن لم يحتملها فهو إنشاء » (1)

والشيء نفسه يذهب إليه شراح تلخيص المفتاح (2) ، وكذلك السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول للتفتازاني، بقوله : « ... فصحّ أن الحق ما هو المشهور، من كون الاحتمال من خواص الخبر » (3) ، ومعنى ذلك أن احتمال الصدق والكذب من استلزامات الخبر وحده ، دون الإنشاء أو الطلب .

ومنه يمكن تلخيص ما ذهب إليه صاحب المفتاح ، وصاحب التلخيص وشرّاحه

فيما يلي :



*** مخطط يوضح تقسيم الكلام بحسب معيار الصدق والكذب ***

1 القزويني - التلخيص ص 47 .
 2 انظر على سبيل المثال لا الحصر : - بهاء الدين السبكي - عروس الأفراح المجلد الأول ص 221 .
 - ابن يعقوب المغربي - مواهب الفتاح المجلد الأول ص 145 .
 3 السيد علي الشريف الجرجاني - الحاشية على المطول - قرأه وعلق عليه : رشيد أعرضي ص 56 .

وقد ذكر بهاء الدين السبكي ، أن هناك من تُلث التقسيم إلى خبر وإنشاء وطلب وأدرج في الإنشاء ما لا طلب فيه ، أمّا ابن مالك فقد قسم الكلام إلى خبر وطلب، وربّع غيره الأقسام إلى : خبر واستخبار وطلب وإنشاء (1).

أمّا ابن وهب ، فبعد تقسيمه الكلام إلى خبر وإنشاء (طلب) ، فقد قسم الخبر ذاته إلى يقين وتصديق ، وجعل اليقين منقسماً إلى ثلاثة أقسام هي :

- **خبر الاستفاضة والتواتر** : الذي يأتي على السنة الجماعة المتباينة ، وهو يرى بأنه صادق بهذا التواتر ، وإنما وصفهم له باحتمال الصدق أو الكذب من باب أنه فعلهم ، وهم ممكنون مختارون .

- **خبر الرسل عليهم السلام** : وخبرهم صدق ، لأنهم أخبروا عن الله عز وجل .

- **خبر التواتر** : وهو منقول عن الخاصة كالعلماء مثلاً .

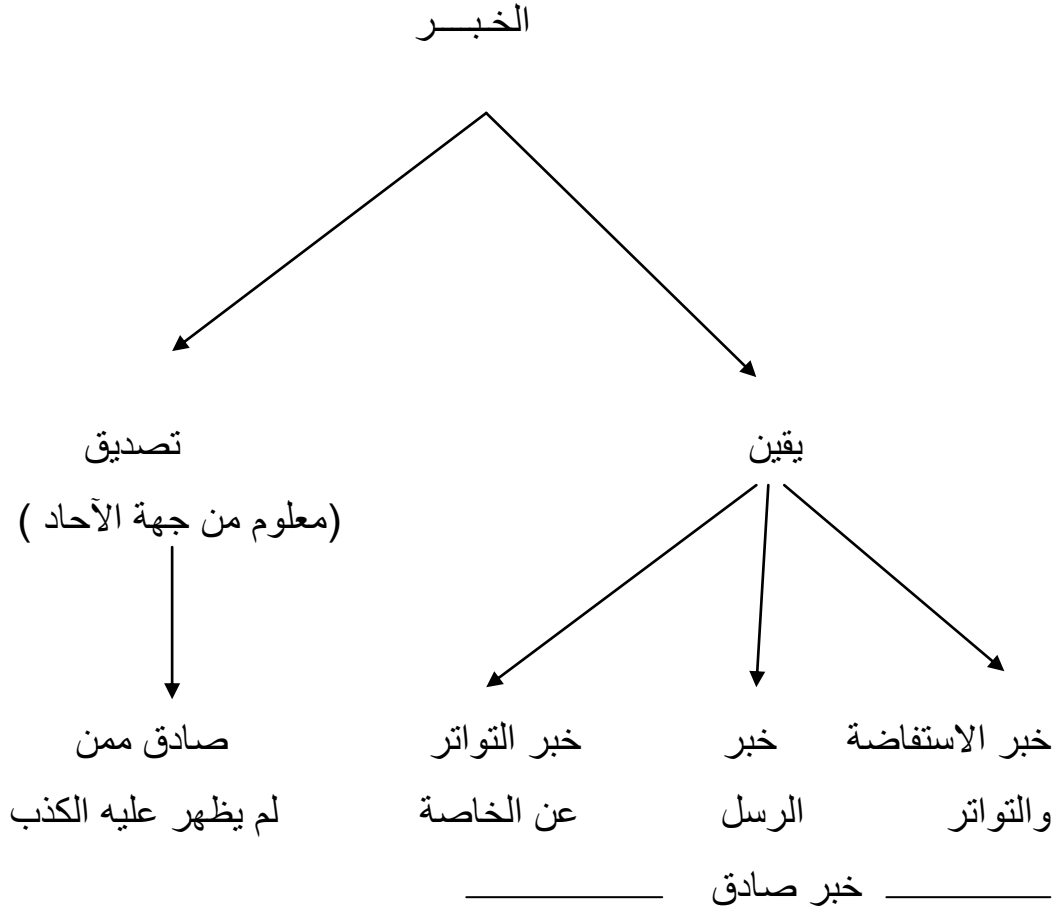
أمّا التصديق فهو الخبر المعلوم من جهة الأحاد ولم تتواتره الألسن ، والناس يحتاجون إلى مثل هذه الأخبار في حياتهم العامة ، رغم أنه لا برهان على صدق المخبر به، وإنما يرى ابن وهب أن هذه الأخبار تؤخذ في الغالب ممن يُحسن الظن به ولم يظهر منه كذب . (2)

رغم أن ابن وهب لم يصرح بالقول أن الخبر ما يحتمل الصدق أو الكذب كغيره من البلاغيين، إلا أنه يُستشف من كلامه أنه يقف عند هذا المعيار، الذي اعتمده غيره من علماء البلاغة ، وذلك ظاهر من خلال احتجازه لأقسام الخبر بتصديقها إن كانت متواترة أو من أخبار الرسل – عليهم السلام – وتصديق أيضاً إن كانت أحاداً ممن لم يظهر عليه كذب وحسن الظن بخبره ، وإلا فهي غير ذلك .

1 ينظر : السبكي – عروس الأفراح – المجلد الأول ص 221 – 222 .

2 ينظر : ابن وهب – البرهان ص ص 76 – 79 .

ويتضح هذا التقسيم أكثر في المخطط التالي :



*** تقسيم ابن وهب للخبر ***

وخلاصة القول أن معيار التقسيم العام، هو قبول الصدق والكذب أو عدم القبول، فإن المركب القول في الكلام العادي إن صح وصفه بالصدق و الكذب فهو خبر ، وإن لم يصح ذلك فهو إنشاء (طلب) .

المعيار الثاني : القصدية

لقد انتقل العلماء من معيار الصدق والكذب في التمييز بين الخبر والإنشاء، إلى معيار ثانٍ ، هو معيار القصدية ، الذي قال به عدد من البلاغيين ، ومنهم ابن يعقوب المغربي، حيث يقول : « إن الكلام الذي يحسن السكوت عليه ، لا محالة يتضمّن نسبة المسند إلى المسند إليه ، فإن كان القصد منه الدلالة على تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ، ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه ، فذلك الكلام خبر ، وإن كان قصد الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء » . (1)

ومعنى ذلك أن النسبة بين المسند والمسند إليه قد تكون في الواقع الخارجي قبل النطق بالملفوظ ، وهذا يعده المغربي خبرًا كقولنا :

- قام زيد

- زيد قائم .

فهذا الكلام خبرًا ، لأن النسبة موجودة في الواقع الخارجي قبل الملفوظ ، أما إذا كان الملفوظ هو الذي أوجد تلك النسبة فإن الكلام إنشاء، كقولنا لزيد : (قم) ، فإن القيام وجد بعد التلفظ بالفعل (قم) وليس قبله ، وهذا من قبيل الإنشاء .

ويعزو المغربي ذلك إلى قصدية المتكلم ، إمّا أنه يقصد حصول النسبة في الواقع ، واللفظ دال على حصولها ، وإمّا أنه يقصد حصول تلك النسبة بعد التلفظ بالقول ، وهذا تصور لفكرة تداولية صريحة مبنية على مبدأ القصد .

يضاف إلى بعض البلاغيين في اعتمادهم معيار قصدية المتكلم ، بعض علماء الأصول الذين ركزوا كذلك على هذا المبدأ ، ومنهم بدر الدين الزركشي في

1 ابن يعقوب المغربي - مواهب الفتاح - المجلد الأول ص 142 .

كتابه (البرهان في علوم القرآن) ، حينما ذهب في تفصيل أقسام معنى الكلام ،
 موردا قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّلَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾⁽¹⁾، الذي يرى أنه أمرٌ تبعًا للقصدية⁽²⁾
 رغم أنه لم يرد بإحدى صيغ الأمر الأربعة .

كما تكلم عن الاستفهام بمعنى الخبر في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَسْ فِي

إِنْبَارٍ ﴾⁽³⁾ وهو قول ظاهره استفهام ، باعتبار وجود الهمزة الاستفهامية ، لكنه

خبر باعتبار معيار القصدية .

يضاف إلى الزركشي ، إبراهيم الشيرازي الذي يرى بأن الكلام « يصير خبرًا إذا
 انظم إلى اللفظ قصد المتكلم والإخبار به »⁽⁴⁾ ، وهو هنا يقرُّ بضرورة التعرف على
 قصد المتكلم ، حيث أن اللفظ الدال على الخبر غير كافٍ وحده ، بل لابد من ظهور
 قصدية المتكلم وغرضه من الخطاب ، فإن كان غرضه إخبارًا مع موافقته للفظ فهو
 خبر ، وإن كان غير ذلك فهو إنشاء .

لقد رأينا أن الشيرازي لم ينفرد بهذه القرينة وحده ، إلا أنه يذكر قرينة القصد
 « بوصفها معيارًا تمييزيًا أساسيًا، يتكفل وحده بالحكم على خبرية الجملة
 أو إنشائيتها »⁽⁵⁾

¹ سورة البقرة الآية 228 .

² ينظر : الزركشي - البرهان في علوم القرآن ج2 ص 320 .

³ سورة الزمر الآية 19 .

⁴ الشيرازي - شرح اللمع - تحقيق : عبد المجيد تركي - دار الغرب الإسلامي - (بيروت) 1988 مج 2 ص 568
 نقلًا عن : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 106 .

⁵ مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 106 .

ومنه نستنتج بأن اللفظ وحده غير كافٍ للحكم بخبرية الجملة أو إنشائيتها وإنما يضاف إليه معيار القصدية ونلخص ذلك في فيما يلي :

- الملفوظ + القصد بالإخبار = خبر

مثال :

قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ (1) ← خبر

رغم وجود همزة الاستفهام .

وقال : ﴿ اللَّهُ نُورٌ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (2) ← خبر

- الملفوظ + عدم القصد بالإخبار = إنشاء .

مثال :

قال تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ (3) ← إنشاء (أمر)

رغم أنه لم يرد بصيغة من صيغ الأمر .

كما أن الدسوقي أيضاً ذكر ذلك صراحة بعدما تكلم عن النسبتين الداخلية والخارجية والمطابقة بينهما ، حيث يقول في التفريق بين الخبر والإنشاء : « والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد ، فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة ، أو قصد

1 سورة النحل الآية 17 .

2 سورة النور الآية 35 .

3 سورة البقرة الآية 233 .

عدمها ، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها « (1) .

ونوضح تفريق الدسوقي بين الخبر والإنشاء فيما يلي :

المفوظ + القصد بالمطابقة أو عدمها = خبر

المفوظ + عدم وجود القصد = إنشاء

وهذا مما يظهر تركيز البلاغيين أيضاً على معيار القصدية ، كقيمة تمييزية بين الخبر والإنشاء .

ومما هو ظاهر ، أن للقصد مكانة بارزة في الدرس البلاغي العربي ، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار : « إن المكلم لغيره ، إنما يحصل مكلماً له بأن يقصده بالكلام دون غيره ، ويكون أمراً له متى قصده بالكلام ، وأراد منه المأمور به ، وكذلك القول في النهي » (2) .

وبذلك يكون القصد قانوناً داخلياً ، تحدد به أجناس الكلام من خبر وإنشاء ، فيتحول القول بالصياغة اللسانية ، من الوظيفة الإبلاغية إلى الوظيفة الإقتضائية ، كما في الأمر والنهي والطلب (3)

المعيار الثالث : النسبة الخارجية

إذا كانت الفكرة التي انطلق منها السكاكي و القزويني و شراح التلخيص، هي أن الخبر ما يصح أن يقال عنه إنه صادق أو كاذب ، والإنشاء غير ذلك ، فإن عددًا من العلماء رفضوا هذه الفكرة وهذا التعريف ، ومنهم محمد بن علي الجرجاني (توفي 729 هـ) « الذي يصف هذا التحديد بأنه ضعيف، ويعلله بأن الصدق والكذب

1 الدسوقي - حاشية الدسوقي على شرح مختصر السعد ج1 ص 231 .

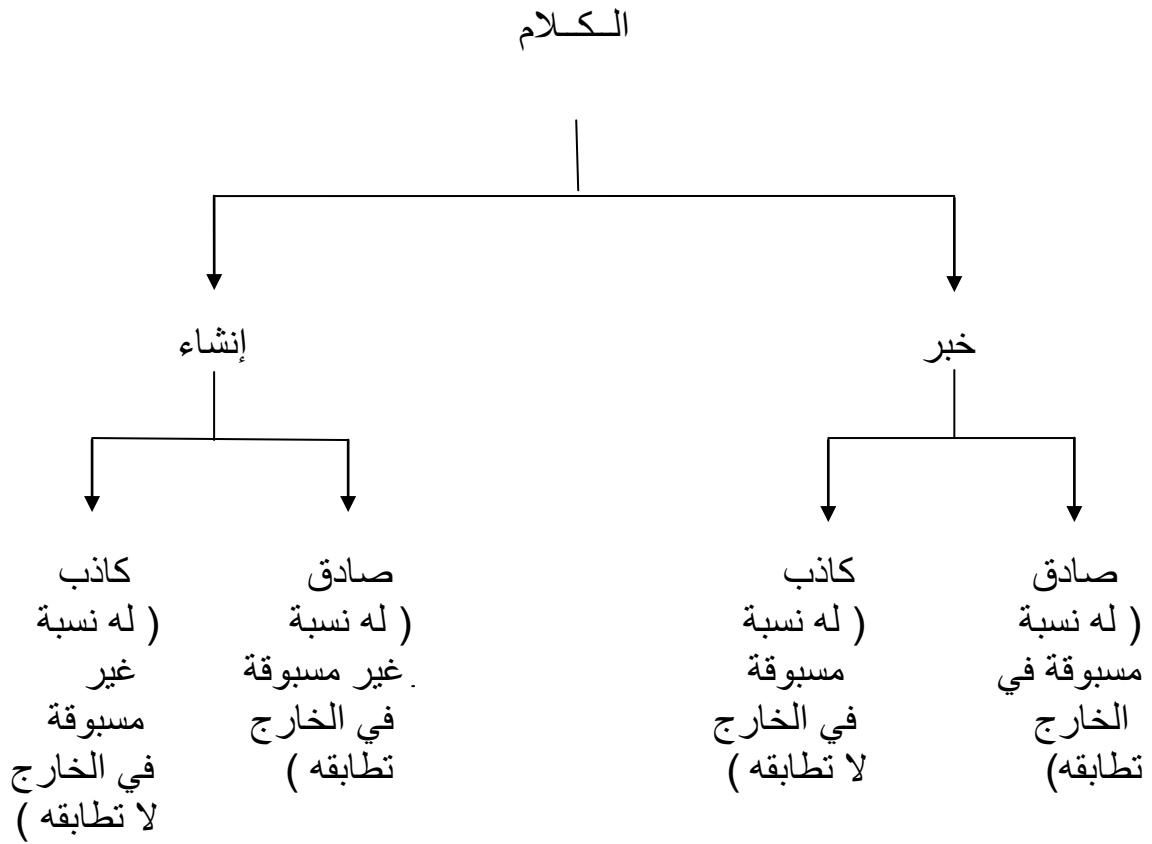
2 القاضي عبد الجبار - المغني ج 7 ص 70 - 71 .

3 ينظر : عبد السلام المسدي - التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 146 .

نوعان للخبر أو صفتان له، وذلك تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة «¹

وهذا الرفض من قبل الجرجاني جعله يقترح تعريفاً بديلاً وهو أن الإنشاء « كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقه بنسبة أخرى »⁽²⁾.

وبما أن الإنشاء أيضاً عند الجرجاني يوصف بالصدق أو الكذب مثل الخبر، فإنه يمكننا تحديد صورته كما يلي :



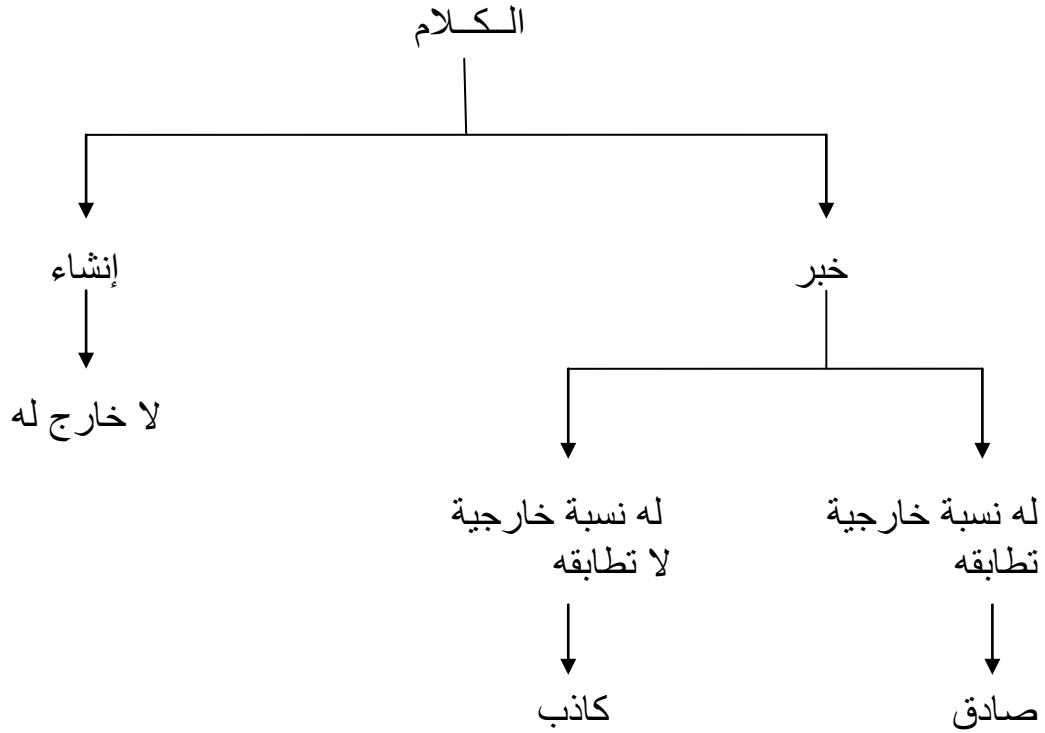
* تصور مجمد علي الجرجاني لاحتمال كل من الخبر والإنشاء للصدق والكذب *

¹ مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 88 .

² محمد بن علي الجرجاني - تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص 100 . نقلاً عن : مسعود صحراوي

التداولية عند العلماء العرب ص 88 .

أمّا جلال الدين القزويني ، فإنه يميز بين الخبر والإنشاء من حيث : « أن الكلام إمّا خبر وإمّا إنشاء ، لأنه إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول الخبر والثاني الإنشاء » (1) وهذا هو موطن التمييز بينهما عنده ، رغم أنه صرح بأن الناس قد اختلفوا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، « فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما ، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم : صدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له ، هذا هو المشهور وعليه التعويل » (2) وعليه يمكن تحديد التمييز بين الخبر والإنشاء عند القزويني كما يلي :



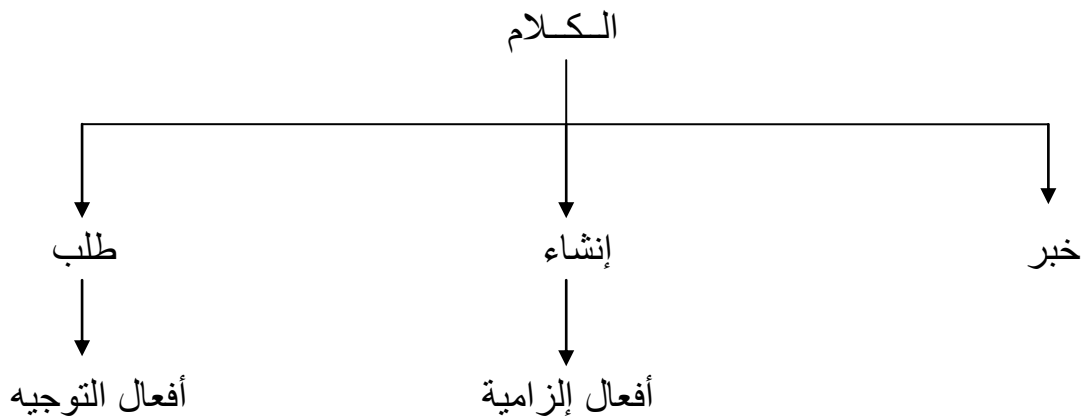
* تمييز القزويني بين الخبر والإنشاء *

1 القزويني - الإيضاح ص 38 .
2 السابق والصفحة نفسها .

أمّا سعد الدين التفتازاني فإنه يرى أن « الكلام (إن كان لنسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة ، أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) ، أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين (أو لا تطابقه) بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس (فخير) » (1)

إذا كان هذا هو تصور التفتازاني للخبر ، فإن الإنشاء عنده أن لا تكون لنسبته خارج . (2)

ويرى رضي الدين الاستزابادي بأن الجملة غير الخبرية « إمّا إنشائية نحو : بعث ، وطلقت ، و أنت حر ونحوها ، أو طلبية : كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض » (3) ، وبذلك يكون قد قسمه قسمة ثلاثية على غرار بعض البلاغيين السابقين :



* تقسيم الإستزابادي *

1 التفتازاني - المختصر في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص) ج 1 ص 165 .
 2 ينظر السابق ج 1 ص 166 .
 3 رضي الدين الاستزابادي - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ج 1 ص 307 .

ومن هنا تكون الإنشائيات عنده ما ينتمي إلى مجموعة الأفعال الإلزامية عند سيرل ، أمّا الطلبيات فهي ما ينتمي إلى مجموعة أفعال التوجيه ، ويبقى ما دونهما ، وهو الخبر .

ومن ذلك نتحصل على مفهوم عام - من خلال ما سبق - يقوم « على أساس أن الخبر هو الكلام التام المفيد ، أو الخطاب التواصلية الذي لنسبته الكلامية نسبة خارجية ، وأن الإنشاء ليس له تلك النسبة » (1)

- الخبر ← كلام تام مفيد، لنسبته الكلامية نسبة خارجية .

- الإنشاء ← ليس لنسبته الكلامية نسبة خارجية .

والملاحظ أن التعريف السابق مستنتج من التحليل المنطقي لمدلول كل من الصدق والكذب ، وقابلية الخبر والإنشاء لذلك أو عدم قابليتها .

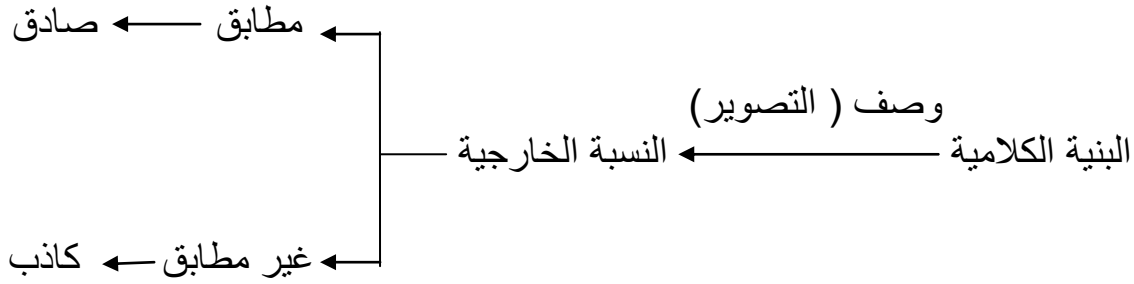
ومن أجل ذلك حاول الباحث مسعود صحراوي ، ضبط أبعاد هذا التعريف فيما يلي : (2)

* تقبل النسبة الكلامية الصدق أو الكذب إذا كان لها مرجع في الواقع الخارج عن اللغة (النسبة الخارجية) .

* العلاقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية هي أن الأولى تصف الثانية وتصورها سواء أكان هذا التصوير (الوصف) مطابقاً للواقع أم غير مطابق له .

1 مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 89 .

2 ينظر السابق ص 90 .



* النسبة الكلامية لا تقبل الصدق أو الكذب إلا في حال وجود مرجعية واقعية يتم وصفها وتصويرها ، وتسمى خبراً .

* الكلام الإنشائي ليست له تلك الحقيقة المرجعية في الواقع ، ومن هنا فإن نسبة الجملة الإنشائية نسبة لغوية محضة .

هذا هو التصور العام للتمييز بين الخبر والإنشاء في تلك المرحلة ، إلا أن ذلك أثار بعض الإشكالات – حسب الباحث مسعود صحراوي – يذكر منها :*

أ / الإشكالات الأولى :

وهو مما أورده سعد الدين التفتازاني في قضية المطابقة الزمنية المذكورة آنفاً ، والناشئة عن زمن الإخبار بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية ، ورغم أن بعض العبارات لا نجد لها نسبة خارجية إلا أنها خبر ومن ذلك مثلاً قولنا :

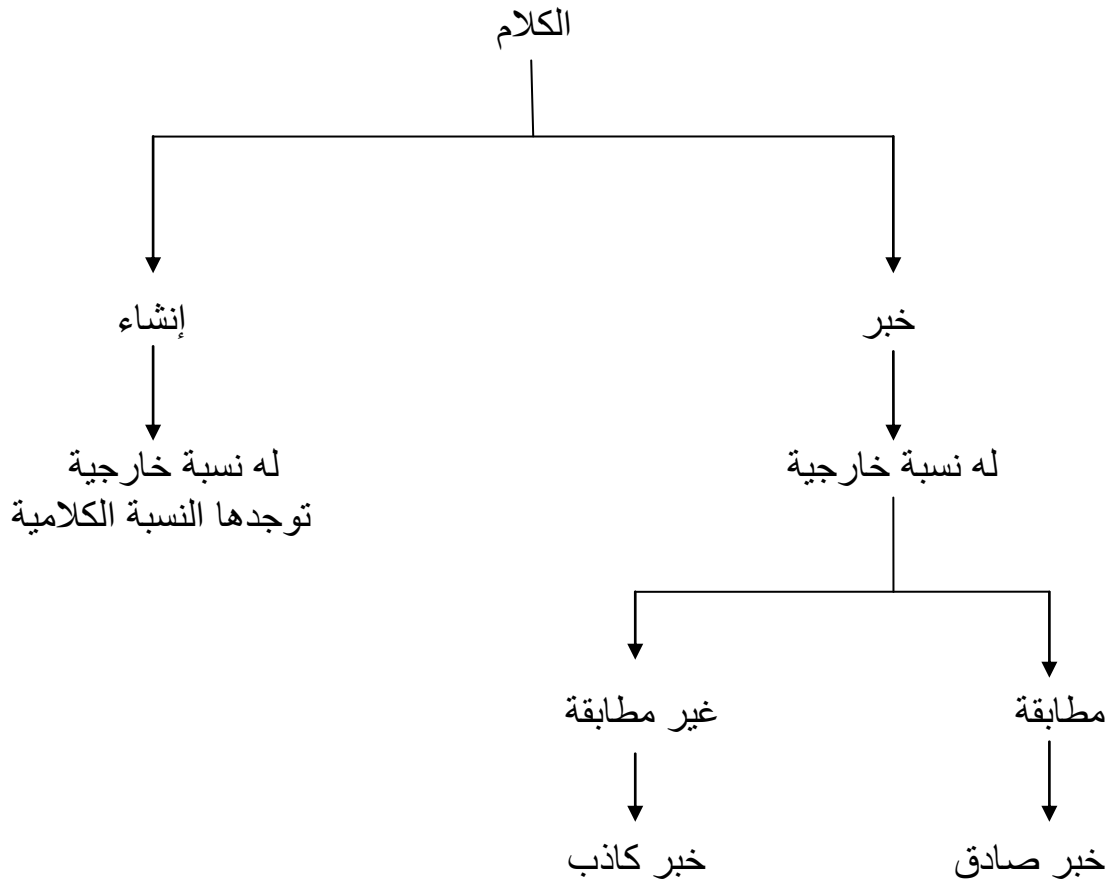
- سيحضر زيد ← نسبة كلامية زمنها المستقبل ليست لها نسبة خارجية

- حضر زيد ← نسبة كلامية زمنها الماضي، قد تكون لها نسبة خارجية وقد لا تكون. وهذا الملفوظان كلاهما خبر .

* ينظر تفصيل وشرح هذه الإشكالات وحلها من طرف الدسوقي في : مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء

لكن التفتازاني بعد أن صرح بأن الخبر هو الذي له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه ، وأن الإنشاء لا خارج له ، عاد ليصرّح في المطول بأن للإنشاء كذلك خارج ممثلاً لذلك بالفعل (أبيع) إن كان خبراً أو إنشاءً فيقول : « فإذا قلت : أبيع ، وأردت به الإخبار الخالي ، فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ ، يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعث الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ ، وهذا اللفظ مُوجد له » (1)

ومعنى ذلك أن الكلام إمّا أن يكون لنسبة تحصل من اللفظ ، بحيث يكون اللفظ موجدًا لهذه النسبة من غير قصد ، ويدل ذلك على نسبة حاصلة في الواقع ، وبذلك يكون الكلام إنشاءً ، أو أن تكون للكلام نسبة بقصد أن تكون لها نسبة خارجية مطابقة أو غير مطابقة ، وذلك هو الخبر (2) .



1 التفتازاني - المطول ص 142 .
2 ينظر : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 91 - 92 .

وبهذا التقسيم يكون التفتازاني قد وافق محمد بن علي الجرجاني، وخالف كثيرًا من البلاغيين المتقدمين ، كما خالف رأيه السابق كذلك .

ب / الإشكال الثاني :

أورد الدسوقي في حاشيته على مختصر التفتازاني : « أن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان ، ولا يتطابقان تارة أخرى فنحو : هل زيد قائم ، وقم ، النسبة الكلامية لأول طلب الفهم من المخاطب ، وللثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول وللقيام في الثاني ، فإن كان الطلب النفسي ثابتًا للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقًا للنسبة الكلامية ، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتًا للمتكلم في الواقع ، كان الخارج غير مطابق » (1)

يرى الدسوقي أن الإنشاء أيضًا له نسبتين ، كلامية وخارجية ، قد يتطابقان وقد لا يتطابقان ، وأورد في ذلك مثالين هما :

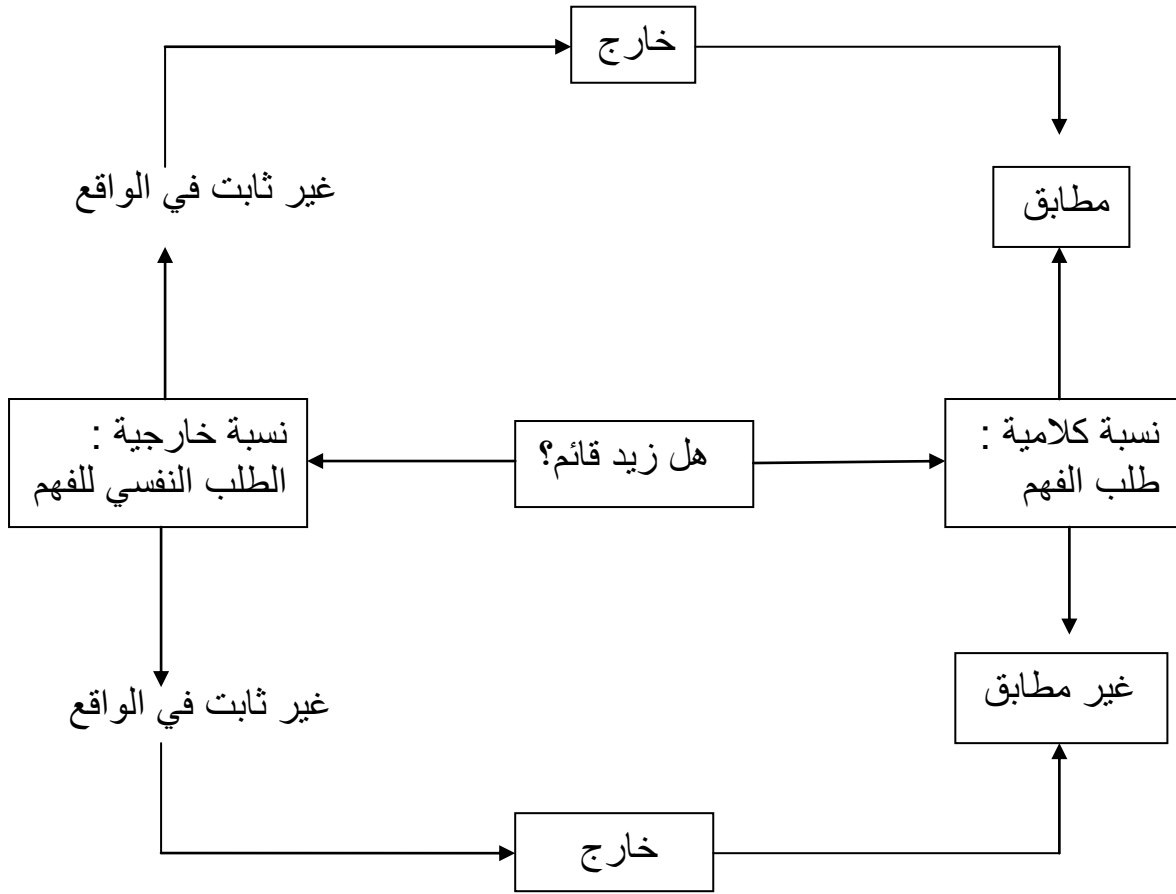
- هل زيد قائم ؟ ← له نسبة خارجية .

- قم ← له نسبة خارجية .

والمفوظان كلاهما له نسبة خارجية – كما لاحظنا – وربط ذلك بالطلب النفسي للمتكلم ، فإن كان الطلب النفسي للمتكلم ثابتًا في الواقع، كان الخارج مطابقًا للنسبة الكلامية ، وإذا كان الطلب النفسي للمتكلم غير ثابت في الواقع، كان الخارج غير مطابق للنسبة الكلامية .

ونمثل فيما يلي للمفوظ (هل زيد قائم ؟) حسب تصور الدسوقي :

1 الدسوقي – حاشية الدسوقي على شرح مختصر التفتازاني ج 1 ص 131.



ومن هنا فإن المطابقة وعدمها عند الدسوقي ترتبط بالطلب النفسي للمتكلم ، إذ لا تتحقق المطابقة إلا إذا كان الطلب النفسي ثابتاً في الواقع .

حل الدسوقي للإشكاليين :

حاول الدسوقي حل هذين الإشكاليين من خلال إدخال مفهوم القصدية في التفريق بين الخبر والإنشاء مع بقاء مفهوم المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية حيث يقول: « والفارق بينهما (أي الخبر والإنشاء) * إنما هو القصد، وعدم القصد ، فالخبر

* هذه إضافة من صاحب البحث

لا بد فيه من قصد المطابقة أو عدمها، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها» (1)

ومعنى ذلك أن الفارق بين الخبر والإنشاء يكون عن طريق القصد ، لأن الخبر عند إلقائه ، يقصد منه مطابقة النسبة الكلامية مع النسبة الخارجية أو عدمها ، أما الإنشاء فالمطابقة واردة فيه بين النسبتين ، لكن من غير قصد لوجودها أو لعدمه .

وخلاصة ذلك أن الدسوقي أضاف عن غيره إدخال مفهوم القصد في التفريق بين الخبر والإنشاء من أجل حل هذه الإشكالات ، « ونجد في هذا الصنيع منحى تداولياً في التفريق بين الأسلوبين ، فإن محاولة الدسوقي تتجاوز إطار التفرقة على أساس التصور المنطقي وحده ، أي تمييز المعنى الخبري عن المعنى الإنشائي بمعيار الصدق والكذب أو النسبة الخارجية، إلى إطار التفرقة على أساس تداولي، إذ يحيل بالدرجة الأولى على قصد المتكلم » (2)

ومن خلال ذلك يمكن أن نقف عند الاستنتاجين التاليين : (3)

- لم يعد الأساس المنطقي المشار إليه سابقاً (معيار الصدق والكذب) وحده كافياً للتمييز بين الخبر والإنشاء ، لذلك انتقل البلاغيون في تلك المرحلة إلى التمييز على أساس تداولي (القصدي) .

- يلتقي علماء البلاغة في هذه المرحلة مع أوستين من خلال اعتمادهم على أساس تداولي صريح وهو (القصد) .

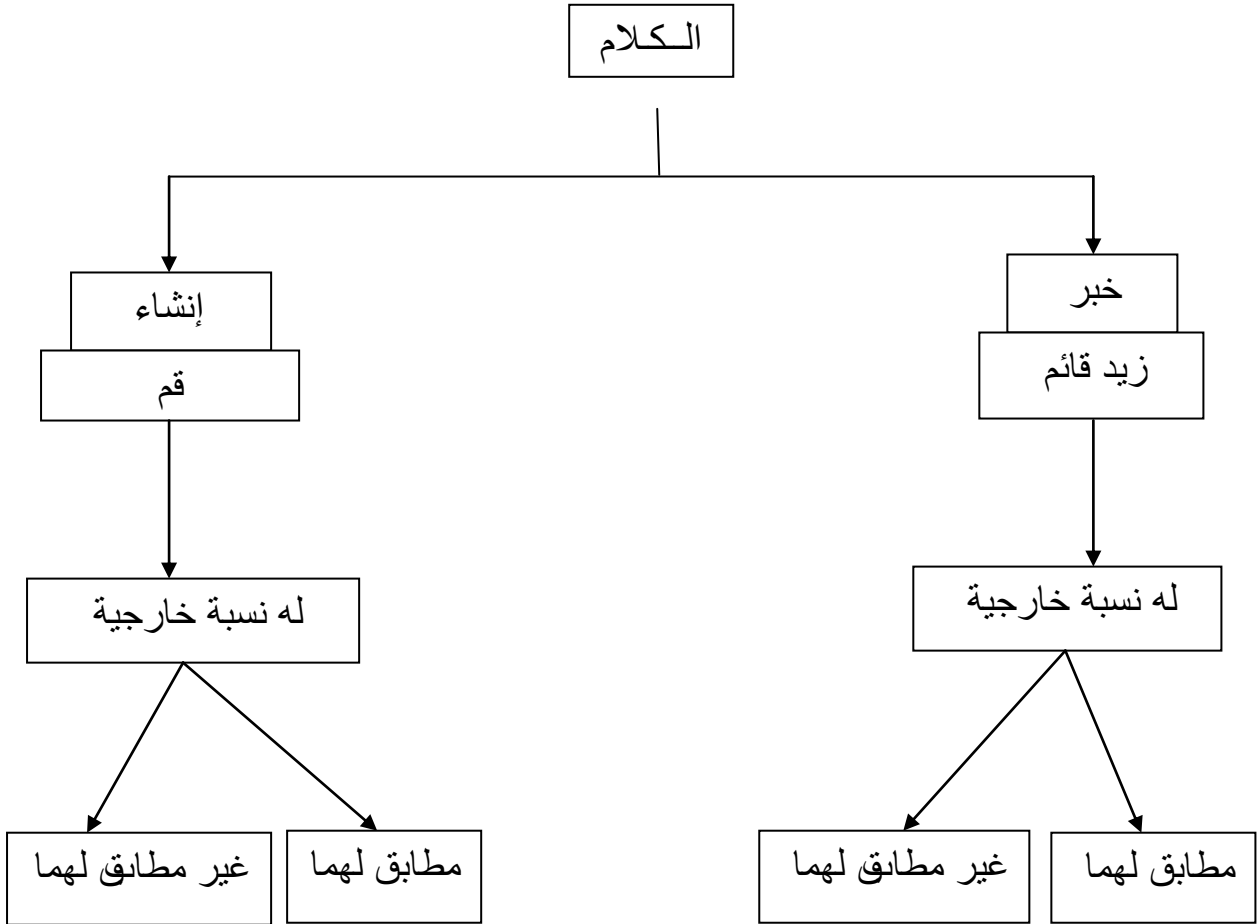
وعلى أساس إضافة القيمة التمييزية (القصد) مع قرينة المطابقة بين النسبتين

1 الدسوقي - الحاشية ج 1 ص 133 .

2 مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 95 .

3 ينظر : نفسه والصفحة نفسها .

الكلامية والخارجية ، يمكننا تمثيل ذلك فيما يلي : (1)



— المطابقة أو عدمها مقصودة — — المطابقة أو عدمها غير مقصودة —

وإن كان الدسوقي وغيره من علماء البلاغة في تلك المرحلة، قد اعتمدوا على المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية، إلا أنهم عوّلوا على قرينة القصد كقيمة تمييزية أساسية بين الأسلوبين ، مما يظهر المنحنى التداولي في البلاغة العربية .

1 ينظر : السابق ص 96 (والأمثلة - زيد قائم و قم - للباحث) .

والإشكال الموجود في رأي الدسوقي، هو افتراضه لنسبة خارجية غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ الإنشائي، وهذا لأنه من غير الممكن أن نحدد لملفوظ إنشائي نسبة خارجية، قد لا تطابق النسبة الكلامية، ثم نصفه بالكذب، لذلك يرى بعض الباحثين * أن أفضل حل لهذا الإشكال ما قال به التفتازاني، نافية النسبة الخارجية عن الإنشاء ، لأن المتكلم هو الذي يُوجد تلك النسبة من خلال صورة الكلام. ومن هنا تصبح النسبة الخارجية قيمة تمييزية تداولية بين الخبر والإنشاء ، ونستنتج من خلال ذلك ما يلي :

- يتميز الإنشاء عن الخبر ، بأن للأول نسبة واحدة وهي النسبة الكلامية ، التي يوجد بها المتكلم من خلال ملفوظه ، ولم تكن موجودة قبل زمن التلفظ أمّا الثاني فله نسبة خارجية إضافة إلى النسبة الكلامية .

- الخبر نسبته الخارجية موجودة قبل التلفظ ، أمّا الإنشاء فنسبته الكلامية هي التي تتسبب في وجود نسبة أخرى وهي الخارجية .

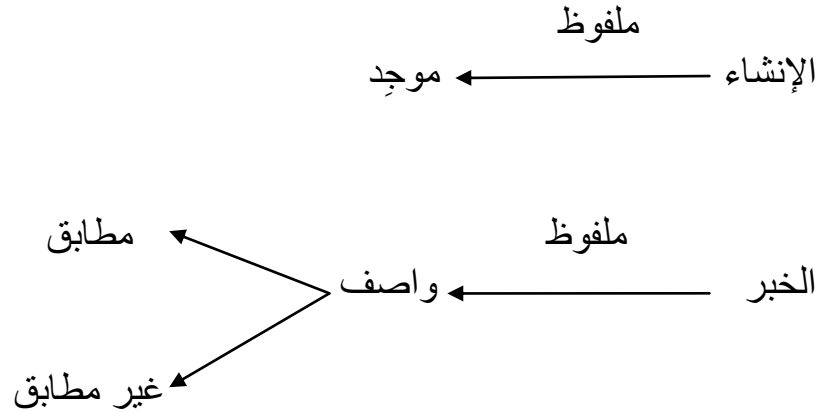
لقد انتقل البحث البلاغي – إذن – من التحليل المنطقي في التمييز بين الخبر والإنشاء إلى التحليل التداولي الذي يعتمد على القصدية ، غير أن ذلك لم يمنعهم من البقاء تحت سلطة التحليل المنطقي ، لكن ابن يعقوب المغربي ، حاول أن يجد حلاً لذلك الإشكال ، وهو مزجه بين التحليلين ، حيث لم يستغن عن مفهوم القصد ، ولم يقف عند التحليل المنطقي وحده ، الذي يثبت للإنشاء نسبة خارجية ينتابها كثير من الشك ، حيث وضح ابن يعقوب بأن للخبر وظيفة هي دلالاته على وقوع النسبة الخارجية ، أمّا الإنشاء فдал على التأثير في تلك النسبة ، حيث أنه يوجد بعد التلفظ (1) .

* منهم مسعود صحراوي (أنظر التداولية عند العلماء العرب ص 97)

1 ينظر : المغربي – مواهب الفتاح – المجلد 1 ص 142 ، وقد أوردت قوله مفصلاً في بداية عنصر (القصدية) من هذا الفصل .

ومعنى ذلك أن الإنشاء كملفوظ هو الموجد لهذه النسبة ، أمّا الخبر فليس موجدًا لها ، وإنما جاء ليصفها ، فيطابقها أو لا يطابقها .

ومنه نصل إلى أن :



المعيار الرابع : اعتقاد المتكلم

وهذا المعيار مكمل لما سبق من معايير التمييز بين الخبر والإنشاء ، وخاصة معيار النسبة الخارجية وإيجادها ، غير أن هذا المعيار (اعتقاد المتكلم) لم يصرح به البلاغيون ، إنما جعلوه للتمييز بين الخبر الصادق والخبر الكاذب، ولكن يستخلص من ذلك أنه قيمة تمييزية بين الأسلوبين ، وفي ذلك يقول سعد الدين التفتازاني في مختصره : « صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ، ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع ، وكذب الخبر عدمها ، أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ ، فقول القائل : السماء تحتنا ، معتقدًا ذلك صدق ، وقوله السماء فوقنا غير

معتمد ذلك كذب ، والمراد بالاعتقاد ، الكم الذهني الجازم « (1)

فكأن التفتازاني ربط هنا بين الاعتقاد و المطابقة للنسبة الخارجية فإن كان القول مطابقاً لاعتقاد المتكلم فهو مطابق للنسبة الخارجية، وإن لم يكن مطابقاً لاعتقاد المتكلم فهو غير مطابق للنسبة الخارجية، وبذلك يوصف الأول بالصادق، والثاني بالكاذب.

وقد مثل لذلك البلاغيون بقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ

إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

لَكَذِبُونَ ﴿١﴾ (2) فالله عز وجل جعل المنافقين كاذبين في قولهم : ﴿ إِنَّكَ

لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ لعدم مطابقة ملفوظهم لاعتقادهم ، وإن كان ذلك مطابقاً للواقع فعلاً ،

فالتكذيب – إذن – « راجع إلى الشهادة باعتبار تضمنها خبراً كاذباً غير مطابق للواقع » (3) .

وهذا ربط بين مطابقة الخبر لاعتقاد المتكلم ومطابقته للنسبة الخارجية (الواقع)

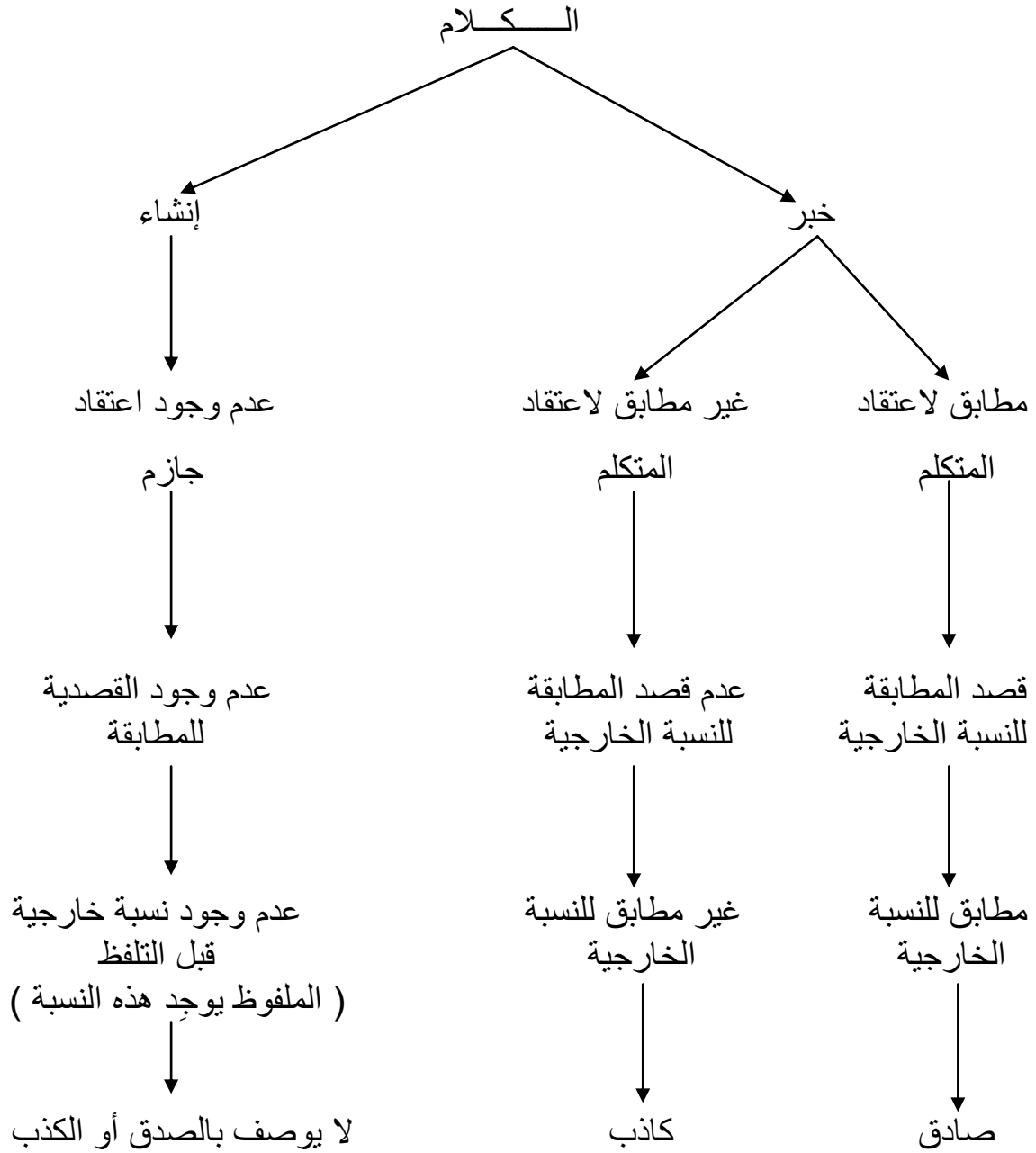
أمّا الإنشاء : فلا اعتقاد للمتكلم فيه ، ولا نسبة خارجية قبلية .

ومنه نستطيع أن نمثل لذلك كما يلي :

1 التفتازاني – المختصر (ضمن شروح التلخيص) ج 1 ص 177 .

2 المنافقون – الآية 1 .

3 التفتازاني – المختصر (ضمن شروح التلخيص) ج 1 ص 179 .



المعيار الخامس : معيار القرينة الحالية

وهذا المعيار لا يتعلق بالملفوظ في ذاته ، ذلك لأن البلاغيين لم يتخذوا تركيب الجملة معياراً تمييزياً بين الخبر والإنشاء ، رغم أن الطلب (الأمر ، النهي ، الاستفهام ، النداء ، التمني) له صيغ محددة وأساليب معروفة ، إلا أن غير الطلبي غير محدد ببنية تركيبية معينة .

فقولنا في أفعال العقود مثلاً :

- بعت سلعتي

- تزوجت فلانة

تكون خبرية في حال الإخبار عن البيع أو الزواج ، وبذلك تقبل الصدق أو الكذب، مع مراعاة وجود ما سبق من معايير تمييزية ، وفي حال حصول البيع فعلاً أو الزواج عند النطق بالملفوظ ، تكون العبارة إنشائية لا تقبل الصدق والكذب .
والفارق إذن بين اعتبار الملفوظين السابقين خبراً أو إنشَاءً، هو القرينة الحالية التي تكون معياراً تمييزياً بامتياز ، مع الاعتماد على قرينة القصد ، ولا أدلّ على ذلك مما أورده التفتازاني في الفرق بين (أبيع / بعت) (1) .

وخلاصة ما سبق أن البلاغيين العرب قد اهتموا بالتمييز بين الخبر والإنشاء ، وحاولوا أن يجدوا قرائن تمييزية محددة ، رغم اختلافهم حول تلك القرائن ، وإذا حاولنا أن نؤلف بين تلك الآراء والتصورات فإننا نعرف الخبر والإنشاء كما يلي :

1 ينظر : التفتازاني - المطول ص 142 .

* الخبر: هو ذلك الكلام التواصلي المرجو منه إفادة المخاطب ، فإن كان مطابقاً لاعتقاد المتكلم ، الذي أراد من خلاله مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية ويثبت النسبة فعلاً فهو صادق .

وإن كان غير مطابق لاعتقاد المتكلم ، الذي لم يقصد مطابقة نسبته الكلامية للنسبة الخارجية ، ولم يحصل ذلك فعلاً فهو كاذب .

* الإنشاء : وهو الكلام التواصلي المفيد للمخاطب ، ولا يشتمل على اعتقاد جازم من المتكلم ، وإنما يُوجد النسبة الخارجية بعد التلفظ .

ومن هنا يمكن وضع تصور تمييزي بين الأسلوبين في الجدول الآتي :

الخبر	الإنشاء
- توفر اعتقاد المتكلم ، فيكون الخبر مطابق له أو غير مطابق .	- عدم وجود اعتقاد جازم للمتكلم .
- توفر القصدية بقصد المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الخارجية أو عدمها .	- عدم وجود القصدية للمطابقة بين النسبتين .
- مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية أو عدمها (وصف للنسبة الخارجية)	- عدم وجود نسبة خارجية قبل التلفظ (الملفوظ يُوجد هذه النسبة) .
- يوصف بالصدق والكذب .	- لا يوصف بالصدق والكذب .
- في حال الإخبار بالفعل (مع توفر قرينة الوصف)	- في حال إنجاز الفعل (مع توفر قرينة القصد)

توطئة :

تعرض البحث في الفصل السابق إلى وضع البلاغيين العرب مجموعة من المعايير للتمييز بين الخبر والإنشاء ، واستقرت هذه المعايير على خمسة كما رأينا ، رغم أن بعضها تداولي صرف مثل : معيار القصدية ، وآخر منطقي مثل معيار الصدق والكذب ، والنسبة الخارجية .

وقد اعتمد البلاغيون على هذه المعايير لتقسيم الكلام تقسيمًا إجماليًا، ثم راحوا يفصلون هذا الإجمال .

فما هي الأقسام الإجمالية التي وقف عندها علماء البلاغة العربية ؟ وهل اتفقوا حول هذه التقسيمات ؟ وما التقسيم التفصيلي لكل قسم منها الإجمالية ؟

I- التقسيم الإجمالي :

مما لا شك فيه أن البلاغيين العرب قد قسموا الكلام المفيد إلى خبر وإنشاء، وفيما يلي سنقف عند هذه التقسيمات ، وتقسيمات أخرى وردت عند علماء الأصول والمناطق :

أ / تقسيم ابن وهب :

يقف ابن وهب على أقسام الكلام، في معرض حديثه عن باب البيان الثالث، وهو العبارة ، فيقول : « ... والخبر : كل قول أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده. كقولك : قام زيد. فقد أفدته العلم بقيامه (...) . والطلب : كل ما طلبته من غيرك ومنه : الاستفهام، والنداء، والدعاء، والتمني، لأن ذلك كله طلب » (1)

فابن وهب هنا قد قسم الكلام إلى قسمين كبيرين هما : الخبر والطلب ، وجعل الطلب أربعة أقسام (استفهام ، نداء دعاء ، تمنٍّ) .

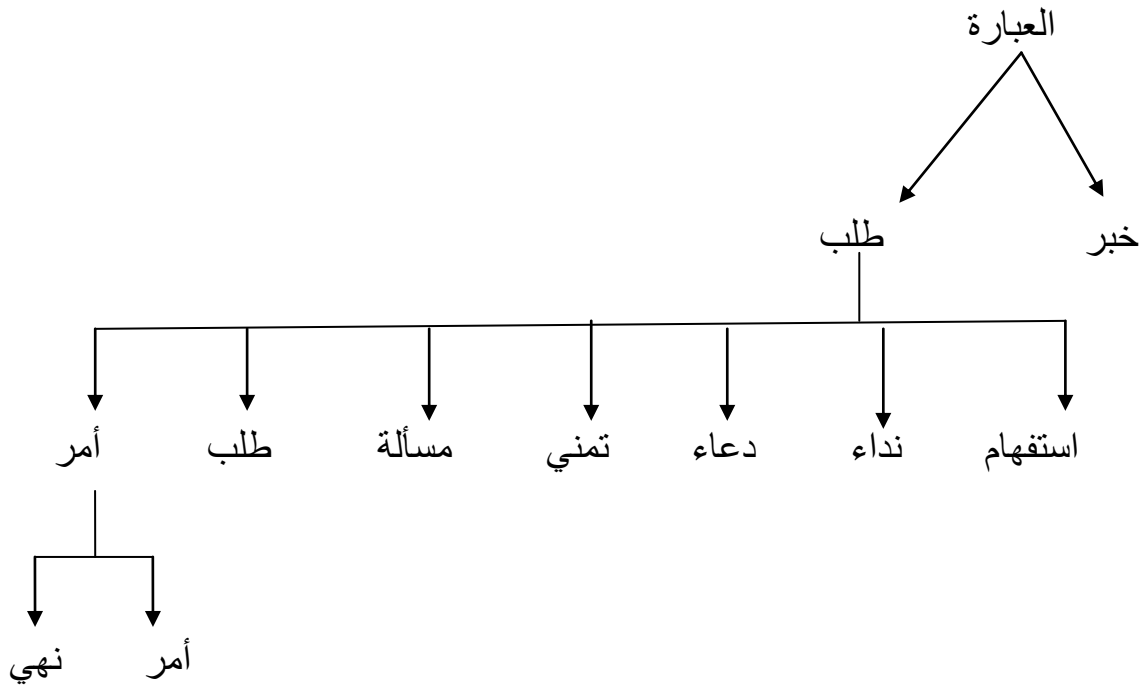
ويضيف في موضع آخر أن « الطلب ينقسم إلى أربعة أقسام : دعاء ومسألة ، وطلب وأمر » (2) ثم جعل الأمر منقسمًا إلى أمر ونهي ، فالأول ما أمرت أن تقوم به والثاني ما أمرت بالانتهاء عنه (3)

وفيما يلي توضيح لذلك:

1 ابن وهب – البرهان ص 93 .

2 نفسه ص 219 .

3 ينظر نفسه ص 224 .



* مخطط يوضح تقسيم ابن وهب للعبرة *

ب / تقسيم السكاكي :

وهو تقسيم متعارف عليه ، حدّده في أن الكلام ينقسم إلى قسمين كبيرين هما :
 الخبر والطلب، حيث يقول: «والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيان: الخبر،
 والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في خمسة أبواب ... وما سوى ذلك نتائج امتناع
 إجراء الكلام على الأصل» (1)

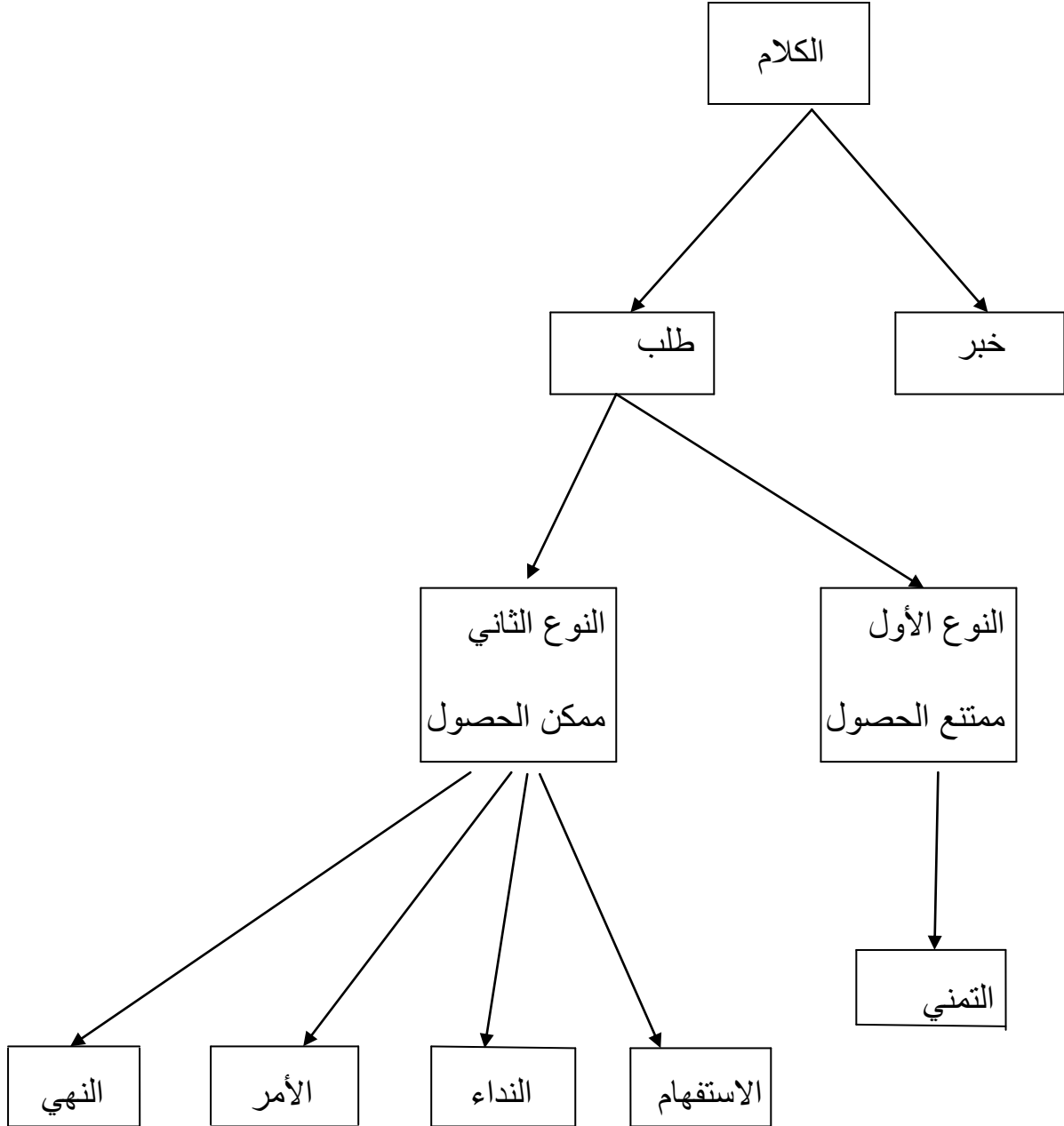
والجلي هاهنا أن السكاكي وقف على قسمين كبيرين للكلام هما : الخبر والطلب ،
 ثم حدّد الطلب في خمسة أبواب هي : التمني – الاستفهام ، الأمر ، النهي ، النداء (2)
 دون التطرق إلى أنواع الإنشاء غير الطلبي ، ثم قسم الطلب إلى نوعين هما :

1 السكاكي – المفتاح ص 251 .
 2 ينظر نفسه 253 .

النوع الأول : التمني ، وهو طلب في الواقع مع حكم العقل بامتناع حصوله .

النوع الثاني : ويضم : الاستفهام : الأمر ، النهي ، النداء وهذه كلها من أنواع الطلب ممكنة الحصول .

وفيما يلي مخطط يحدد التقسيم الإجمالي عند السكاكي :

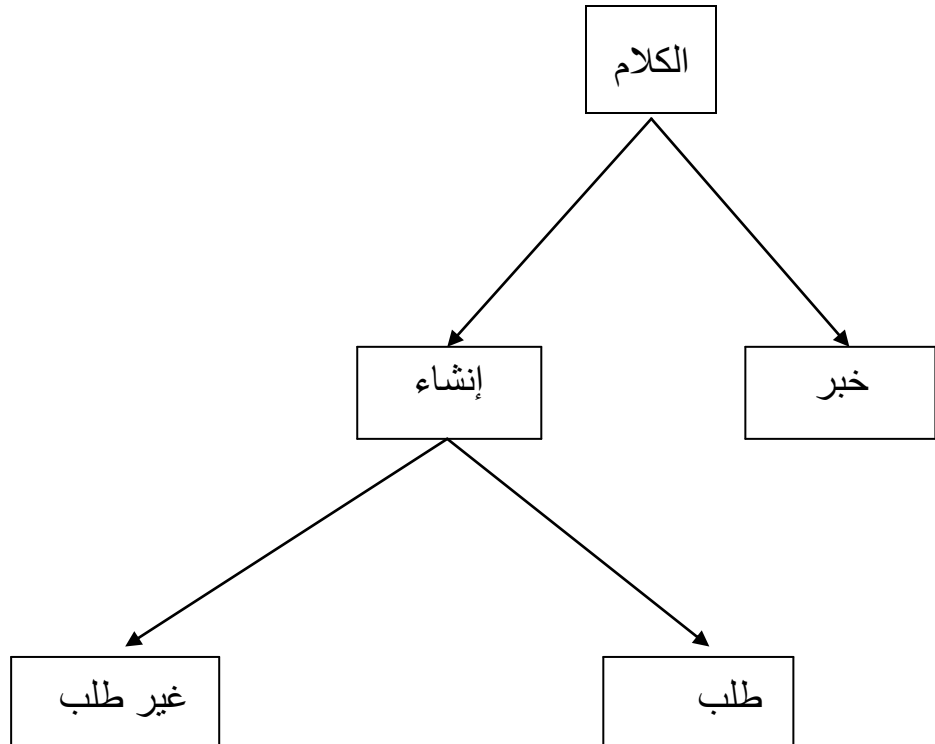


مخطط يوضح تقسيم السكاكي

ج /تقسيم التفتازاني :

لم يبتعد التفتازاني عن تقسيم السكاكي، غير أنه لم يجعل الطلب قسماً متفرعاً عن الكلام، وإنما جعله متفرعاً عن الإنشاء فقسم الكلام إلى خبر، وإنشاء، ثم جعل الإنشاء قسمين : طلب وغير طلب، وفرّع لكلا القسمين فروعاً. لأن الكلام المفيد « إمّا خبر أو إنشاء »⁽¹⁾، و « الإنشاء ضربان : طلب : كالأستفهام والأمر والنهي ، ونحو ذلك وغير طلب : كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود ، ولعلّ ، ورُبّ ، وكم الخبرية ، ونحو ذلك »⁽²⁾

وفيما يلي مخطط يحدد التقسيم الإجمالي عند التفتازاني :



1 التفتازاني - المطول ص 140 .
2 نفسه ص 401 - 402

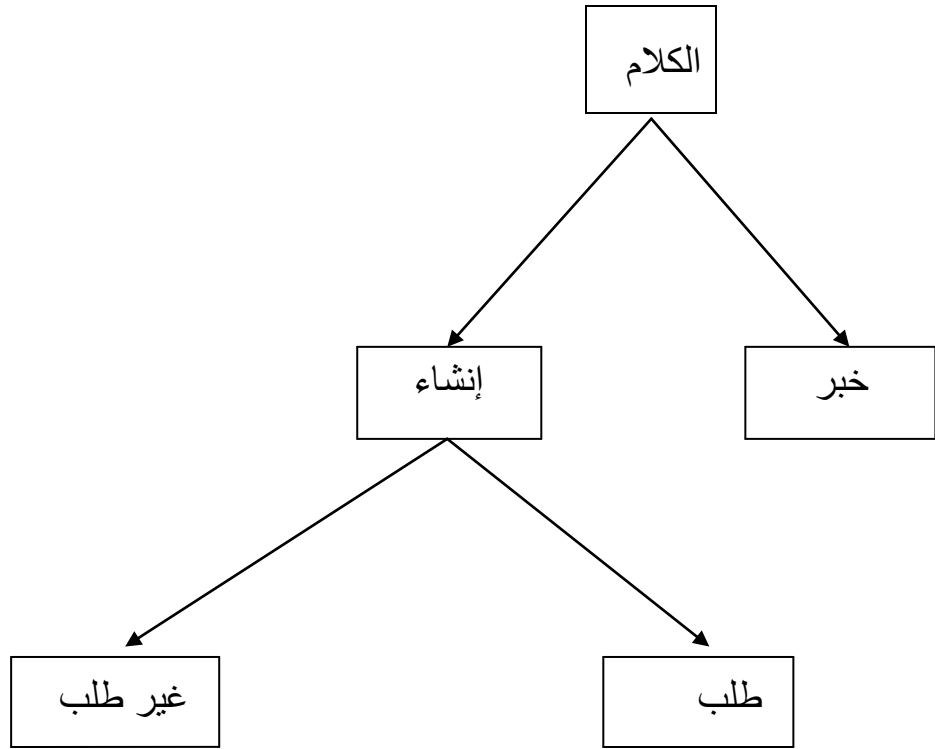
د / تقسيم الخلالي (المتوفى 745 هـ)

وهو أحد شرّاح التلخيص، وقد عدّ الكلام مقسماً إلى خبر وإنشاء كغيره، ثم قسم الإنشاء هو كذلك إلى طلب وغير طلب فيقول :

« الإنشاء قسمان : طلب وغير طلب .

أمّا غير الطلب ... مثل نعم الرجل زيد ، وربما يضحك بكر ، وكم غلامٍ شريت ، وعسى أن يجيء زيد ، وما أحسن خالد. وصيغ العقود مثل : بعت واشتريت .

وأما الطلب فيستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ... وأنواعه كثيرة » (1)



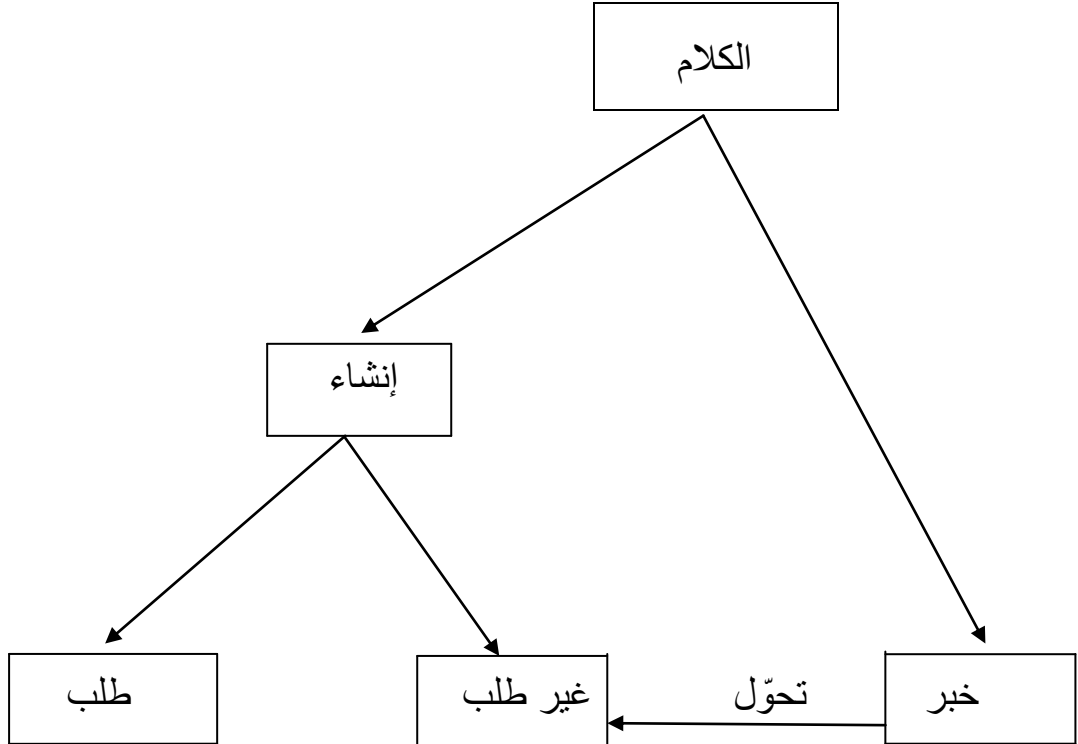
* مخطط يوضح تقسيم الخلالي *

1 الخلالي - مفتاح تلخيص المفتاح ص 335 .

هـ / تقسيم الحسن بن عثمان بن الحسين المفتي (المتوفى 1059 هـ) :

- (1) يعرف المفتي الخبر بأنه « الكلام المخبر به ، وقد يقال: بمعنى الإخبار » (1)
ثم يذهب معرّفاً للإنشاء في موضع آخر بقوله : « والإنشاء قسيم الخبر ... أي هو فعل المتكلم، الذي هو إلقاء الكلام الإنشائي بقريضة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب » (2)

وهذا معناه أن المفتي قد قسم الكلام إلى خبر وإنشاء أولاً، ثم ذهب يفصل في ذلك ، فجعل الإنشاء إما طلبياً أو غير طلبي. والملاحظ في هذا التقسيم أن المفتي قد جعل الإنشاء فعلاً ، ثم قسم الإنشاء إلى طلب هو أصل الإنشاء ، وغير طلب وهي أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء . ونوضح ذلك فيما يلي:



1 الحسن بن عثمان بن الحسين المفتي – خلاصة المعاني ص 123 .
2 نفسه ص 225 .

هذه بعض آراء البلاغيين في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ثم منهم من وقف عند الطلب فقط ، ومنهم من ذهب يقسم الإنشاء إلى طلب وغير طلب .

أمّا الفلاسفة والمتكلمين ، فقد كان لهم تقسيم آخر لا بد من الوقوف عليه، ونذكر منهم :

- تقسيم الفارابي :

صنف الفارابي العبارات الصادرة عن المتكلم إلى صنفين كبيرين هما : عبارات القول وعبارات الفعل، وفي ذلك يقول: « ... وكل قول يخاطب به الإنسان غيره، فهو إمّا يقتضى به شيئاً ما، وإمّا يعطيه به شيئاً ما ... والقول الذي يقتضى به شيء ما ، فهو يقتضى به إمّا قول ما ، وإمّا فعل شيء ما، والذي يقتضى به فعل شيء ما ، فمناه نداء ، ومنه تضرع وطلبه ، وإذن ومنع. ومنه حثّ ، وكف ، وأمر ، ونهي » (1) .

وهكذا يكون الفارابي قد اعتبر المخاطبات نوعين هما :

- أقوال .

- أفعال تتم بالأقوال .

ثم يوضح ذلك صراحة بأن : « النطق بالقول هو فعل ما ... واقتضاء النطق هو اقتضاء لفعل ما » (2) .

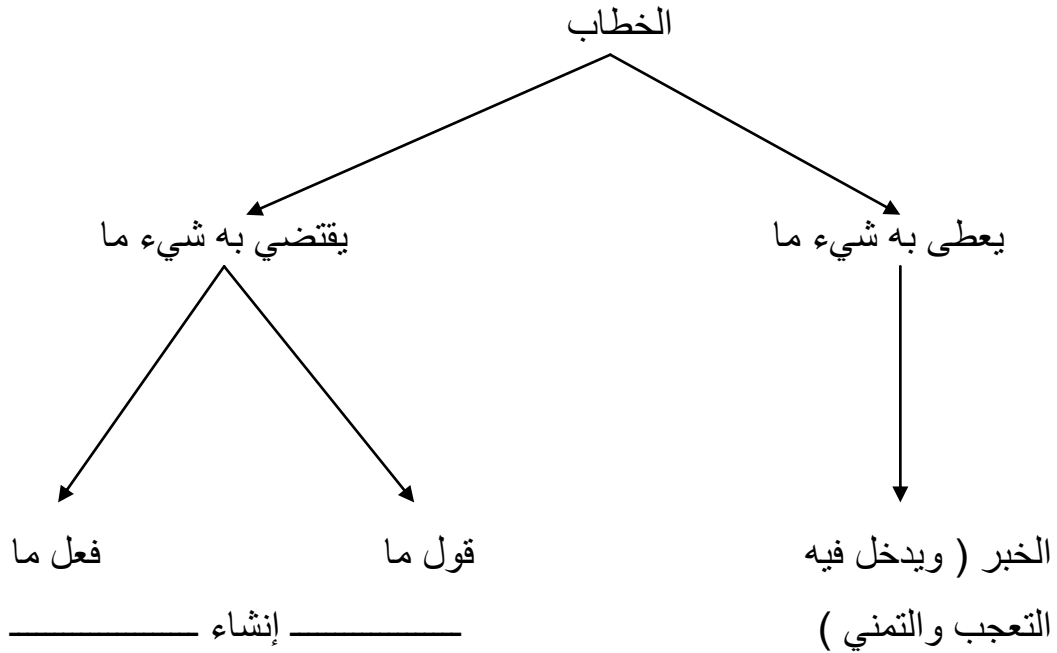
لقد انتبه الفارابي منذ زمن مبكر إلى مفهوم (الملفوظ الإنجازي)، الذي يعتبره الكثير من الكتاب أنه اكتشاف حديث ، ظهر على يد فلاسفة اللغة وعلماء التداولية .

بل ذهب الفارابي إلى أبعد من ذلك في التقسيم ، ورأى بأن « كل مخاطبة

1 الفارابي - كتاب الحروف ص 162 .
2 نفسه ص 163 .

يقتضى بها شيء ما فلها جواب ، فجواب النداء إقبال أو إعراض ، وجواب التضرع والطلبه ، بذل أو منع ، وجواب الأمر والنهي وما شاكله طاعة أو معصية ، وجواب السؤال عن الشيء إيجاب أو سلب ... » (1) .

ومن هنا نجد أن الفارابي قد وقف على أن الكلام ينقسم إلى :



والخلاصة أن البلاغيين وجمهور العلماء، قد استقر تقسيمهم على أن الكلام خبر وإنشاء ، وأما الإنشاء فله قسمان هما ، الطلب وغير الطلب (2) .

1 الفارابي - كتاب الحروف ص 163 / 164 .

2 ينظر : القزويني - الإيضاح ص 131

التفتازاني : المطول ص 140 .

شروح التلخيص ج 1 ص 165 - ج 2 ص 234 .

الخلخالي - مفتاح تلخيص المفتاح ص 335 .

II - التقسيم التفصيلي :

لقد قسم البلاغيون العرب الكلام المفيد إلى قسمين كبيرين هما: الخبر والإنشاء ، ثم قسموا الإنشاء إلى : إنشاء طلبي ، وإنشاء غير طلبي .

وقد كانت دراستهم هذه مبنية أساساً على معايير منطقية أحياناً، وتداولية أحياناً أخرى ، خاصة في تحديد قيمتي الصدق و الكذب من خلال مبدأ القصدية أو اعتقاد المتكلم ، و مراعاة ذلك مع مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية .

و لم يكتف البلاغيون بهذا التقسيم الإجمالي، بل قسموا كذلك كل قسم من القسمين السابقين إلى أقسام فرعية ، لا بد من الوقوف عندها ، و تحليلها ، حتى نرى المنحى التداولي فيها ، لأن هذه التقسيمات تعبر عن مفهوم الفعل الكلامي عند المعاصرين .

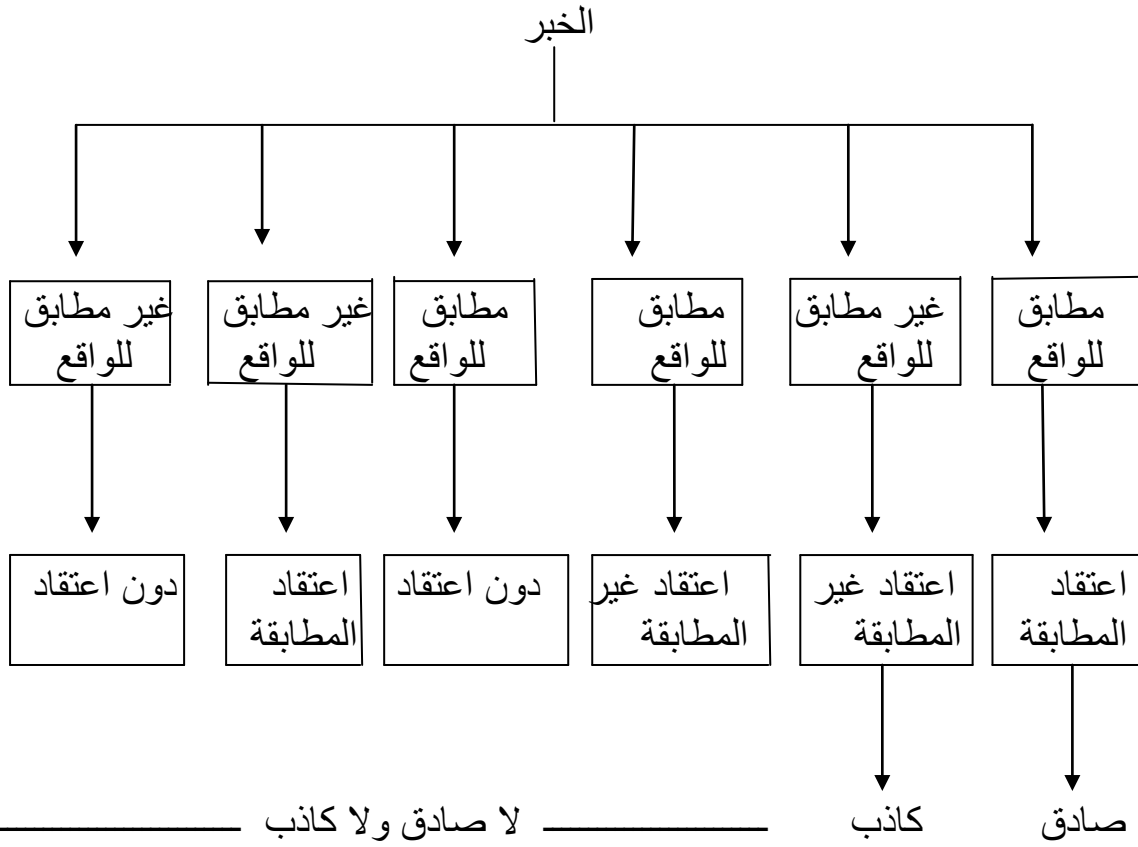
القسم الأول : الخبر

الخبر هو أحد قسمي الكلام التي اعتمدها البلاغيون العرب ، غير أن له أقساماً فرعية أخرى ، سنقف عندها لدى مجموعة من العلماء العرب ، باختلاف وجهات نظرهم في هذا التقسيم ، و فيما يلي تفصيل ذلك :

أ / تقسيم الجاحظ :

و هو تقسيم أورده سعد الدين التفتازاني في المطول⁽¹⁾ و نسبه إلى الجاحظ ، حيث يرى هذا الأخير ، أن الخبر لا يمكن حصره في الصدق و الكذب و ربط ذلك كله باعتقاد المتكلم من حيث المطابقة أو عدمها ، و كانت النتيجة ، أن جعل للخبر ستة أقسام نوجزها في المخطط التالي :

1 ينظر : سعد الدين التفتازاني - المطول ص 144-145



فالخبر الصادق عند الجاحظ من بين الأنواع الستة ، ما كان مطابقا للواقع مع

اعتقاد صاحبه أنه مطابق ، و ما يوصف بالكذب ، ما كان غير مطابق للواقع مع

اعتقاد صاحبه أنه غير مطابق ، أما ما تبقى من الأنواع ، فلا توصف بالصدق أو

الكذب .

و يلاحظ هنا أن الجاحظ يشترط ضرورة توافق الواقع مع الاعتقاد، حتى يوصف

الخبر بالصادق أو الكاذب ، و ما لم يتفق الواقع مع الاعتقاد ، و كان الخبر دون

اعتقاد متكلمه بالمطابقة أو عدمها ، فلا يوصف بذلك (1) .

1 ينظر - التفتازاني - المطول ص 145 .

فالجاحظ إذن اعتمد على معيارين مهمّين في الحكم على صدق الخبر أو كذبه

هما :

- مطابقة الخبر للواقع من عدمها
 - اعتقاد المخبر بالمطابقة أو عدمها
- مع ضرورة التوافق بين المطابقة والاعتقاد .

وهو هنا قد اعتمد معياراً تداولياً في تصنيفه الثلاثي* وهو اعتقاد المتكلم (1) .

ب / تقسيم النظام :

أورد التفتازاني وغيره (2) رأي إبراهيم النظام المغربي (المتوفى 231 هـ) في تقسيم الكلام إلى خبر وطلب ، و ذلك على أساس المعيار المشهور بين البلاغيين (معيار الصدق والكذب) ، ثم بيّن أن صدق الخبر منحصر في اعتقاد المخبر، سواء طابق الواقع أم لم يطابق ، وكذبه في عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، سواء لم يطابق الواقع أم طابقه وذلك كقول القائل : (3)

- السماء تحتنا ← مع اعتقاد ذلك ← صدق

- السماء فوقنا ← مع عدم الاعتقاد ← كذب

*نقصد بالتصنيف الثلاثي: صادق - كاذب - لا صادق ولا كاذب

1 ينظر : مسعود صحراوي

2 ذكر رأي النظام : التفتازاني - المطول ص 143 .

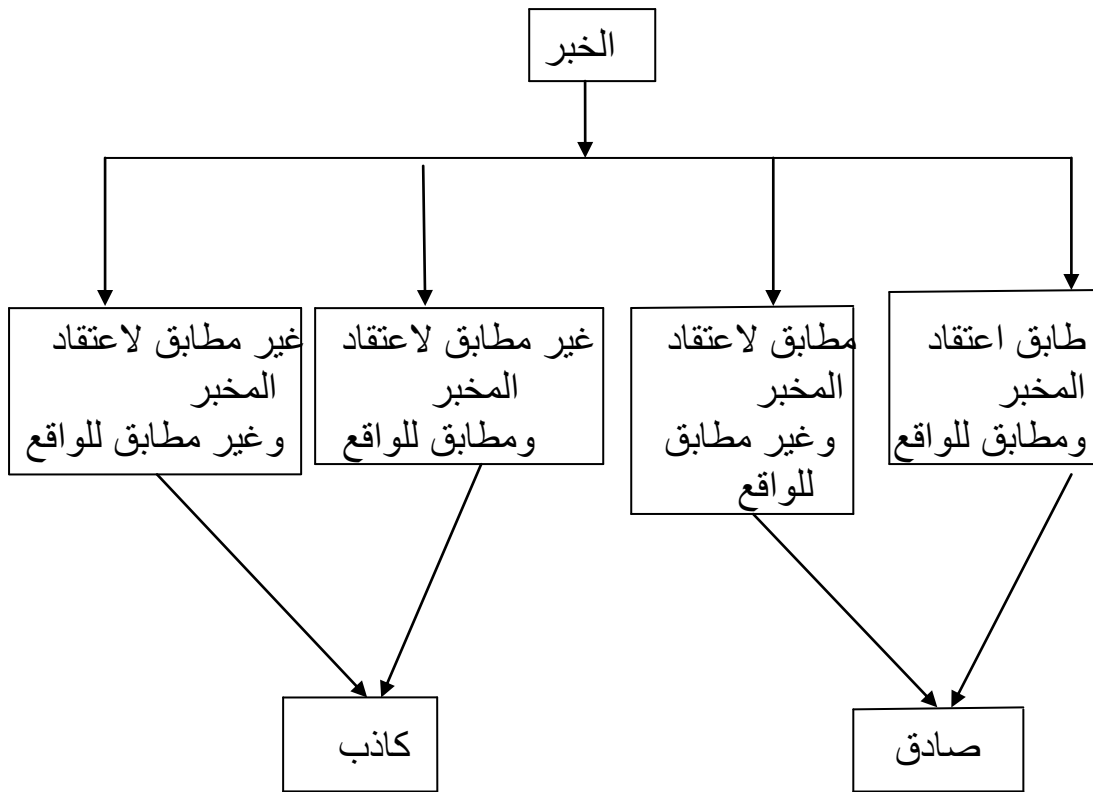
الدسوقي - حاشية الدسوقي في شرح مختصر التفتازاني ص 141 .

السكاكي - المفتاح ص 254 / 255 . ولم يذكر صاحبه .

3 ينظر : التفتازاني - المطول ص 141 .

« والمراد بالاعتقاد، الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعلم العلم ، وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك » (1)

وخلاصة رأى النظام أن الخبر الصادق هو المطابق لاعتقاد صاحبه، سواء طابق النسبة الخارجية أم لم يطابقها ، ويكون كاذبا إذا لم يعتقد صاحبه ، سواء طابق النسبة الخارجية أم لم يطابقها ، ونلخص ذلك في المخطط التالي :



وقد تمسك النظام بظاهر الآية ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَلَفِّفُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ

1 السابق والصفحة نفسها .

لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴿١﴾

﴿١﴾ فإن الله تعالى شهد بأن المنافقين كاذبون في قولهم : (نشهد أنك لرسول الله) رغم مطابقة كلامهم للواقع (النسبة الخارجية) ، ولكن الكذب وقع في عدم اعتقادهم لذلك ، فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح ذلك « (2)

وردّ التفتازاني رأي النظام، وبيّن أن التكذيب راجع إلى الشهادة، لأن قولهم: (نشهد) يتضمن خبراً كاذباً ، وليس التكذيب راجع إلى قولهم : (إنك لرسول الله) (3)

بل إن الدسوقي واجه رأي النظام بشيء من الشدة إذ يقول : « ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودي إذا قال : الإسلام باطل ، وتكذيبه إذا قال : الإسلام حق ، وإجماع المسلمين ينادي على ذلك بالبطلان والفساد » (4) .

ولكن رأي النظام فيه نظرة تداولية تعتمد على اعتقاد المتكلم ، لأن اليهودي – بالنظر إلى المثال الذي أورده الدسوقي – يكون صادقاً إذا قال : الإسلام باطل ، بحسب اعتقاده لأنه قبل النطق بالملفوظ ، يعتقد بطلانه حقيقة ، أمّا إذا قال : الإسلام حق فهو كاذب لأنه يعتقد غير ذلك ، وإنما قاله لسبب خارجي غير الاعتقاد .

ويؤكد نظرة النظام ما جاء به الزمخشري في الكشف حيث يقول:

«...أو أراد : والله يشهد إنهم لكاذبون عند أنفسهم ، لأنهم كانوا يعتقدون أن قولهم :

(إنك لرسول الله) كذب « (5) ومن ثمّ اعتبر النظام ذلك خبراً كاذباً وإن طابق النسبة الخارجية .

1 المنافقون الآية 01 .

2 التفتازاني – المطول ص 143 .

3 ينظر : نفسه والصفحة نفسها .

4 الدسوقي – حاشية الدسوقي ج 1 ص 140 .

5 الزمخشري – الكشف ج 6 ص 122 .

ج / تقسيم ابن وهب :

أما ابن وهب فبعد أن عرّف الخبر قسّمه إلى ثلاثة أقسام و هي الواجب ،والممتنع و الممكن ، فيقول : >> و ليس يخلو الخبر المثبت أو المنفي من أن يكون واجباً، أو ممتنعاً أو ممكناً ، فالواجب مثل : حرارة النار لأنها واجبة في طبيعتها ، و الممتنع مثل حرارة الثلج ، لأن ذلك ممتنع في طبيعته ، و الممكن مثل قام زيد ، لأنه قادر عليه ، جائز أن يقع منه و ألا يقع <<(1)

و هذا تحليل منطقي للخبر و أقسامه ، اعتمد عليه ابن وهب لتحديد الصادق من الكاذب، فجعل الخبر المثبت في الأمر الواجب صدقاً، و نفيه كذباً ، و جعل مثبت الخبر الممتنع كذباً، و نفيه صدقاً ، أما الخبر الممكن فقد يكون إثباته أو نفيه كذباً أو صدقاً . مثل :

* الخبر الواجب :

ا - المثبت : النار حارة ← خبر صادق

ب- المنفي : ليست النار حارة ← خبر كاذب

* الخبر الممتنع :

أ - المثبت : الثلج حار ← خبر كاذب

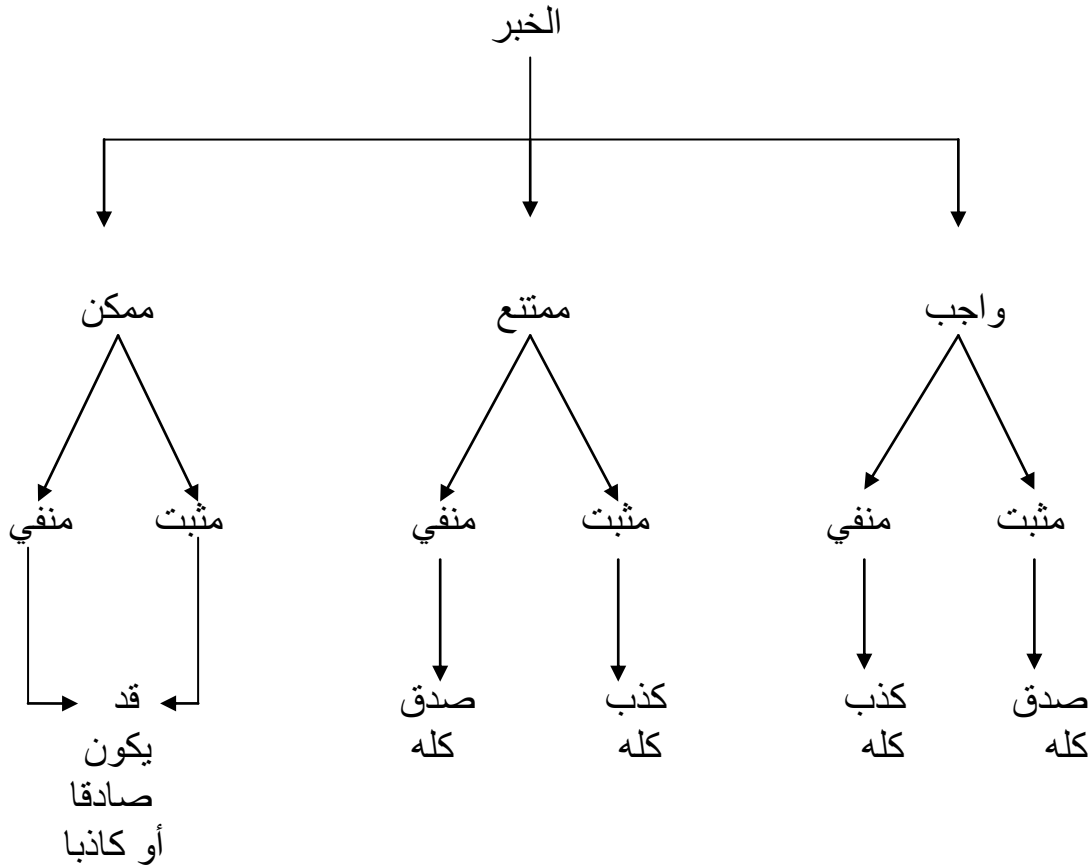
ب - المنفي : ليس الثلج حاراً ← خبر صادق

* الخبر الممكن :

أ - المثبت : زيد قائم ← قد يكون صادقاً أو كاذباً

ب - المنفي : ليس زيد قائماً ← قد يكون صادقاً أو كاذباً

و من خلال ذلك يمكننا توضيح تقسيمات الخبر عند ابن وهب، بحسب مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية كما يلي:



د / تقسيم أبي العباس المبرد * :

وهذا التقسيم وضحه أبو العباس المبرد، في حوار دار بينه وبين أبي العباس الكندي، « وهو تقسيم تداولي صريح لأنه يقوم على ملاحظة مقتضى الحال ، أي مراعاة الموقف النفسي من حال السامع تجاه ما يخبر به ، واضطرار المتكلم إلى

* أورده الجرجاني في الدلائل باسم أبي العباس ولم يذكر لقبه ، وأثبت عبد الحميد هندأوي محقق الكتاب لقبه في الهامش وقال ، (والمراد به أبو العباس المبرد ، صاحب الكامل) - الدلائل ص 206 .

تعديل الكلام ، والتصرف فيه ، حتى يلائم حال السامع « (1) ، وقد أورد الجرجاني القصة كما يلي : « ... ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس ، وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال له أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال أجد العرب يقولون : (عبد الله قائم) ، ثم يقولون : (إن عبد الله لقائم) ، ثم يقولون (إن عبد الله لقائم) ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد ، فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه ، وقولهم : (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل ، وقولهم (إن عبد الله لقائم) جواب عن سؤال سائل ، وقولهم (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني « (2)

وهنا يتكلم الملقى بحسب اعتقاد المتلقي وحاله ، فأصبحت العبارة الواحدة عبارات وهي :

- عبد الله قائم ← إخبار عن قيامه .
- إن عبد الله قائم ← جواب عن سؤال سائل .
- إن عبد الله لقائم ← جواب عن إنكار منكر قيامه .

وحسب الفيلسوف سيرل ، فإن الفرق بين هذه الأضرب يكمن فيما سمّاه : درجة الشدة للغرض المتضمن في القول (3) .

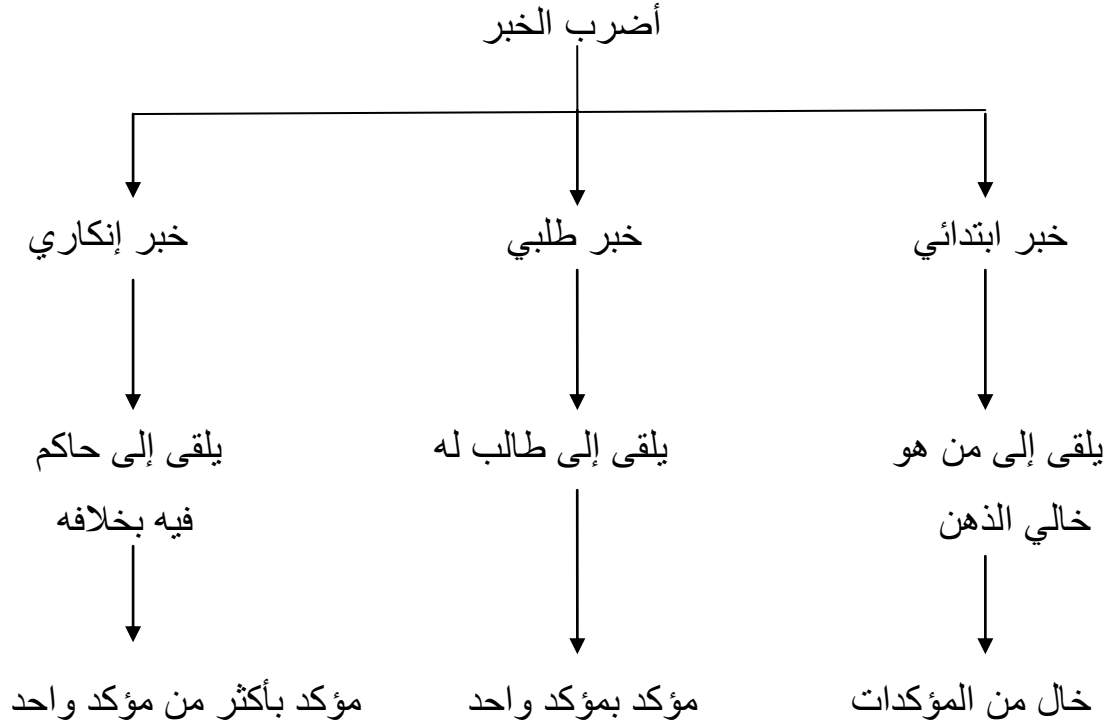
وقد سلّم علماء البلاغة بهذا التقسيم ، وأعطوا لكل قسم منها اسماً وهي : (4)

- الخبر الابتدائي : زيد عارف ← خال من المؤكدات .

1 مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 126 .
 2 الجرجاني - الدلائل ص 206 .
 3 ينظر مسعود صحراوي ص 128 .
 4 ينظر تفصيل ذلك في : السكاكي - المفتاح ص 258 .

- الخبر الطلبي : إن زيدًا عارف — لزيد عارف ← مؤكد بمؤكد واحد .

- الخبر الإنكاري : إن زيدًا لعارف ← مؤكد بأكثر من مؤكد واحد .



أغراض الخبر :

اعتمد السكاكي في توضيحه لأغراض الخبر ، أو المراد من وراء إلقائه على مبدأ الإفادة ، والذي يعدُّ من أهم المبادئ التداولية الحديثة ، حيث يقول : « ومرجع كون الخبر مفيدًا للمخاطب، إلى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ، ويسمى هذا : فائدة الخبر، كقولك : (زيد عالم) لمن ليس واقفًا على ذلك ، أو استفادة منه أنك تعلم ذلك كقولك لمن حفظ التوراة : (قد حفظت التوراة) . ويسمى هذا لازم فائدة الخبر « (1)

وهذا الذي يتكلم عنه السكاكي هو الخبر الحقيقي ، الذي يلقي لأحد الغرضين بحسب قصدية المتكلم في إفادته للمتلقي ، وهما :

- **فائدة الخبر** : إذا أخبرت المتلقي بما يجهله ، وهو غرض مباشر .

- **لازم فائدة الخبر** : إذا أخبرت المتلقي بما يعلمه ، وإنما الغاية من ذلك إعلام المتلقي بأن الملقى على علم بالخبر كذلك ، وهو غرض غير مباشر .

وإذا أخرج الخبر عن الحقيقة ، كان بحسب قصدية الملقى ، وله أغراض متعددة نذكر منها :

- **الفخر** : كقول جرير : (1)

أنا ابن فوارس يوم الغبيط *** وما تعرف العوذ أمهارها

وراية ملك كظل العقاب *** ضربنا على الرأس جبّارها

- **المدح** : كقول المتنبي : (2)

وأهوى من الفتيان كل سميدع *** نجيب كصدر السمهري المقوم

خطت تحته العيس الفلاة وخالطت *** به الخيل كبات الخميس العرمرم

- **إظهار الحزن** : كقول الخنساء : (3)

لهفي على صخر فإني أرى له *** نوافل من معروفه قد تولّت

ولهفي على صخر لقد كان عصمة *** لمولاه، إن نعلُ بمولاه زلّت

1 أبو تمام - نفاض جرير والفرزدق ص 46 .

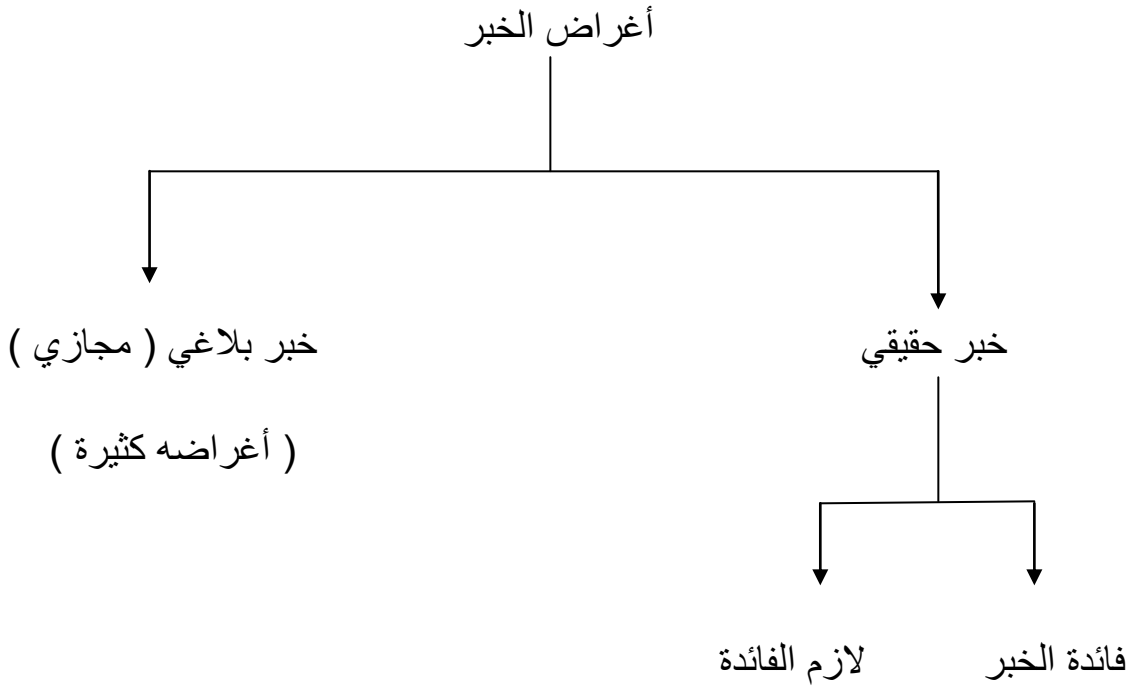
2 المتنبي - الديوان ص 296 - 297 .

3 الخنساء - شعر الخنساء - تحقيق وشرح كرم البستاني ص 26 .

- التقرير : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴿١٥﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً ﴿١٦﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعاً ﴿١٧﴾ ﴾ (1)

هذه مجموعة من الأغراض البلاغية التي يتضمنها الأسلوب الخبري ، بحسب قصدية المتكلم ، الذي أخرجها الكلام عن أصله إلى أغراض أخرى، حسب مقتضيات الحال والمقام الذي يجري فيه الكلام ، حيث يخرج من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم مقامياً ، وفي ذلك آلية تداولية صريحة، تعتمد على الاستلزام التخاطبي .

وفيما يلي توضيح لأغراض الخبر حسب قصدية المتكلم :



القسم الثاني : الإنشاء :

جاء في معجم البلاغة العربية أن الإنشاء « هو كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، وذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا يطابقه (...) . وينقسم الإنشاء قسمين : طلبي وغير طلبي « (1) . وفي تعريف آخر: « هو الكلام الذي يتوقف تحقيق مدلوله على النطق به ، كالأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والمدح والذم ، وإنشاء العقود التي يتم تحققها بالنطق بالجملة التي تدل عليها ، مثل : بعتك - اشتريت منك - زوجتك - أنت طالق - أعتقتك « (2)

لقد قسم البلاغيون العرب الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي ، والطلب عند السكاكي نوعان : « نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول (...) ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول « (3) ويقصد السكاكي بالنوع الأول (التمني) ، وبالنوع الثاني (الاستفهام والأمر والنهي والنداء) ، وقد قسم السكاكي الطلب إلى قسمين كبيرين هما : (4)

- قسم لطلب حصول في الذهن يتمثل في الاستفهام .

- وقسم لطلب حصول في الخارج يتمثل في النداء والأمر والنهي .

أمَّا القزويني فيرى أن الإنشاء طلب وغير طلب ، « والطلب يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب ، لامتناع تحصيل الحاصل « (5) . وهذا يعني أن القزويني قد فرق بين المفهومين ، حيث خصص مصطلح الطلب للإنشاء الطلبي ، فقط أمَّا السكاكي

1 بدوي طبانة - معجم البلاغة العربية ص 665 .

2 عبد الرحمن حبنكة الميداني - البلاغة العربية ج 1 ص 168 .

3 السكاكي - المفتاح ص 414 .

4 ينظر : خالد ميلاد - الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص 272 .

5 القزويني - الإيضاح ص 131 .

فقد جعل مصطلح الطلب عامًّا (1) .

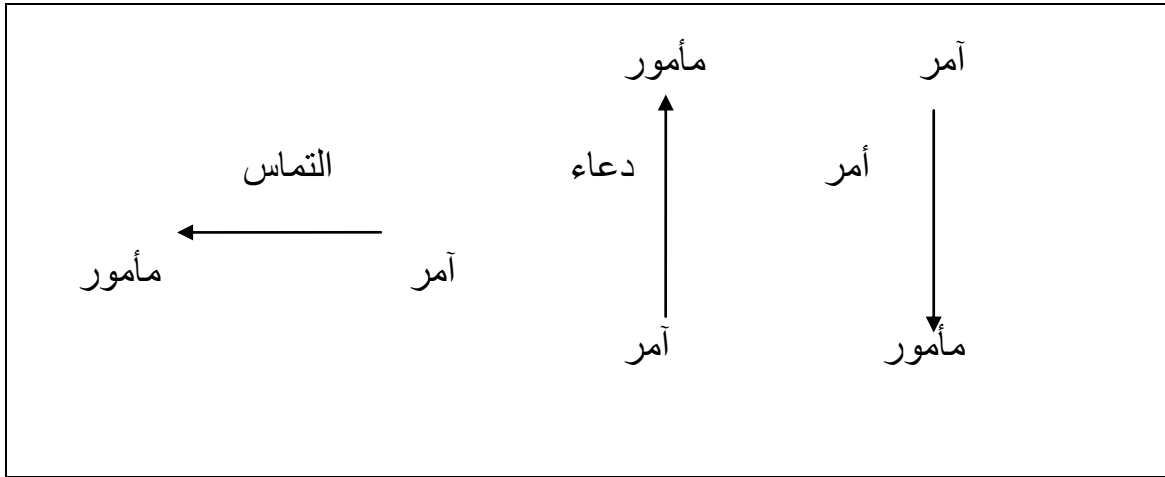
ويتفرع ضربا الإنشاء إلى فروع متعددة، بحسب إفادتها وأغراضها التواصلية .

أ / الإنشاء الطلبي :

ويشتمل هذا الضرب على ظواهر أسلوبية متعددة هي :

- 1/ الأمر : عرفه القزويني في التلخيص بأنه « طلب الفعل على وجه الاستعلاء » (2)
 أمّا ابن وهب الكاتب فيرى بأن الأمر قسمان : أمر وهو طلب القيام بالفعل ، ونهي
 وهو طلب الانتهاء عن الفعل (3) .

أمّا الكاتب القزويني، فقد عدّ هذا النوع منقسمًا إلى ثلاثة ، فإن كان على سبيل
 الاستعلاء فهو أمر ، أما إن كان مع الخضوع فهو دعاء ، وإن كان مع التساوي فهو
 التماس (4) .



1 ينظر : مسعود صحراوي التداولية عند العلماء العرب

2 القزويني - التلخيص ص 104 .

3 ينظر - ابن وهب البرهان ص 224 .

4 ينظر مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 137 .

والمتعارف عليه أن الأمر أسلوب واحد، يقتضي طلب الأمر من المأمور القيام بالفعل على وجه الاستعلاء والإلزام، أمّا ما ذكره الكاتب القزويني من دعاء أو التماس فهي أغراض تواصلية تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال. وفي ذلك يقول السكاكي: «... إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى مرتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل ... وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال ... أفادت الوجوب، وإلا لم تفد غير الطلب، ثم إنها حينئذٍ تولد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام» (1).

و خروج الأسلوب على مقتضى الظاهر، يولد - إذن - عدة أغراض، منها:

- الإهانة: كقوله تعالى: ﴿فَلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ (2)

- التسوية: نحو أفعل أو لا تفعل.

- الإباحة: جالس الحسن أو ابن سيرين.

وغير ذلك مما يقتضيه خروج أسلوب الأمر على مقتضى الظاهر، «وبحسب معايير الفيلسوف سيرل، فإن المعيار المطبق في خروج الأمر إلى الدعاء و الالتماس هو معيار الشروط المعدّة» (3)، وليس ذلك - في البلاغة العربية - منحصرًا في هذه الأغراض، وإنما في غيرها من أغراض الأمر البلاغية التواصلية.

* الصيغ اللغوية للأمر: لقد اهتم علماء البلاغة بتحديد الصيغ اللغوية لا سيما صيغ الأمر التي حددها القزويني وهي: (4)

1 السكاكي - مفتاح العلوم ص 428 .

2 سورة الإسراء الآية 50

3 مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ص 139

4 السكاكي - المفتاح ص 429

- فعل الأمر الصريح ← اكتب ، اذهب ، اجلس...

- المضارع المجزوم بلام الأمر ← لتفعل ، ولتكتب...

- اسم فعل الأمر ← صه ، مه ، عليك...

- المصدر النائب عن فعل الأمر ← إحسانا بوالديك.

2/ النهي: وهو أحد الأساليب الإنشائية الطلبية، فإذا كان الأمر طلب القيام بالفعل ، فإن النهي «طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء»⁽¹⁾ ، فهما لا يبتعدان في معنهما كثيراً، بدليل ما قال به السكاكي : « والنهي محذو به حذو الأمر »⁽²⁾، وقد اشترط فيه الاستعلاء ليفيد الوجوب ، وإن لم يكن كذلك أفاد طلب الترك فحسب⁽³⁾ .
وكما يخرج الأمر على مقتضى الظاهر لتتولد عنه أغراض بلاغية تواصلية حسب المقام، فإن النهي كذلك، ومن أغراضه نذكر :

- التحفيز : كقول المتنبي :

لا تشتر العبد إلا والعصا معه *** إن العبيد لأنجاس مناكيد⁽⁴⁾

- الالتماس : كقوله تعالى على لسان هارون مخاطباً أخاه موسى عليهما السلام :

﴿ قَالَ يَبْنَؤُمْ لَّا تَأْخُذُ بِلِحَيْتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾⁽⁵⁾

- التوبيخ : كقوله تعالى : ﴿لَا يَسْخَرُ فَوْمٌ مِّنْ فَوْمٍ عِيبِي أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا

¹ القزويني - التلخيص ص 106

² السكاكي - المفتاح ص 429

³ ينظر نفسه ص نفسها .

⁴ المتنبي - الديوان ص 328 .

⁵ سورة طه - الآية 94 .

مِنْهُمْ ﴿ (1)

- التينيس : كقوله تعالى بشأن المنافقين : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا فَدْ كَبَرْتُمْ بَعْدَ

إِيْمَانِكُمْ ﴾ (2)

* الصيغة اللغوية للنهي : « وله حرف واحد وهو (لا) الجازمة » (3) التي تسبق الفعل المضارع مثل : (لا تفعل) . ومنه فالصيغة هي :

(لا) الجازمة + فعل مضارع = صيغة النهي .

3 / الاستفهام : وهو أحد الأساليب الإنشائية الطلبية، « وهو طلب العلم بشيء بأدوات معروفة ، وأدواته أو ألفاظه الموضوعية له هي : الهمزة ، وهل ، وما ، ومن ، وأي وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان » (4) وقد جعل السكاكي الفرق بين الاستفهام وباقي أنواع الطلب، هو « إنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق ، وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق ، فنقش الذهن في الأول تابع، وفي الثاني متبوع » (5)

وقد جعلوا الاستفهام قسمين : طلب تصور وطلب تصديق ، ولكل منهما أداة

تختص به :

الهمزة : ويطلب بها التصور والتصديق .

1 سورة الحجرات الآية 11 .

2 سورة التوبة - الآية 66 .

3 القزويني - تلخيص المفتاح ص 106 .

4 نفسه ص 100 .

5 السكاكي- المفتاح ص 415 - 416 .

مثل : التصور : كقولك : أدبس في الإناء أم عسل ؟

التصديق : كقولك : أقام زيد ؟ (1)

وهنا يكون الجواب بـ (نعم) إن أريد الإثبات ، وبـ (لا) إن أريد النفي ، إذا كان الاستفهام مثبتاً. ويكون بـ (بلى) إذا كان منفيّاً (2).

هل : ويطلب بها التصديق فقط ، وهي « قسمان : بسيطة ومركبة .

فالبسيطة هي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا : (هل الحركة موجودة ؟) .

والمركبة هي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا (هل الحركة دائمة ؟) .

وألفاظ الاستفهام الباقية تأتي لطلب التصور وحسب (3)

هذا عن الاستفهام الحقيقي ، وقد يخرج عن معناه الأصلي إلى معانٍ يدل عليها

مقتضى السياق، ومن ذلك نذكر :

- **التعجب :** كقوله تعالى على لسان سليمان عليه السلام ﴿ مَا لِي لَأَ أَرَى الْهُدُودَ

أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴾ (4)

- **التقرير :** كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (5)

- **الإنكار :** كقوله تعالى ﴿ أَفَتَلْتَنَفْسًا زَاكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ (6)

1 ينظر : القزويني - التلخيص ص 100 - 101 .

2 ينظر : عبد السلام هارون - الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص 19

3 القزويني - التلخيص ص 101 102 .

4 النمل - الآية 20 .

5 الزمر - الآية 36 .

6 الكهف - الآية 74 .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفارابي قد قسم القول الذي يقتضي به شيء ما إلى نوعين :

- الأول: يقتضى به قول ما

- الثاني: يقتضى به فعل ما

وقد جعل الاستفهام مما يقتضي به قول ما، لأن المطلوب من المستفهم منه قول لا فعل. ومنه فإن القوة المحتواة في فعل الاستفهام تقتضي بها جواباً قولياً (1).

4 / النداء : « وهو طلب الإقبال بحرف ناب مناب (أَدْعُو) أو (أُنَادِي) » (2) ، وهذا دليل على أنه من الإنشاء الطلبي ومن ذلك قولك : يا زيد ، أي أَدْعُو زِيداً ، أو أَقْبَل زِيداً ، وهو يتضمن قوة إنجازيه لفعل الإقبال، أو الاستجابة للنداء .

وقد تستعمل صيغة النداء في غير معناها الأصلي، فتخرج إلى عدة معان، نذكر منها :

- التحسر: كقوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿ يَا سَبِيَّ عَلَيَّ يَوْسُفَ ﴾ (3)

- الاختصاص : كقولك : أنا أفعل – أيها الرجل – تخصيصاً له من دون الرجال .

- الإغراء : كقولك : يا مظلوم – أبشر بالعدل .

5 / التمني: وهو الإنشاء الذي يطلب فيه المتكلم ما هو ممتنع الوقوع، فقولك: « ليت

زيداً جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه، مع حكم العقل بامتناعه » (4)

1 ينظر : الفارابي – كتاب الحروف ص 162 .

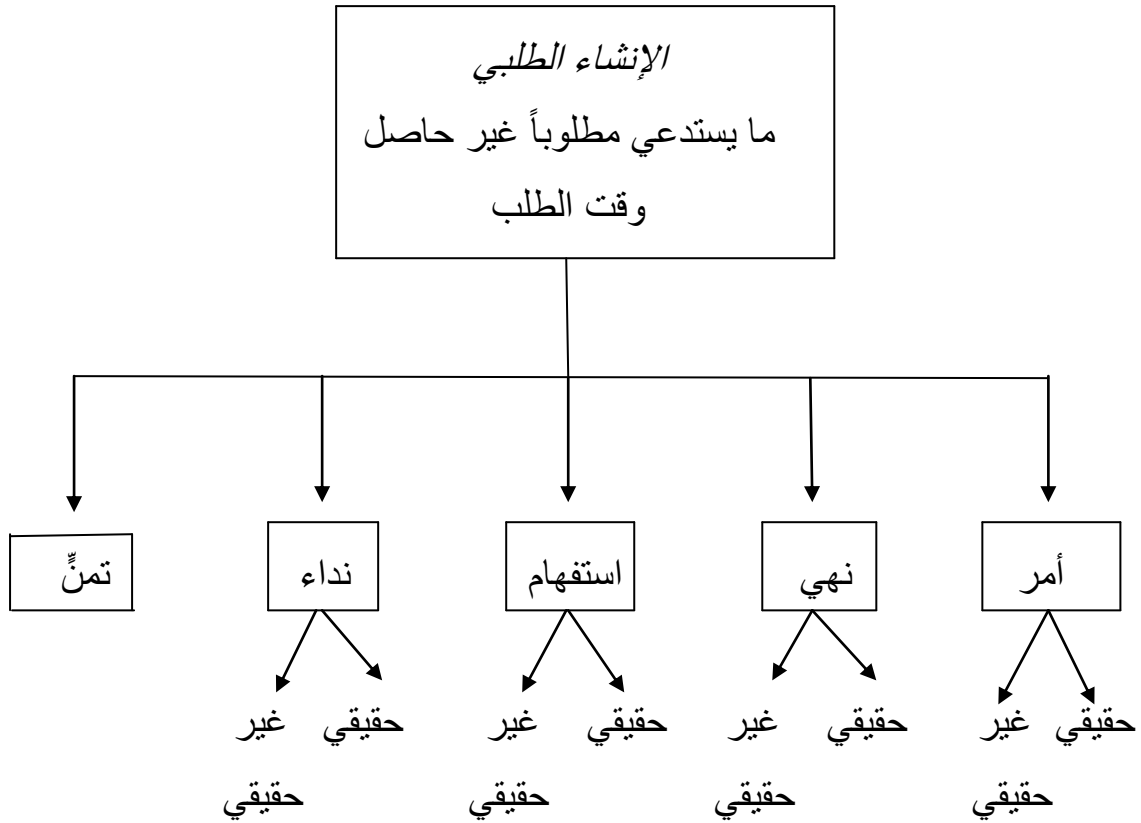
2 القزويني – التلخيص ص 106 .

3 يوسف – الآية 84 .

4 السكاكي – المفتاح ص 415 .

والكلمة الموضوعية له هي ليت ، وقد يستعمل المتمني (هل ولو) ، وقد يتمنى
بـ (لعل) فتعطى حكم (لو) (1) .

وخلاصة القول في الإنشاء الطلبي أنه خمسة أنواع تتفرع عنها أغراض بلاغية ،
أو أفعال متضمنة في القول تستفاد من السياق .



1 ينظر : القزويني - التلخيص ص99 .

ب / الإنشاء غير الطلبي :

وهو النوع الثاني من أنواع الإنشاء ، لا طلب فيه ولا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب وأنواعه كثيرة وهي :

1 / الترجي : وقد عرفه الدسوقي بأنه : « ترقب حصول الشيء ، سواء كان محبوباً ويقال له طمع ، نحو : لعلك تعطينا ، أو مكروهاً ويقال له إشفاق نحو : لعلي أموت الساعة » (1) . وعرفه محمد بن علي الجرجاني (توفي 729 هـ) بأنه « إنشاء إمكان حدوث أمر ما » (2)

والفرق بين التمني والترجي ، هو أن التمني لا يطمع في حصول الطلب ، أمّا المترجي فطمع في ذلك ، وفرق آخر بينهما ، هو أن التمني يكون في طلب الأمر المحبوب ، أمّا الترجي فيكون في المحبوب والمكروه أيضاً (3)

وبحسب معايير سيرل فإن التمني متعلق بغير الممكن، أمّا الترجي فمتعلق بالمحتوى القضوي الممكن الحصول في نظر المتكلم (4).

2 / التعجب : وهو انفعال يحدث في النفس إذا خفى سبب المتعجب منه ، وقد اتفق جمهور العلماء على أنه من الإنشاء غير الطلبي* ، وله صيغتان قياسيتان هما :

- ما أفعله ! ← ما أعظمه !

1 الدسوقي - الحاشية - ضمن شروح التلخيص ج 2 ص 245 .
2 محمد بن علي الجرجاني - الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص 98 .
3 ينظر نفسه - الصفحة نفسها .
4 ينظر : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء الغرب ص 152 .
* اعتبر البعض أن معنى التعجب الخبر ومنهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني بقوله « التعجب معناه معنى الخبر وأن الغرض من التعجب الإخبار » (الجرجاني - المقصد في شرح الإيضاح ج 1 / ص 376) .

- أفعَل به ! ← أعظَم به !

وله صيغ أخرى غير قياسية منها : لله دره ، وآهأ له ، ويالك رجلاً ، ... إلخ (1) ،
والفائدة المرجوة من التعجب، هي إظهار الانفعال الذي يعرض للنفس عندما تشعر
بأمر خفي سببه ، وقد اشترط الرضي الاستزابادي أن يكون التعجب لشيء وقع في
الماضي واستمر حتى الحاضر ، وهذا الشرط ينبغي أن يكون مندرجاً فيما سمّاه
الفيلسوف سيرل بـ « القوى المتضمنة في القول بلا محتويات قضوية » (2)

3 / أفعال المدح والذم : وهما أسلوبان إنشائيان يتمثلان في إنشاء جملة بفعلي (نعم
و بئس) ، كما في الملفوظين التاليين :

- نعم الرجل الصادق .

- بئس الرجل الكاذب .

وإن كان هناك اختلاف بين العلماء في اسمية هاتين الكلمتين أو فعليتهما ، فهذا لا
يعنينا ، « أمّا هنا، فالإجماع على أن هاتين الكلمتين تأتيان لإنشاء المدح أو الذم ، وأن
الإنشاء الذي يفيدانه من قبيل الإنشاء غير الطلبي » (3) .

وقد تعرض الرضي الاستزابادي لمناقشة إشكال إنشائية المدح ، عندما بُشّر
أعرابي بأنثى فقيل له : نعم المولودة. فردّ الأعرابي : والله ما هي بنعم المولودة .
وذكر الرضي بأن الرد ليس تكذيباً للمادح، وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حُكِمَ
بحصولها في الخارج ليست بحاصلة (4) .

وما قاله الأعرابي عن المدح، يمكن أن ينطبق على الذم أيضاً ، فيكون المتكلم
حينها ليس واصفاً للجودة ، أو الرداءة ، وإنما هو تحسين الممدوح ، وتقبيح المذموم ،

1 ينظر : الأستزابادي - شرح الكافية ج 2 ص 307 .

2 ينظر : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 154 .

3 عبد السلام هارون - الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص 100 .

4 ينظر : الأستزابادي - شرح الكافية ج 2 ص 311 .

وذلك - بحسب معايير سيرل - شرط مُعَدُّ للمدح والذم ومبدأ الشروط المُعَدَّة - عند سيرل - من أهم المبادئ التي تؤثر في قوَّة الأفعال الكلامية وضعفها ، ومن ثمَّ تؤثر على الخطاب ، وتجعل الفعل الكلامي ناجحاً أو فاشلاً (1) .

4 / القسم : صنف علماء البلاغة القسم من الإنشاء غير الطلبي ، ودليل ذلك ما ذكره التفتازاني في مختصره على تلخيص المفتاح، إذ عدَّ القسم من هذا النوع مع أفعال المدح والذم وصيغ العقود وغيرها (2) ، ويرى الزركشي أن القسم « لفظه لفظ خبر ومعناه الإنشاء والالتزام، بفعل المحلوف عليه، أو تركه » (3) ، وربما كان السبب في إدراج القسم في الإنشاء غير الطلبي ، لأن فائدته تحقق الجواب عند السامع وتؤكد له ليزول عنه التردد في المحلوف عليه (4)، وأدوات القسم كثيرة أشهرها : الواو - الباء - التاء . كقوله تعالى على لسان إخوة يوسف عليه السلام : ﴿...فَالَوْ تَالَلَّهِ تَفْتَوًّا

تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ (5)

5 / التكرير : وهو أسلوب إنشائي غير طلبي - كما صرَّح بذلك التفتازاني - حيث ذكر (ربِّ ، وكم الخبرية) الدالتين على التكرير، في معرض كلامه عن الإنشاء غير الطلبي (6) . ومثاله :

- رَبِّ ضَارَةَ نَافِعَةَ .

- كَم كِتَابٍ قَرَأْتُ .

1 ينظر : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 155 .
2 ينظر : التفتازاني - مختصر تلخيص المفتاح - ضمن شروح التلخيص ج 2 ص 236 .
3 الزركشي - البرهان في علوم القرآن ج 2 ص 374 .
4 ينظر نفسه - الصفحة نفسها .
5 يوسف الآية 85
6 ينظر : التفتازاني - المطول ص 402 .

ولم يتحدث المعاصرون عن فعل كلامي يعادل التكثير ، كما هو الحال عند علماء العربية ، ولكن التكثير يمكن أن يعدَّ إنشاءً ، لأنه إخبار بالكثرة، كما أن المدح والذم إخبار بالجودة والرداءة . والعلاقة بين التكثير، والمدح والذم، أنها أساليب إنشائية ، يدل الأول منها على مبدأ الكم ، والثاني على مبدأ الكيف (1) .

6 / أفعال العقود : وهذه الظاهرة هي أهم مظاهر الأفعال المتضمنة في القول ، والتي تمثل الأفعال الكلامية ، وقد ألحَّ أوستين على أن القول النموذجي الذي يحصل به الفعل الكلامي، هو ما يسمى (أفاظ العقود) في تراثنا العربي (2) .

أمَّا في التراث البلاغي العربي فلا يوجد اهتمام بهذه الظاهرة، إلاَّ بعضهم كالتفتازاني في المطول، عندما يتحدث عن الفعل أبيع الخبري ، وبعث الإنشائي، الذي « لا خارج له يقصد مطابقته ، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ ، وهذا اللفظ موجد له » (3) ، وبذلك فهو فعل إنجازي .

ومنه نجد أن أفعال البيع والعقود تمثل الأفعال الكلامية كما يلي :

- حروف العبارة (بعث) ← فعل القول .
- التلفظ بعبارة (بعث) ← الفعل في القول .
- وقوع فعل البيع حقيقة ← الفعل بالقول .

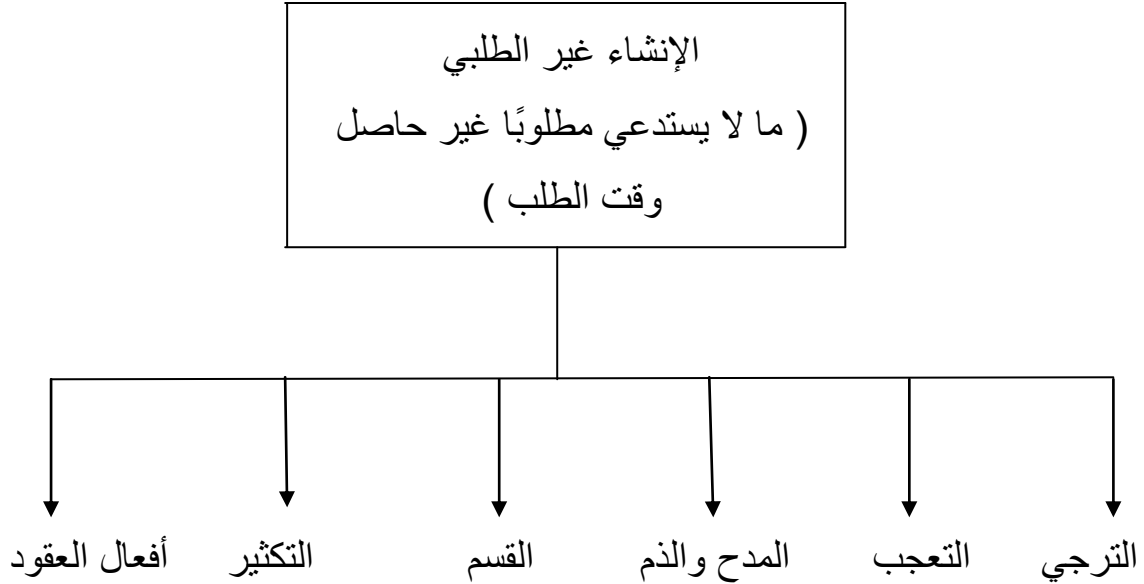
وهكذا فإنه بالمعايير التداولية الحديثة تعتبر أفاظ العقود والبيع ضمن الأفعال الكلامية ، متمثلة في الأفعال المتضمنة في القول .

1 ينظر : مسعود صحراوي - التداولية عند العلماء العرب ص 157 .

2 ينظر نفسه - الصفحة نفسها .

3 التفتازاني - المطول ص 142 .

ويمكن أن نحدد أنواع الإنشاء غير الطلبي كما يلي :



وخلاصة هذا الفصل، هو أن علماء البلاغة العربية قد توصلوا إلى مفهوم الأفعال الكلامية، عن طريق تقسيمهم الكلام إلى خبر وإنشاء، وتركيزهم على ظاهرة القصد للوصول إلى القوة الإنجازية المتضمنة في القول، ودليل ذلك ظاهرة خروج الأفعال على مقتضى الظاهر التي تكلم عنها السكاكي وغيره، أمّا الفارابي فقد وقف على مفهوم الملفوظ الإنجازي، عندما اعتبر أن النطق بالقول هو الفعل .

إن توظيف المنهج التداولي في إعادة قراءة التراث العربي، يفتح أبوابًا جديدة عليه لاسيما البلاغي منه ، ويوسّع آفاق البحث وفق المعايير العلمية الحديثة ، رغم أن البلاغيين العرب، قد اعتمدوا فعلا على هذه المعايير، إمّا صراحة أو ضمنا. كمفاهيم إجرائية – غالبًا – خاصة فيما يتعلق بالسياق واستراتيجيات الخطاب بأنواعها، والأفعال الكلامية وما يتعلق بها من قصدية، وإفادة، و ملفوظات إنجازيه متضمنة القول .

ومن هنا يمكن أن نقف عند ما وصل إليه هذا البحث من نتائج :

* لقد تكلم البلاغيون عن السياق بمفهومه اللغوي والمقامي ، حيث أن السياق اللغوي هو النظم اللفظي للكلمة وموقعها من الجملة ، وارتباطها بالقواعد المنظمة لتركيب الكلمات على مستوى التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ... إلخ ، إضافة إلى ارتباطها بالسياقات الصوتية كالنبر والتنغيم ، ثم إن السياق اللغوي ينقسم إلى سياق صوتي، آخر نحوي .

هذا عن السياق الداخلي ، أمّا السياق الخارجي والذي يعبر عنه بالمقامي ، فهو فكرة عربية أصيلة ، بدليل المثل السائر على لسان العرب منذ القدم: (لكل مقام مقال)، وبتطبيق البلاغيين لذلك ركزوا على مراعاة أقدار السامعين ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ولأن البلاغة ركزت على الظروف المحيطة بالحدث الكلامي ، فقد عرّفت في كثير من الأحيان بأئها: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال)، لأن تحديد الدلالة لا يتم إلا بالرجوع إلى المواقف والظروف التي كان فيها الحدث الكلامي .

* لقد ركز بعض البلاغيين – وأبرزهم عبد القاهر الجرجاني – على ما يسمى بإعادة إنتاج الدلالة ، أو ما سماه الجرجاني (معنى المعنى) ، عن طريق التأويل، وذلك بمعرفة سنن العرب في كلامها من كناية والتفات وغيرهما .

* لقد ركز علماء البلاغة العربية على علاقة اللفظ بالمعنى ، حيث أن السياق عندهم لا يبين معنى اللفظ المفرد فقط، بل يتعداه إلى توضيح الأغراض البلاغية للأسلوب ، وذلك عن طريق الوقوف على :

- علاقة المتكلم بالسامع .

- طريقة نطق العبارة .

- الموقف الذي قيلت فيه العبارة .

كما أنهم كشفوا عن العلاقة بين الفصاحة والسياق من خلال فصاحة اللفظ التي تدخل تحت السياق الصوتي ، كما أنهم ربطوا بين البلاغة والفصاحة من خلال إدراكهم للعلاقة بين فصاحة التركيب بالسياق ، حتى أن بعضهم جعل البلاغة في الكلام ، مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته .

ولا يكون الكلام واضح المعنى، إلا إذا وافق الحال وفصحت عبارته ، ولا يتأنى ذلك إلا من متكلم يمتلك القدرة الكافية التي بها يصل إلى التعبير عن مقصوده دون إخلال بفصاحة اللفظ أو فصاحة التركيب .

* ومما يمكن الوصول إليه كنتيجة لهذا البحث، هو أن علماء البلاغة توصلوا إلى مفهوم التواصل من خلال الوقوف على عناصره الستة وهي :

(المتكلم / السامع / الخبر / الوسيلة (اللغة او ما يقوم مقامها) المقام / السنن)

ثم إنه من الواضح تركيزهم على مجموعة من مبادئ الخطاب و قوانينه، وأهمها قاعدة الإفادة . ووضعوا لها آليات نوجزها فيما يلي :

- موافقة الكلام لمقتضى الحال
 - الفصاحة ، وخاصة خلو الكلام من التعقيد المعنوي
 - البلاغة ، وخاصة تمكين الخبر من نفس السامع كتمكنه في نفس صاحبه
 - التقديم والتأخير ، كإظهار أهمية المتقدم أو إزالة اللبس
 - القصر : من خلال مواطن تأثير المتكلم على السامع من باب الإفادة
 - التشبيه بأنواعه ، مراعاة للفائدة المرجوة وتقريب المفهوم من اللبس
- ومن القواعد أيضاً قاعدة القصد - حيث أن الإفادة غالباً - لا تكون دون قصدية ، لأن غاية المتكلم إفادة السامع ، ويقوم قانون القصد في البلاغة العربية على :
- أحوال الإسناد ، من تقديم وتأخير للمسند إليه ، وتعريفه وتنكيره ... إلخ
 - جعل الكلام موافقاً لأقدار الحالات وكذا أقدار المستمعين .
 - قيام القصدية في نفس المتكلم قبل أن تكون كلاماً .
 - استعمال الكلام فيما قررته المواضعة استعمالاً قصدياً ، إذ لا معنى للكلام قبل المواضعة .
- والقاعدة الثالثة هي قاعدة الإخبار والشمول ، وقد توصل البلاغيون إلى هذه القاعدة من خلال مقولة الكلام الشامل لكل المعاني، وعلاقة الألفاظ بها حيث تصبح الألفاظ وعاءاً للمعاني، ولا تنتسج الأولى إلا باتساع الثانية، إضافة إلى الإطناب غير المخل، الذي من شأنه أن يكون أحد أوجه الشمول .

والقاعدة الأخيرة هي قاعدة الصدق ، والتي لابد أن تنطلق من صدق المتكلم في نفسه أولاً ، ثم الإثبات من خلال التوكيد والتكرار والقسم ... إلخ .

* ومن المبادئ التي يمكن استخلاصها من المفاهيم الإجرائية في البلاغة العربية مبدأ الاقتضاء ، الذي هو المعنى غير المباشر لدى المتكلم ، و آلياته تتلخص في :

- الخبر و الإنشاء

- التقديم والتأخير

- الحذف و الذكر

- الفصل و الوصل

لأن كل عنصر من هذه العناصر يقتضيه سياق معين ومقام محدد.

أمّا المبدأ الثاني فهو مبدأ التأدب مع المرسل إليه ، وذلك بالاعتماد على بعض الآليات البلاغية ، منها الإشارة والتلويح والتلميح ، والكناية و التعريض ، وكذلك الاعتماد على الإيجاز ، وترك الأسلوب المباشر احتراماً لفكر المخاطب .

والمبدأ الأخير هو مبدأ التصديق، وهو ظاهرة خاصة في بعض مقولات الماوردي مما يدل على وجوده في التراث بالقوة لا بالفعل ، شأنه في ذلك شأن مبدأ التأدب .

* أمّا أفعال الكلام فقد عالجه البلاغيون العرب من خلال تقسيمهم الكلام إلى خبر وإنشاء كتقسيم إجمالي، بالاعتماد على معايير هي :

1 / معيار الصدق والكذب .

2 / معيار القصدية .

3 / معيار النسبة الخارجية .

4 / اعتقاد المتكلم .

5 / معيار القرينة الحالية.

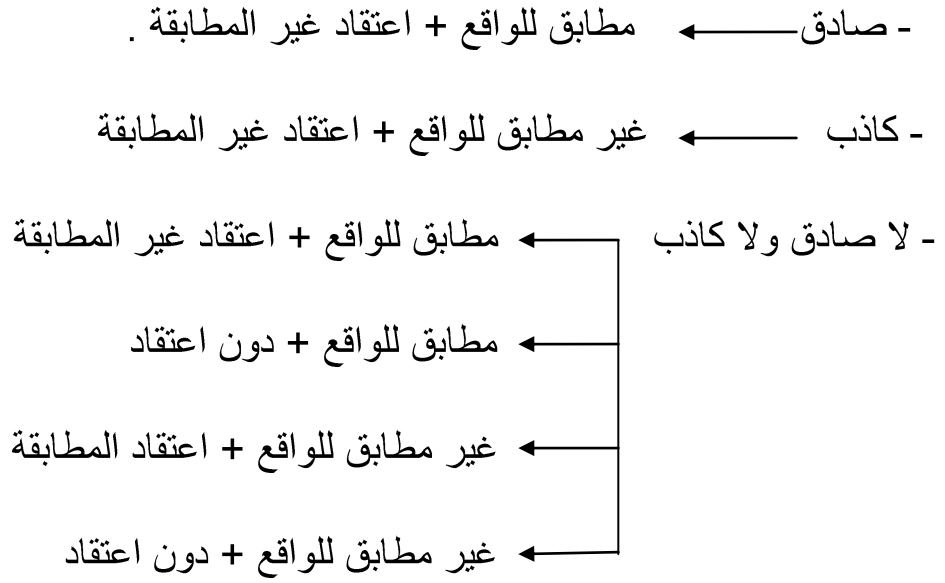
وهي معايير تداولية، تمخضت عنها عدة تقسيمات للخبر والإنشاء، منطقية أحياناً وتداولية أحياناً أخرى، لنصل إلى تعريف يوفق بين تصورات البلاغيين للخبر والإنشاء .

فالخبر إذن هو : الكلام التواصلي المرجو منه إفادة المخاطب ، فإن كان مطابقاً لاعتقاد المتكلم، الذي أراد من خلاله مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية، ويثبت النسبة فعلاً، فهو صادق ، وإن كان غير مطابق لاعتقاد المتكلم، الذي لم يقصد مطابقة نسبته الكلامية للنسبة الخارجية ولم يحصل ذلك فعلاً فهو كاذب .

أمّا الإنشاء فهو الكلام التواصلي المفيد للمخاطب، ولا يشتمل على اعتقاد جازم من المتكلم ، وإنما يوجد النسبة الخارجية بعد التلفظ .

* ومما تجدر الإشارة إليه من النتائج المتوصل إليها : أن البلاغة العربية توصلت إلى أربعة أقسام أساسية للفعل الكلامي، هي : فعل القول ، الفعل المتضمن في القول، والفعل المستدعى بالقول، والفعل الناتج عن القول ، ويندرج الطلب عمومًا في الفعل المستدعى بالقول ، أمّا أفعال البيع والعقود، فمندرجة تحت الفعل المتضمن في القول .

لقد قسم علماء البلاغة الخبر والإنشاء تقسيمًا تفصيليًا بعد الإجمالي ، ومن ذلك تقسيم الجاحظ الذي قسم الخبر إلى أقسام ثلاثة هي :



ثم تقسيم النظام الذي قسم الخبر إلى صادق وكاذب ، ويشترط في صدقه مطابقته لاعتقاد صاحبه، سواء أطاق الواقع أم لم يطابقه .

أمّا أبو العباس المبرد فقد اعتمد في التقسيم على شيء مهم، وهو مراعاة اعتقاد المتلقي فكان كما يلي :

- خبر ابتدائي : إذا كان المتلقي خالي الذهن ، له استعداد لتقبل الخبر ، لذلك يكون الخبر خال من المؤكدات .

- خبر طلبي : إذا كان المتلقي شاغاً متردداً ، لذلك يؤكد بمؤكد واحد فقط .

- خبر إنكاري : إذا كان المتلقي منكراً للخبر لذلك يؤكد بأكثر من مؤكد .

وهذا ما سماه سيرل بـ (درجة الشدة للغرض المتضمن للقول) .

وقد قسم البلاغيون الخبر إلى حقيقي ومجازي ، أمّا الحقيقي فله غرضان هما :

- فائدة الخبر ← ← غرض مباشر .

- لازم الفائدة ← ← غرض غير مباشر ← ← فعل الكلام غير المباشر .

وإذا خرج الخبر عن الحقيقة، فله أغراض مجازية تستفاد من قصدية المتكلم والسياق، ومنه فالبلاغيون هنا اعتمدوا على المعنى المستلزم مقامياً .

أمّا الإنشاء فقد أسهبوا الكلام فيه، من خلال تقسيمه إلى طلب، وغير طلب. فالطلب ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وأمّا غير الطلب فهو ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب .

أمّا الطلب فمنه : أمر قد يكون حقيقياً إذا كان من باب الاستعلاء والالتزام، وإلا أفاد أغراضاً أخرى يوضحها السياق من خلال خروج الأمر على مقتضى الظاهر . وما قيل عن الأمر يقال عن باقي أنواع الطلب، وهي : النداء ، والاستفهام ، والنهي ، أمّا التمني فطلب لما هو ممتنع الوقوع ، ومتعلق بغير الممكن .

أمّا الإنشاء غير الطلبي، فهو ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب. ومنه :

- الترجي : الذي يتعلق بالمحتوى القضوي الممكن الحصول في نظر المتكلم .

- التعجب : ويتمثل في القوى المتضمنة في القول بلا محتويات قضوية، من خلال ما اشترطه الرضي الاستزبابادي بضرورة أن يكون التعجب لشيء وقع في الماضي، واستمر حتى الحاضر .

- أفعال المدح والذم : وفي هذا الأسلوب يكون المتكلم غير واصف للجودة والرداءة ، وإنما يحسن الممدوح ، ويقبح المذموم ، ويندرج ذلك تحت مبدأ الشروط المعدّة للفيلسوف سيرل ، لأنها تؤثر على الخطاب وتجعل الفعل الكلامي ناجحاً أو فاشلاً ، وهي دالة على

مبدأ الكيف .

- القسم : أمّا القسم، فالغرض منه تأكيد المتكلم لما يعتقد صحته .

- التكرير : وهو فعل كلامي يدل على مبدأ الكم .

- أفعال العقود : وهي من أهم الظواهر الأسلوبية التي تمثل الأفعال الكلامية ، رغم أن

البلاغيين العرب لم يعيروها اهتمامًا كبيرًا ، وإنما أشار إليها كإجراء تطبيقي ، واعتمد

عليها الأصوليون أكثر من غيرهم .

وخلاصة ما سبق أن البلاغة العربية قد نحت منحى تداوليًا واضح المعالم في

كثير من الأحيان ، خاصة فيما يتعلق بالمبادئ العامة للتداولية، كالقصدية والاستلزام

التخاطبي ومتضمنات القول وأفعال الكلام ، بالإضافة إلى الاعتماد على مبدأ القصد والإفادة

الذي جعله البلاغيون من أهم ما يقوم عليه التخاطب .

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

I - المراجع باللغة العربية:

الألف

- 1 - الأمدي (أبو القاسم الحسن بن بشر) - الموازنة بين أبي تمام والبحتري- مكتبة الخانجي (القاهرة) ط1- 1972.
- 2 - آيت أوشان (علي) - النص والسياق الشعري (من البنية إلى القراءة)- مطبعة النجاح الجديدة (المغرب) ط1 - 2000.
- 3 - ابن الأثير (عز الدين) - الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور - تحقيق عبد الحميد هنداوي - دار الآفاق العربية القاهرة - ط1- 2007
- 4 - ابن الأثير (ضياء الدين) - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر- قدّمه وعلّق عليه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة- دار النهضة مصر للطباعة والنشر- ط2 - دت.
- 5 - أحمد رضا (الشيخ) - مولد اللغة - دار الرائد العربي (بيروت) دط- 1983
- 6 - أدراوي (العياشي) - الاستلزام الحواري في التداول اللسان ي (من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها) - منشورات الاختلاف - ط1 - 2011
- 7 - أرمينكو (فرنسواز) - المقارنة التداولية- ترجمة: سعيد علّوش- مركز الإنماء القومي (المغرب)- دط - دت.
- 8 - الإستزبابادي (رضي الدين) - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب - مطبعة سنده - دط - 1310 هـ
- 9- إستيتية (سمير شريف)- اللسانيات (المجال - الوظيفة - المنهج)- عالم الكتب الحديث - ط1- 2005.

- 10 - (الأصفهاني) الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد - محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء الأدباء - هذبته واختصره إبراهيم زيدان دار الجيل بيروت ط2 - 1986
- 11 - (الأصفهاني) أبو الفرج ، علي بن الحسين بن محمد - الأغاني - مطبعة عز الدين (بيروت) دط - دت
- 12 - امريء القيس (حندج بن حجر الكندي) - ديوان امرئ القيس - ضبطه وصححه : مصطفى عبد الشافي - دار الكتب العلمية (بيروت) - ط5 - 2004
- 13 - أمين (سعيد) - شرح ديوان عنتره - المطبعة العصرية بمصر - دط - دت
- 14 - ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان محمد بن أبي سعيد) - أسرار العربية - تحقيق وتعليق : بركات يوسف هبود - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع لبنان - ط1-1999
- 15 - الأنطاكي (محمد) : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها - دار الشروق العربي (لبنان) ط3 - دت
- 16 - أوستين (جون لانكشو) - نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) - ترجمة: عبد القادر قينيني - أفريقيا الشرق (الدار البيضاء - المغرب) - دط - 1991.
- 17 - أولمان (ستيفان) : دور الكلمة في اللغة - ترجمة : كمال بشر - مكتبة الشباب ط2 - 1969 .

الباء

- 18 - بازي (محمد) - نظرية التأويل التقابلي ، مقدمات لمعرفة بديلة بالنص والخطاب - منشورات الاختلاف - ط1 - 2013
- 19 - بلبع (عيد) - السياق وتوجيه دلالة النص - بلنسية للنشر والتوزيع - ط1 - 2008
- براون (ج ب) وبول (ج) - تحليل الخطاب - ترجمة: لطفي الزليطي، ومنير التريكي - النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود (المملكة العربية السعودية) دط - 1997.
- 20 - البركاوي (عبد الفتاح عبد العليم) - دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث دار الكتب - دط - 1991

- 21 - بشر (كمال) - فن الكلام - دار غريب - دط - 2003
- 22 - بلخير (عمر) - تحليل الخطاب المسرحي- منشورات الاختلاف - ط1- 2003.
- 23 - _____ - مقالات في التداولية والخطاب- الأمل للطباعة والنشر - تيزي وزو الجزائر - دط - دت
- 24 - بومزبر (الطاهر) - التواصل اللساني والشعرية- منشورات الاختلاف-ط1- 2007.

التاء

- 25 - التفتازاني (سعد الدين) - المختصر في شرح تلخيص المفتاح (ضمن شروح التلخيص)- دار الكتب العلمية - بيروت - دط - دت
- 26 - _____ المطوّل (شرح تلخيص المفتاح)- صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزّو عنايقي- دار إحياء التراث العربي - ط1- دت.
- 27 - أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي) - نقائض جرير والفرزدق - علق على حواشيه : الأب أنطوان صالحاني اليسوعي - المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين - دط - 1922

الجيم

- 28 - الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)- البيان والتبيين- تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون- دار الفكر- ط2- دت.
- 29 - _____ الحيوان - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - مطبعة عيسى البابي الحلبي و أولاده - دط - دت
- 30 - الجرجاني (السيد علي الشريف) - الحاشية على المطول - قرأه وعلق عليه : رشيد أعرضي- دار الكتب العلمية بيروت لبنان- ط1 - 2007
- 31 - الجرجاني (عبد القاهر)- أسرار البلاغة - تحقيق:محمد الإسكندراني و م.مسعود - دار الكتاب العربي (بيروت) دط - 2005

- 32— دلائل الإعجاز- تحقيق: عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية (لبنان) - ط 1 - 2001.
- 33 - — الرسالة الشافية - ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن - حققها وعلق عليها محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام - دار المعارف بمصر - ط3 - 1976
- 34- — كتاب المقتصد في شرح الإيضاح - تحقيق : كاظم بحر المرجان - دار الرشيد للنشر العراق - ط - 1982
- 35 - الجرجاني (علي بن عبد العزيز)- الوساطة بين المتنبي وخصومه - مطبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة) ط1- 1972 .
- 36 - الجرجاني (محمد بن علي) - الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة - تحقيق :عبد القادر حسين - مكتبة الآداب - ط - 1997
- 37- ابن جنبي (أبو الفتح عثمان) - الخصائص - تحقيق : محمد علي النجار - عالم الكتب (بيروت) ط1 - 2006
- 38- — سر صناعة الإعراب - تحقيق: حسن هنداوي - دار القلم دمشق - ط 2 - 1993
- 39- — المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - تحقيق: علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شبلي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة - ط 2 - 1969

الحاء

- 40 - حسان (تمام) - اللغة العربية معناها ومبناها مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب - ط - 1994
- 41 - — مناهج البحث في اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - ط - 1990 42 - الحطيئة (جرول بن أوس) - ديوان الحطيئة - رواية وشرح ابن السكيت - تحقيق : محمد مفيد قميحة - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان- ط1 - 1993
- 43 - حمُّو الحاج (ذهبية)- لسانيات التلظف وتداولية الخطاب- دار الأمل للطباعة والنشر

الخاء

- 44- الخفاجي (أبو محمد عبد الله بن محمد سعيد بن سنان) - سر الفصاحة - قدم له
واعتنى به ووضع حواشيه :إبراهيم شمس الدين - كتاب ناشرون لبنان - ط 1 - 2010
- 45 - الخفاجي (بان)- مراعاة المخاطب في النحو العربي - دار الكتب العلمية - ط 1 -
2008
- 46 - الخخالبي (شمس الدين محمد بن مظفر الخطيبي) - مفتاح تلخيص المفتاح - تحقيق
وتعليق : هاشم محمد هاشم محمود -المكتبة الأزهرية للتراث - ط 1 - 2006
- 47 - خليل (حلمي) - الكلمة (دراسة معجمية ولغوية) - الهيئة المصرية العامة للكتاب
- دط - 1980
- 48 - خليل (عبد النعيم) - نظرية السياق بين القدماء والمحدثين - دار الوفاء لندنيا
الطباعة والنشر الإسكندرية - ط 1 - 2007
- 49 - الخنساء (تماضر بنت عمر بن الشريد) - شعر الخنساء - تحقيق وشرح : كرم
البيستاني - مطبعة المناهل - دط - 1951
- 50 - الخولي (محمد علي) - معجم علم الأصوات مطابع الفرزدق التجارية (الملز) ط
1 - 1982

الدال

- 51 - الدخيل (معاذ بن سليمان)- منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية (
مقاربة تداولية) نادي القصيم الأدبي (السعودية) ط 1 - 2014
- 52 - الدسوقي (محمد بن عرفة) - حاشية الدسوقي على شرح مختصر التفتازاني -
مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي - دط - 1290 هـ
- 53 - ديكرو (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري)- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان -

ترجمة: منذر عياشي- المركز الثقافي العربي (المغرب)- ط2- 2007.

الراء

- 54 - الرازي (محمد بن أبي بكر عبد القادر) ، مختار الصحاح ، تحقيق أحمد إبراهيم زهوة - دار الكتاب العربي بيروت لبنان - ط1 - 2002
- 55 - الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) - النكت في إعجاز القرآن - ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن - حققها وعلق عليها :محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلام - دار المعارف بمصر - ط3 - 1976

الزاي

- 56 - الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله) - البرهان في علوم القرآن - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة دار التراث القاهرة- ط - دت
- 57 - الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمد بن عمر) - أساس البلاغة - تحقيق : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية بيروت - ط 1-1998
- 58 - _____ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل - تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه فتحي عبد الرحمان أحمد حجازي - مكتبة العبيكان - ط1 - 1998

السين

- 59 - السبكي (بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي) - عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح - تحقيق : خليل إبراهيم خليل- دار الكتب العلمية - ط1- 2001
- 60 - السعران (محمود): علم اللغة دار النهضة العربية بيروت - ط - دت
- 61 - السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي)- مفتاح العلوم - حققه وقدم له وفهرسه - عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية لبنان - ط2 - 2011
- 62 - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)- كتاب سيبويه- تحقيق وشرح: عبد

السلام محمد هارون- دار الجيل (بيروت-لبنان)- ط1- دت.

63 - سيرل (جون روجرس)- العقل واللغة والمجتمع- ترجمة: سعيد الغانمي-

منشورات الإختلاف- ط1- 2006.

64 - — القصديّة ، بحث في فلسفة العقل — ترجمة أحمد الأنصاري — دار الكتاب

العربي بيروت لبنان — دط - 2009

65 - السيوطي (جلال الدين) — الأشباه والنظائر في النحو — دار الكتب العلمية بيروت

— ط1 — 1983

الشرين

66 - الشهري (عبد الهادي بن ظافر) - استراتيجيات الخطاب (مقارنة لغوية تداولية)-

دار الكتاب الجديدة المتحدة — ط1- 2004.

67 - الشيدي (فاطمة) - المعنى خارج النص (أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب)

دار نينوي للطباعة والنشر دمشق — دط 2011 .

الصاد

68 - الصالح (حسني حامد) - التأويل اللغوي في القرآن الكريم - دار بن حزم (لبنان)

- ط1- 2005.

69 - صحراوي (مسعود)- التداولية ع نه العلماء العرب- دار التنوير للطباعة والنشر

والنشر - ط1 - 2008.

70 - صليبا (جميل)- المعجم الفلسفي- دار الكتاب اللبناني — دط- 1982

71 - صمود (حمادي)- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس -

دار الكتاب الجديدة المتحدة بيروت — ط3 — 2010

الطاء

- 72 - طبانة (بدوي) - معجم البلاغة العربية - دار المنارة للنشر والتوزيع جدة- دار
الرفاعي للطباعة والنشر والتوزيع الرياض.-ط 3 - 1988
- 73 - طبل (حسن) - علم المعاني في الموروث البلاغي، تقييم وتأصيل - مكتبة الإيمان
بالمنصورة - ط2 - 2004
- 74 - الطيبي (الإمام شرف الدين الحسن بن عبد الله بن محمد) التبيان في البيان - تحقيق
ودراسة عبد الستار حسين زموط - دار الجيل بيروت لبنان - ط1 - 1996

العين

- 75 - ابن عبد البر (الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله) أدب المجالسة وحمد اللسان
وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب وغير ذلك - تحقيق ودراسة سمير حلبي دار
الصحابة للتراث - ط 1 - 1989
- 76 - عبد التواب (رمضان) - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي - مكتبة
الخانجي القاهرة - ط 3 - 1997
- 77 - عبد الحميد (جميل)- البلاغة والاتصال- دار غريب للطباعة والنشر- دط- دت .
- 78 - عبد الرحمان (طه)- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام- المركز الثقافي العربي
(المغرب)- ط2- 2000.
- 79 - — اللسان والميزان (أو التكوثر العقلي)- المركز الثقافي العربي (المغرب) ط 2-
2000.
- 80 - ابن عقيل - شرح ابن عقيل تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - دار إحياء
التراث العربي بيروت لبنان - ط 2 - د ت
- 81 - العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن حسن)، كتاب الصناعتين، الكتابة
والشعر، تحقيق :محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - ط 1 - 1952
- 82 العشماوي (محمد زكي) - قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث - دار النهضة
العربية (بيروت) - دط - دت
- 83 - علوي (حافظ إسماعيلي) - التداوليات (علم استعمال اللغة) - عالم الكتب الحديث

إربد الأردن ط 1 - 2011

84- — الحجاج مفهومه ومجالاته، عالم الكتب الحديث إربد الأردن ط1- 2011

85 - عمر (أحمد مختار) - دراسة الصوت اللغوي - عالم الكتب ط 1 - 1976

86 - — - علم الدلالة - عالم الكتب (القاهرة) ط4- 1993

87 - العمري (محمد) - البلاغة العربية - أصولها وامتداداتها - افريقيا الشرق - الدار

البيضاء - ط1 - 1999

الغين

88 - الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد) - المستصفى من علم الأصول - دراسة
وتحقيق: حمزة بن زهير حافظ - شركة المدينة المنورة للطباعة - ط - دت

الفاء

89 - الفارابي (أبو النصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان) - كتاب الحروف - حقه
وقدم له وعلق عليه حسن مهدي - دار المشرق بيروت لبنان- ط2 - 1990

90 - ابن فارس (أبو الحسين أحمد) - الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن
العرب فى كلامها - علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية لبنان -
ط1- 1997

91 - — معجم مقاييس اللغة - اعتنى به محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان -
دار إحياء التراث العربى لبنان - ط1 - 2001

القاف

92 - القاضي (أبو الحسن عبد الجبار) - المغني فى أبواب التوحيد والعدل - قوم نصه
إبراهيم الأبياري - بإشراف طه حسين - دار إحياء التراث العربى- ط1 - دت

93 - ابن قتيبة الدينوري (أبو محمّد عبد الله بن مسلم) - أدب الكاتب - تحقيق وضبط

وتتفيح : يوسف البقاعي – دار الفكر (بيروت) ط1 -2008

94 - القرطاجني (أبو الحسن حازم بن محمد) - منهاج البلغاء وسراج الأدباء - تحقيق:

محمد الحبيب خوجة - دار الغرب الإسلامي (لبنان) ط3-1986.

95 - القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري) - الجامع لأحكام القرآن - اعتنى

به وصححه الشيخ هشام سمير البخاري- دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض

- دط - 2003

96 - القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)- الإيضاح في علوم البلاغة- دار

مكتبة الهلال (بيروت)- ط2-1992.

97 - ——— - تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع- قرأه وكتب حواشيه وقدم له:

ياسين الأيوبي- المكتبة العصرية للطباعة والنشر (بيروت) ط1-2002.

98 - قليلة (عبده عبد العزيز)- البلاغة الاصطلاحية – دار الفكر العربي – ط3-1992

الكاف

99 - الكوّاز (محمد كريم)- البلاغة والنقد- الانتشار العربي(بيروت) ط1-2006.

100 - كيمبسون (راث)- نظرية علم الدلالة (السيمانطيقا) ترجمة : عبد القادر قنيني –

متشورات الاختلاف – ط1 - 2009

اللام

101 - لغويل (المهدي إبراهيم) – السياق وأثره في المعنى أكاديمية الفكر الجماهيري –

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد – دار الكتب الوطنية بنغازي – ليبيا – دط – 2001

الميم

102 – مانقو (دومينيك)- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب ، ترجمة : محمد يحياتن

- منشورات الاختلاف الجزائر – ط 1 – 2005
- 103 – الماورد قوئلالاري (أبو الحسن علي بن حبيب البصري) – أدب الدنيا والدين
- دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ط 1 – 1987
- 104 - المبخوت (شكري) – دائرة الأعمال اللغوية (مراجعات ومقترحات) دار الكتاب الجديدة المتحدة - ط 1 - 2010
- 105- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) – البلاغة .حققه وقدم له ووضع فهارسه :
رمضان عبد التواب – مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة - مصر) – ط 2- 1985
- 106 - المتنبي (أبو الطيب أحمد بن الحسين) – الديوان - دار صادر (بيروت / لبنان)
دط – 2006
- 107 - مرتاض (عبد الجليل) اللغة والتواصل- دار هومة (الجزائر) – دط- 2003.
- 108 - مشبال (محمد) – البلاغة والأصول (دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي)
نموذج ابن جني إفريقيا الشرق المغرب – د ط – 2007
- 109 - المسدي (عبد السلام) – التفكير اللساني في الحضارة العربية – الدار العربية
للكتاب – ط 2 - 1986
- 110 - مصلوح (سعد عبد العزيز) - دراسة السمع والكلام ، صوتيات اللغة من السمع إلى
الإدراك – عالم الكتب – دط – 2005
- 111 - مطلوب (أحمد) – معجم المصطلحات البلاغية وتطورها – مطبعة المجمع العلمي
العراقي – د ط - 1987
- 112 - مطلوب (أحمد) و البصير (كامل حسن) – البلاغة والتطبيق – وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي العراق – ط 2 - 1999
- 113 - المغربي (ابن يعقوب) .مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح (سلسلة شروح
التلخيص) تحقيق وتحليل إبراهيم خليل – دار الكتب العلمية – ط 1 - 2003
- 114 - المفتي (الحسن بن عثمان بن الحسين) – خلاصة المعاني – تحقيق ودراسة عبد
القادر حسين – الناشر عرب الرياض – دط - دت

- 115 - ابن منظور الإفريقي (جمال الدين بن محمد) - لسان العرب - دار صادر بيروت دط - دت
- 116 - المودن (حسن) - بلاغة الخطاب الاقناعي - نحو تصور لبلاغة الخطاب - دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع (الأردن) ط1 - 2014
- 117 - موان (جورج) - معجم اللسانيات - ترجمة جمال الحضري - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) بيروت - ط 1 - 2012
- 118 - الميداني (عبد الرحمن حسن حبنكة) - البلاغة العربية ، أسسها وعلومها وفنونها - دار القلم دمشق،الدار الشامية بيروت - ط1 -1996
- 119 - الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري) - مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية (بيروت) - دط - 1998

النون

- 120 - ابن الناظم (بدر الدين بن مالك) - المصباح في المعاني والبيان والبديع - حققه وشرحه ووضع فهارسه : حسني عبد الجليل يوسف - مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز (مصر) - ط1 - 1989
- 121 - نحلة (محمود أحمد) - آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر - دار المعرفة الجامعية - دط - 2002
- 122 - نصّار (حسن) - القسّم في القرآن الكريم - مكتبة الثقافة الدينية (مصر) ط 1 - 2001
- 123 - نصّار (ناصيف) - منطق السلطة (مدخل إلى فلسفة الأمر) - دار أمواج (بيروت) ط1 / 1995
- 124 - نوفو (فرانك) - قاموس علوم اللغة - ترجمة صالح الماجري - مراجعة الطيب البكوش - المنظمة العربية للترجمة - ط1 - 2012

الهاء

125 - هارون (عبد السلام محمد) - الأساليب الإنشائية في النحو العربي - مكتبة
الخانجي - القاهرة - ط5 - 2001

الواو

126 - ابن وهب الكاتب (أبو الحسن اسحاق بن إبراهيم بن سليمان) - البرهان في وجود
البيان- تقديم وتحقيق: محمد شرف- مطبعة الرسالة- دط- دت.

الياء

127 - يحياوي (رشيد) - التبالغ و التبالية (نحو نظرية تواصلية في التراث) - دار
كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع - ط1 ، 2014
128 - يول (جورج) - التداولية - ترجمة قصي العتابي - الدار العربية ناشرون لبنان -
ط1 - 2011

II - المراجع باللغة الأجنبية:

- 1 - De Saussure (Ferdinand) -cours de linguistique générale –
édition Talantikit . Béjaia - 2002
- 2 - Dicot (Oswald) - dire et ne pas dire – principes de
sémantique linguistique – Hermann. Paris – 2eme édition - 1980
- 3 – Dubois (Jean) et des autres – dictionnaire de linguistique et
des sciences du langage .larousse.1^{er} édition . 1994.paris

III - الرسائل الجامعية:

1 - حمّام (بلقاسم) - آليات التواصل في الخطاب القرآني - أطروحة دكتوراه بإشراف

الدكتور محمد خان – جامعة الحاج لخضر باتنة 2005

- 2- ميلاد (خالد) – الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة – أطروحة دكتوراه –
إشراف الدكتور عبد القادر المهيري- جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية – تونس 1 –
كلية الآداب منوبة – تونس 1999

IV - المجالات والدوريات:

- 1 - برهومة (عيسى عودة) – تمثلات اللغة في الخطاب السياسي – مجلة عالم الفكر -
مجلة دورية محكمة تصدر عن وزارة الإعلام في الكويت – مجلد 36 يوليو / سبتمبر
2007
- 2 - بلان (جيل) .عندما يكون الكلام هو الفعل – ترجمة جورج كتورة – مجلة العرب
والفكر العالمي العدد الخامس – شتاء 1989 – مركز الإنماء القومي (لبنان) .
- 3 - بنكراد (سعيد) - استراتيجيات التواصل – مجلة علامات – عدد 21 – 2004
- 4 - بوعمامة (محمد) – الصوت والدلالة – مجلة التراث العربي – مجلة فصلية محكمة
تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق - عدد 85 – السنة 21 – 2002
- 5 - — اللغة والفكر والمعنى - مجلة البحوث والدراسات الجامعية - المركز الجامعي
بالوادي- عدد4 - يناير 2007.
- 6 - فاخوري (عادل) – الاقتضاء في التداول اللساني – عالم الفكر – مجلة دورية محكمة
تصدر عن وزارة الإعلام في الكويت – المجلد 36 – العدد الثالث – 1989

الموضوع	الصفحة
مقدمة	

تمهيد : التداولية والبلاغة، مفاهيم عامة

توطئة	09
مفاهيم تداولية عامة	11
مفهوم التداولية	11
مفهوم البلاغة	28

الباب الأول: تداولية السياق

الفصل الأول: السياق بين النحو والبلاغة

توطئة	36
مفهوم السياق	37
السياق بين النحو والبلاغة	40
1- السياق اللغوي	41
أولاً: السياق الصوتي	44
ثانياً: السياق النحوي	50
2- السياق المقامي	55
3- السياق والتأويل	59

الفصل الثاني: البلاغة والسياق.

توطئة	69
علاقة اللفظ بالمعنى	70

75	مطابقة الكلام لمقتضى الحال
85	الأغراض البلاغية للأسلوب
94	الفصاحة والسياق
95	1- الفصاحة في اللفظ
98	2- الفصاحة في الكلام
100	3- الفصاحة في المتكلم
الباب الثاني: التواصل واستراتيجيات الخطاب.	
الفصل الأول: قواعد التخاطب ومبادئه.	
104	توطئة
104	1- مفهوم التواصل
104	أ- مفهوم التواصل في التراث العربي
107	ب- مفهوم التواصل عند المحدثين
109	2- مفهوم الخطاب
110	أ- مفهوم الخطاب عند العرب
111	ب- عند الغربيين
111	3- مفهوم الإستراتيجية
113	قواعد التخاطب ومبادئه
113	أولاً : قواعد التخاطب
113	1 – قاعدة الإفادة
118	2 – قاعدة القصد

125	3 - قاعدة الإخبار والشمول
130	4 - قاعدة الصدق
133	ثانيا : مباديء الخطاب
133	1 - مبدأ الاقتضاء
141	2 - مبدأ التأدب
143	3 - مبدأ التصديق
	الفصل الثاني : استراتيجيات الخطاب
146	توطئة
147	العوامل المؤثرة في اختيار الإستراتيجية
151	I الإستراتيجية الإقناعية
151	1 - مفهومها
156	2 - مسوغات استعمال الإستراتيجية الإقناعية
157	3 - آلياتها البلاغية
165	II الإستراتيجية التلميحية
165	1 - مفهومها
166	2 - مسوغات استعمال الإستراتيجية التلميحية
167	3 - آلياتها البلاغية
172	III - الإستراتيجية التوجيهية
172	1 - مفهومها

2 – مسوغات استعمال الإستراتيجية التوجيهية 173.

3 – آلياتها البلاغية 175

الباب الثالث : أفعال الكلام في التراث البلاغي العربي

الفصل الأول: معايير تقسيم الخبر والإنشاء

توطئة 182.

I مفهوم أفعال الكلام 183.

II تصنيف أفعال الكلام 185

III معايير تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء 188

المعيار الأول : الصدق والكذب 189

المعيار الثاني : القصدية 193

المعيار الثالث : النسبة الخارجية 196

المعيار الرابع : اعتقاد المتكلم 209

المعيار الخامس : معيار القرينة الحالية 212

الفصل الثاني : تقسيم البلاغيين للخبر والإنشاء

توطئة 215

I التقسيم الإجمالي 216

II – التقسيم التفصيلي 224

القسم الأول : الخبر 224

232	أغراض الخبر.
235	القسم الثاني الإنشاء.
236	أ – الإنشاء الطلبي.
243.	ب – الإنشاء غير الطلبي.
248	الخاتمة.
257	قائمة المصادر والمراجع.
272	فهرس الموضوعات.